

**تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تعقد
تقرير المراجعة وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين
بشأن الاستثمار في الأسهم: دراسة تجريبية**

د/ محمد حمدي عوض

مدرس المحاسبة

كلية التجارة- جامعة القاهرة

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى التحقق من الأثر المباشر وغير المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم في ظل استخدام تعقد تقرير المراجعة كمتغير بسيط، وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمد الباحث على دراسة تجريبية لعينة مكونة من (100) طالب من طلبة الماجستير كـمستثمرين غير محترفين، وباستخدام نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) Structural Equation Modeling تم التوصل إلى النتائج الآتية؛ أولاً: وجود تأثير إيجابي معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم؛ أي أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم بالأسهم. ثانياً: وجود تأثير إيجابي معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تعقد تقرير المراجعة؛ أي أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من تعقد تقرير المراجعة. ثالثاً: وجود تأثير سلبي معنوي لتعقد تقرير المراجعة على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم؛ أي أن تعقد تقرير المراجعة يجعل المستثمرين أكثر عرضة لتخفيض استثماراتهم بالأسهم. رابعاً: وجود تأثير سلبي غير مباشر معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم في ظل استخدام تعقد تقرير المراجعة كمتغير بسيط؛ وهذا يعني أن المستثمرين يميلون إلى تخفيض استثماراتهم بالأسهم عندما يؤدي الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية إلى زيادة تعقد تقرير المراجعة. هذا، وقد أكدت الاختبارات الإضافية (اختبار Mann-Whitney، وأداة PROCESS) النتائج التي تم التوصل إليها في ظل الاختبارات الأساسية. وتُسهم نتائج هذا البحث في توفير معلومات مفيدة للمستثمرين، والمجموعات المختلفة من أصحاب المصالح، والمنظمات المهنية حول الأثر السلبي لتعقد تقرير المراجعة على العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، تعقد تقرير المراجعة.

E.mail: Mohamed_hamdy@foc.cu.edu.eg

The Impact of Key Audit Matters Disclosure on Audit Report Complexity and its Reflection on Investment Decisions: An Experimental Study

Abstract

This paper aims to investigate the direct and indirect impact of key audit matters disclosure on investment decisions toward stocks when using audit report complexity as a mediator variable. The paper relied on an experimental study of a sample consisting of 100 master students as non-professional investors. The results show that when using structural equation modeling (SEM), first, there is a significant positive effect of the disclosure of key audit matters on investment decisions. That is, disclosing key audit matters encourages investors to increase their investments in stocks. Second, there is a significant positive effect of the disclosure of key audit matters on the complexity of the audit report. That is, disclosing key audit matters increases the complexity of the audit report. Third, there is a significant negative effect of the complexity of the audit report on investment decisions. That is, the complexity of the audit report makes investors more likely to reduce their investments in stocks. Fourth, there is a significant negative indirect effect of the disclosure of key audit matters on investment decisions toward stocks when using audit report complexity as a mediator variable. This means that investors tend to reduce their stock investments when the disclosure of key audit matters increases the complexity of the audit report. Additional tests (the Mann-Whitney test and the PROCESS tool) confirm the main results. The results of this research contribute to providing useful information to investors, different groups of stakeholders, and professional organizations about the negative impact of the complexity of the audit report on the relationship between disclosure of key audit matters and investment decisions.

Keywords: key audit matters disclosure, audit report complexity, investment decisions.

1 - مقدمة البحث

يهدف الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى توفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية الحاليين والمحتملين، لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ولكي تكون هذه المعلومات ذات فائدة ومنفعة يجب أن تتصف ببعض الخصائص مثل الملاءمة، والموضوعية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة (IASB, 2018). وتلعب المراجعة الخارجية دورًا مهمًا في إضفاء الثقة على المعلومات الواردة بالقوائم المالية، من خلال تقديمها لتأكيد معقول على خلو تلك القوائم من التحريفات الجوهرية، سواء الناتجة عن الخطأ أو الاحتيال، ويُعتبر تقرير المراجعة المنتج النهائي لوظيفة المراجعة الخارجية، ويترتب على إخراجها بذل المزيد من الجهد من قِبَل مراقبي الحسابات (Carver & Trinkle, 2017).

وتعود أصول تقرير المراجعة إلى أوائل القرن التاسع عشر، الذي شهد ظهور الثورة الصناعية، والشركات متعددة الجنسية، وانفصال الملكية عن الإدارة، وأوضحت نظريتنا الوكالة وأصحاب المصالح أن الهدف الأساسي من هذا التقرير هو زيادة ثقة المساهمين وأصحاب المصالح في القوائم والتقارير المالية التي تمت مراجعتها (Smith, 2023; Velte & Issa, 2019). ومع مرور الوقت أصبح تقرير المراجعة وثيقة موحدة تم اعتمادها من قِبَل واضعي معايير المراجعة في جميع أنحاء العالم، ويتبع تقرير المراجعة الحالي¹ نموذج النجاح أو الفشل Pass/Fail Model؛ لأن رأي مراقب الحسابات يعبر عما إذا كانت القوائم المالية معروضة بشكل عادل أم لا، وبالتالي يعطي هذا النموذج رؤية محدودة عن المخاطر التي تتعرض لها شركات الأعمال، ولا يوفر معلومات تفصيلية للمستثمرين والمجموعات المختلفة من أصحاب المصالح (Carver & Trinkle, 2017; PCAOB, 2017).

هذا، وقد أظهرت الانهيارات والأزمات المالية التي حدثت خلال الأونة الأخيرة ضرورة توسيع وتعميق الحوار مع مستخدمي القوائم المالية، الذين أصبحوا يشكون في مصداقية تقرير المراجعة الحالي، وجودة المعلومات الواردة به، وأشاروا - أيضًا - إلى عدم قدرته على تلبية احتياجاتهم بسبب توفيره لمعلومات موجزة ومختصرة، ولذلك طالبوا الجهات التنظيمية والرقابية بوضع آليات من شأنها تقليل عدم تماثل المعلومات، وتحسين شفافية التقارير المالية وجودتها، وتوفير معلومات تفصيلية عن شركات الأعمال محل المراجعة (Hussin et al., 2023; Velte, 2018).

¹ يُقصد بتقرير المراجعة الحالي أو التقليدي ذلك التقرير الذي لا يحتوي على فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية Key Audit Matters (KAM)، ويتضمن هذا التقرير - وفقًا لمعيار المراجعة المصري رقم (700) الخاص بتقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة - الفقرات الآتية: الفقرة التمهيدية، وفقرة مسؤولية الإدارة، وفقرة مسؤولية مراقب الحسابات، وفقرة الرأي، وفقرة المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى.

ونتيجة لذلك، بدأت المنظمات المهنية في إجراء إصلاحات من شأنها حماية المستثمرين، وتلبية احتياجاتهم المعلوماتية، ومن أهم هذه الإصلاحات تحويل نموذج المراجعة التقليدي غير الملئم إلى نموذج أكثر نجاحًا أو ما يُعرف بإضافة فقرة جديدة بتقرير مراقب الحسابات عن أمور المراجعة الرئيسية²، والتي يُشار إليها بأنها الأمور التي كانت لها - وفقًا للحكم أو التقدير المهني لمراقب الحسابات - الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية (Ong et al., 2022; Pinto et al., 2020; Velte & Issa, 2019).

وفي هذا السياق، أصدر مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB) عام 2015 معيار المراجعة الدولي رقم (701)، الخاص بالتقرير أو الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات المستقل، كما أصدر مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة (PCAOB) عام 2017 معيار المراجعة الأمريكي رقم (3101)، الخاص بتقرير مراقب الحسابات عندما يبدي رأيًا نظيفًا أو غير متحفظ بشأن القوائم المالية التي تمت مراجعتها، بينما أصدر مجلس التقارير المالية بالمملكة المتحدة وأيرلندا (FRC) عام 2013 معيار المراجعة رقم (700)، الخاص بتقرير مراقب الحسابات المستقل عن القوائم المالية، في حين أصدر المجلس الأعلى لمراقبي الحسابات بفرنسا عام 2006 المعيار المهني رقم (NEP 705)، الخاص بتبرير التقييمات، وتهدف هذه المعايير - في المقام الأول - إلى تحسين المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة من خلال تقديم معلومات تفصيلية للمستثمرين والمجموعات المختلفة من أصحاب المصالح، عن الأمور التي تتطلب على تقديرات وأحكام جوهرية من قبل مراقبي الحسابات، ويطلق على التقرير الذي يشتمل على هذه الأمور تقرير المراجعة الحديث أو المتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية³.

² تختلف المسميات أو المصطلحات المتعلقة بالأمور الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية بين المنظمات المهنية؛ فمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB) International Auditing and Assurance Standards Board يعتمد على مصطلح أمور المراجعة الرئيسية Key Audit Matters (KAM)، بينما يعتمد مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة بالولايات المتحدة الأمريكية Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) على مصطلح أمور المراجعة الحرجة Critical Audit Matters (CAM)، وفي فرنسا يعتمد المجلس الأعلى لمراقبي الحسابات Haut Conseil des Commissaires aux Comptes على مصطلح تبرير التقييمات Justifications of Assessments (JOA)، وفي المملكة المتحدة وأيرلندا يعتمد مجلس التقارير المالية (FRC) Financial Reporting Council على مصطلح مخاطر التحريف الجوهري Risks of Material Misstatement (RMM)، ونظرًا لارتباط معايير المراجعة المصرية بالمعايير الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، سوف يعتمد الباحث على مصطلح أمور المراجعة الرئيسية في البحث الحالي.

³ تختلف تسمية تقرير المراجعة الحديث أو المتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية بين الدراسات السابقة؛ فالبعض يطلق عليه تقرير المراجعة الموسع Expanded Audit Report (Gutierrez et al., 2018; Kitiwong & Sarapaivanich, 2020; Lennox et al., 2023)، والبعض الآخر يطلق عليه تقرير المراجعة المعزز Enhanced Audit Report (Moroney et al., 2021; Ong et al., 2022)، ويتضمن هذا التقرير الفقرات الآتية: فقرة الرأي، وفترة أساس إبداء الرأي، وفترة أمور المراجعة الرئيسية، وفترة المعلومات الأخرى، وفترة مسؤوليات كل من الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة، وفترة مسؤولية مراقب الحسابات، وفترة المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى (IAASB, 2015a, 2015b).

ونظرًا لحدثة موضوع الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وندرة الدراسات السابقة - على حد علم الباحث- التي تناولته في بيئة الأعمال المصرية، وعدم مواكبة المعايير المصرية للتغيرات التي طرأت على المعايير الدولية بشأن هذا الموضوع، سيكون محور اهتمام هذا البحث التحقق من تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تعقد تقرير المراجعة وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.

2- طبيعة المشكلة

تتأثر عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالمعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية للشركات؛ حيث تلعب هذه المعلومات دورًا حاسمًا في تقليل عدم التماثل الذي يُمكن المستثمرين وأصحاب المصالح من فهم الوضع المالي والتشغيلي للشركة، ويزيد من قدرتهم على مراقبة سلوكيات الإدارة وتصرفاتها، ومن ثم اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، ومن ناحية أخرى تُسهم هذه المعلومات في تحسين أداء الأسواق المالية (Khoufi, 2020).

ويُعد تقرير المراجعة الذي يتم إرفاقه بالقوائم المالية للشركات مكونًا رئيسيًا في عملية إعداد التقارير المالية، وحلقة الوصل بين مراقبي الحسابات والمستثمرين، ومن خلاله يوضح مراقب الحسابات رأيه بشأن القوائم المالية التي أعدتها الإدارة، وتحديد ما إذا كانت هذه القوائم خالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية (Smith, 2023)، ولذلك يمثل تقرير المراجعة أهمية كبيرة للمستثمرين والمجموعات المختلفة من أصحاب المصالح، الذين يعتمدون على المعلومات الواردة به عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (IAASB, 2015b; PCAOB, 2017).

ومع ذلك، أظهرت الأزمة المالية العالمية 2008/2009، والانهيارات التي تعرضت لها العديد من الشركات مثل شركة Enron، وشركة WorldCom، مخاوف المستثمرين والمجموعات المختلفة من أصحاب المصالح بشأن عدم قدرة تقرير المراجعة الحالي على تلبية احتياجاتهم؛ لأنه تقرير موحد ونمطي وموجز، بالإضافة إلى أنه لا يقدم معلومات تفصيلية وإضافية عن الشركة محل المراجعة، وكذلك نطاق عملية المراجعة، ويُعتبر مساهمًا رئيسيًا في زيادة فجوة التوقعات⁴ (Church et al., 2008; Gold & Heilmann, 2019)، ولهذه الأسباب بدأ المستثمرون في البحث عن مصادر جديدة للمعلومات تكون أكثر دقة ومصداقية من تقرير المراجعة الحالي.

⁴ تُشير فجوة التوقعات إلى الفرق بين ما يتوقعه المستثمرون من مراقب الحسابات، وبين العمل الذي يقوم به مراقب الحسابات فعليًا (IAASB, 2011).

واستجابة لمخاوف المستثمرين، والرغبة في تقليل فجوة التوقعات، قدمت المنظمات المهنية الدولية -مثل مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، ومجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة، ومجلس التقارير المالية بالمملكة المتحدة وأيرلندا، والمجلس الأعلى لمراقبي الحسابات بفرنسا- مجموعة من المبادرات والدعوات لتحسين المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة، وانتهت هذه المبادرات إلى ضرورة إجراء تعديل على تقرير المراجعة الحالي بإضافة فقرة جديدة عن أمور المراجعة الرئيسية، وهذا التعديل سيكون له انعكاسات هامة على قرارات المستثمرين والمجموعات المختلفة من أصحاب المصالح بشأن استثماراتهم بالأسهم؛ لأنه يزيد من قدرتهم على فهم الأمور الجوهرية ذات الصلة بالقوائم والتقارير المالية التي تمت مراجعتها.

هذا، وقد تباينت نتائج الدراسات السابقة بشأن العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم؛ حيث أوضحت بعض الدراسات أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة، ويجعل المستثمرين أكثر دراية ومعرفة بالأمور والقضايا ذات التأثير الجوهري على جودة القوائم المالية ومصداقيتها، الأمر الذي يُمكنهم من مراقبة تصرفات الإدارة، واتخاذ قراراتهم الاستثمارية بكفاءة، سواء كانت هذه القرارات مرتبطة بزيادة حجم الاستثمارات بالأسهم أو تقليصها (Altawalbeh & Alhajaya, 2019; Christensen et al., 2014; Goh et al., 2022; Kachelmeier et al., 2020; Kitiwong & Sarapaivanich, 2020; Köhler et al., 2020; Li et al., 2019; Matta & Feghali, 2021; Moroney et al., 2021; Rapley et al., 2021; Reid et al., 2019; Sirois et al., 2018; Spaargaren et al., 2022; Suttipun, 2020). على الجانب الآخر، وجدت بعض الدراسات أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية لا يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين، ولا يؤثر على قراراتهم الاستثمارية، بل يزيد من طول تقرير المراجعة، ويجعله أقل قابلية للقراءة (Al-mulla & Bradbury, 2022; Bédard et al., 2014; Gutierrez et al., 2018; Köhler et al., 2020; Lennox et al., 2023; Liao et al., 2022).

ونظرًا لتباين نتائج الدراسات السابقة بشأن العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، وندرة الدراسات المصرية - على حد علم الباحث - التي تناولت هذه العلاقة⁵، سيحاول الباحث من خلال هذا البحث التحقق من أثر إضافة فقرة عن أمور المراجعة

⁵ توجد دراستان فقط في البيئة المصرية قامتا بفحص العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم؛ هما: دراسة رمضان (2021)، ودراسة بدوي (2018)، واختلفت نتائج هاتين الدراستين؛ حيث أوضحت الدراسة الأولى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة، ويؤثر معنويًا على قرار الاستثمار بالأسهم، بينما أوضحت الدراسة الثانية أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية لا يقدم أي قيمة معلوماتية للمستثمرين.

الرئيسية بتقرير المراجعة على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، من أجل الوقوف على طبيعة هذه العلاقة في البيئة المصرية، والتحقق مما إذا كان الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من استثمارات المستثمرين بالأسهم أم يقلصها.

إلى جانب ذلك، تعتبر القابلية للقراءة سمة أساسية ومهمة لجودة عملية المراجعة؛ حيث يحدث الاتصال الفعال بتقرير المراجعة إذا كانت المعاني التي يقصدها مراقب الحسابات بشأن القوائم والتقارير المالية التي تمت مراجعتها تصل إلى المستثمرين بطريقة واضحة ومفهومة، وبالتالي فإن استخدام مراقبي الحسابات للغة صعبة، ومصطلحات فنية معقدة عند صياغة تقرير المراجعة، يجعل المستثمرين أقل فهماً وإدراكاً للمعلومات الواردة به، ومن ثم التأثير سلباً على قراراتهم بشأن الاستثمار في الأسهم.

ونظراً لتأثر كفاءة القرارات الاستثمارية بتعقد تقرير المراجعة، وعدم وجود دراسات سابقة - على حد علم الباحث- تناولت الأثر الوسيط لتعقد تقرير المراجعة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، سيحاول الباحث تقديم إضافة علمية للدراسات السابقة من خلال تناول هذا الأثر في بيئة الأعمال المصرية، ومن أجل توضيح دور الوساطة لمتغير تعقد تقرير المراجعة، سيقوم الباحث باختبار العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وتعقد تقرير المراجعة من ناحية، والعلاقة بين تعقد تقرير المراجعة وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم من ناحية أخرى، وحاصل ضرب هاتين العلاقتين يُعرف بالأثر غير المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم في ظل استخدام تعقد تقرير المراجعة كمتغير وسيط؛ فالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية قد يزيد من تعقد تقرير المراجعة بسبب طول النص، واستخدام مصطلحات فنية معقدة (Carver & Trinkle, 2017; Marques et al., 2021; Pinto et al., 2020)، وهذا الأمر يقلل من قدرة المستثمرين على فهم واستيعاب المعلومات الواردة بتقرير المراجعة، ومن ثم اتجاههم نحو تخفيض استثماراتهم بالأسهم (Chirakool et al., 2022; Dennis et al., 2019; Gambetta et al., 2023; Ong et al., 2022; Xu et al., 2023) على الجانب الآخر، قد يقلل الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من تعقد تقرير المراجعة بسبب حرص مراقبي الحسابات على الامتثال للمعايير المهنية من أجل الحفاظ على سمعتهم، وتقليل تعرضهم للمساءلة والنقاضي، وهذا الأمر يزيد من قدرة المستثمرين على فهم واستيعاب المعلومات الواردة بتقرير المراجعة، ومن ثم اتجاههم نحو زيادة استثماراتهم بالأسهم (Seebeck & Kaya, 2022; Smith, 2023).

هذا، وسوف يعتمد الباحث عند اختبار العلاقات البحثية السابق الإشارة إليها على المنهج الاستنباطي من خلال إجراء دراسة تجريبية على عينة من المستثمرين غير المحترفين، ويرجع سبب الاعتماد على هؤلاء المستثمرين لكونهم يشكلون نسبة كبيرة في سوق الأوراق المالية المصري، بالإضافة إلى أنهم

يواجهون صعوبة في استخلاص ومعالجة المعلومات التي تتضمنها عمليات الإفصاح المعقدة، والتي تتطوي على أحكام وتقديرات جوهرية من قبل مراقبي الحسابات، وبالتالي فإن دراستهم ستوفر فهمًا أفضل للتأثير الذي يحدثه تعقد تقرير المراجعة على العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.

بناءً على ما سبق، سيحاول الباحث من خلال هذا البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- هل الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يؤثر على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم؟
- هل الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يؤثر على تعقد تقرير المراجعة؟
- هل تعقد تقرير المراجعة يؤثر على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم؟
- هل تعقد تقرير المراجعة يتوسط العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم؟

3- أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في التحقق من الأثر المباشر وغير المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم في ظل استخدام تعقد تقرير المراجعة كمتغير وسيط، وينبثق منه الأهداف الفرعية الآتية:

- التحقق من الأثر المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.
- التحقق من الأثر المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تعقد تقرير المراجعة.
- التحقق من الأثر المباشر لتعقد تقرير المراجعة على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.
- التحقق من الأثر غير المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم في ظل استخدام تعقد تقرير المراجعة كمتغير وسيط.

4- أهمية البحث

يستمد البحث أهميته الأكاديمية من تناوله لأحد الاتجاهات البحثية الحديثة في مجال المحاسبة والمراجعة، وهو الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية؛ حيث يعاني هذا الاتجاه - على حد علم الباحث - من ندرة الدراسات السابقة، وخاصة الدراسات التي أجريت في بيئة الأعمال المصرية، ومن ثم فإن تناول هذا الاتجاه وتطبيقه في بيئة الأعمال المصرية بهدف تحديد انعكاساته على كل من قرارات المستثمرين

بشأن الاستثمار في الأسهم، وتتعقد تقرير المراجعة، يأتي في إطار تضييق الفجوة البحثية المرتبطة بهذا الاتجاه البحثي، كما يكتسب البحث أهميته الأكاديمية من دراسته للأثر غير المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم في ظل استخدام تعقد تقرير المراجعة كمتغير وسيط، وهو ما قد يُمثل إضافة بحثية جديدة لم تتعرض لها الدراسات السابقة، ومن ثم فتح المجال أمام البحوث المستقبلية لاستكشاف تأثير عوامل أخرى بخلاف تعقد تقرير المراجعة على العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم. علاوة على ذلك، يقدم البحث تأصيلاً نظرياً متكاملًا عن أسس تحديد وعرض أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات، وفقًا لما جاء في معيار المراجعة الدولي رقم (701) الخاص بالتقرير أو الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات المستقل، بالإضافة إلى تقديمه لأهم النظريات والدراسات السابقة المُفسرة للعلاقات البحثية محل الدراسة.

يستمد البحث أهميته العملية من تقديمه لنتائج وتوصيات تساعد الجهات التنظيمية والرقابية وواضعي المعايير على تطوير معايير المراجعة المصرية لتواكب التطورات العالمية، وخاصة فيما يتعلق بسرعة تبني واعتماد معيار المراجعة الدولي رقم (701) الخاص بالتقرير أو الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات المستقل، لما له من انعكاسات هامة على كل من قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، وتعقد تقرير المراجعة، كما أن هذه النتائج والتوصيات تجعل المستثمرين وأصحاب المصالح أكثر وعياً بالتعديلات الجديدة التي طرأت على تقرير المراجعة، وتساعدهم على فهم المخاطر التي تتعرض لها شركات الأعمال، ومن ثم ترشيد قراراتهم الاستثمارية بشأن الاستثمار في الأسهم.

إلى جانب ذلك، يقدم البحث الحالي دليلاً عملياً من واقع البيئة المصرية على الدور السلبي لتتعقد تقرير المراجعة على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، ومن ثم يجب توعية مراقبي الحسابات بضرورة استخدام مصطلحات غير متخصصة، ولغة بسيطة عند صياغة أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة، وأخيرًا، تتماشى نتائج هذا البحث مع الجهود المبذولة من قبل المنظمات المهنية الدولية - مثل مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، ومجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة، ومجلس التقارير المالية بالمملكة المتحدة وأيرلندا، والمجلس الأعلى لمراقبي الحسابات بفرنسا- بشأن تحسين المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة، والبعث عن استخدام اللغة المعقدة عند صياغته، لجعله أكثر منفعة للمستثمرين والمجموعات المختلفة من أصحاب المصالح.

5- خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، سوف يُستكمل البحث على النحو الآتي:

- 1-5 الجهود المبذولة من قبل المنظمات المهنية الدولية لتطوير تقرير المراجعة التقليدي.
- 2-5 الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (المفهوم، والأهداف، وأسس التحديد والعرض).
- 3-5 تعقد تقرير المراجعة (المفهوم، والأسباب).
- 4-5 النظريات المُفسرة للعلاقات البحثية.
- 5-5 الدراسات السابقة ذات الصلة واشتقاق فروض البحث.
- 6-5 الدراسة التجريبية واختبار الفروض.
- 7-5 الخلاصة والنتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

5-1 الجهود المبذولة من قبل المنظمات المهنية الدولية لتطوير تقرير المراجعة

التقليدي

في ظل ديناميكية بيانات الأعمال يستخدم المستثمرون والمجموعات المختلفة من أصحاب المصالح تقرير المراجعة، من أجل الحصول على معلومات عن الشركات التي يسعون للاستثمار بها، نظراً لكونه الوسيلة التي يقوم من خلالها مراقب الحسابات بالإفصاح عن نتائج عملية المراجعة، وإبداء الرأي عن مدى عدالة القوائم المالية، ويُعتبر هذا التقرير المنتج النهائي لعملية المراجعة، وعلى الرغم من رجوع جذوره إلى القرن التاسع عشر، إلا أنه مازال يخدم غرضاً مهماً وهو مساعدة الأطراف المعنية، وخاصة المستثمرين على ترشيد قراراتهم الاستثمارية (IAASB, 2015b; PCAOB, 2017).

هذا، وقد أبرزت الأزمة المالية العالمية 2008/2009، والانهييزات التي تعرضت لها العديد من الشركات في الآونة الأخيرة، فشل تقرير المراجعة في تقديم معلومات مفيدة وتفصيلية للمستخدمين حول الشركة وأنشطتها المختلفة؛ وذلك بسبب صيغته النمطية والموحدة، وهذا الأمر ساهم في تقليل قيمته المعلوماتية والاتصالية، وزيادة الفجوة بين احتياجات المستخدمين، وما هو متاح فعلاً بتقرير المراجعة (Church et al., 2008; Gold & Heilmann, 2019; Moroney et al., 2021; Zhi & Kang, 2021).

ونتيجة لما سبق، بدأت المنظمات المهنية الدولية في الدعوة إلى مبادرات من أجل تحويل النموذج الحالي أو التقليدي لتقرير المراجعة إلى نموذج أكثر تطوراً، في محاولة لتضييق فجوة التوقعات، وحماية مصالح المستثمرين، وزيادة مستويات الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية، وتحسين كفاءة أسواق رأس المال (Bédard et al., 2014; Lennox et al., 2023)، وسوف يستعرض الباحث الجهود المبذولة من قبل مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، ومجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة، ومجلس التقارير المالية بالمملكة المتحدة وأيرلندا، والمجلس الأعلى لمراقبي الحسابات بفرنسا، لكونهم أكثر الجهات اهتماماً وحرصاً على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة على مستوى العالم.

5-1-1 الجهود المبذولة من قبل مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد

بدأ المجلس مشروع جودة المراجعة Audit Quality Project عام 2009، بهدف تقليل فجوة التوقعات، وتلبية احتياجات الأطراف المختلفة⁶. وفي مايو 2011، نشر المجلس ورقة بعنوان " تعزيز قيمة تقرير المراجعة: استكشاف خيارات التغيير Enhancing the Value of Auditor Reporting: Exploring Options for Change"، وناقشت هذه الورقة الطرق الممكنة لتحسين تقرير المراجعة، خاصة في ظل وجود فجوة بين المعلومات التي يعتقد المستثمرون وأصحاب المصالح أنها ضرورية لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستثمار في الأسهم، وما هو متاح فعلاً لهم من خلال القوائم والتقارير المالية التي تمت مراجعتها أو المعلومات الأخرى المتاحة للجمهور (IAASB, 2011).

في عام 2012، قدم المجلس دعوة لتحسين تقرير المراجعة، ولأقت هذه الدعوة دعماً كبيراً من أصحاب المصالح، خاصة أنها تهدف إلى تعزيز قدرة المستخدمين على فهم التقارير المالية المعقدة بشكل أفضل، وتوفير المزيد من الشفافية حول الأمور الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية، وطبيعة العمل المنفذ من قبل مراقب الحسابات ونطاقه (IAASB, 2012). وفي عام 2013، أصدر المجلس ورقة بعنوان "التقرير عن القوائم المالية التي تمت مراجعتها: معايير المراجعة الدولية الجديدة والمعدلة Reporting on Audited Financial Statements: Proposed New and Revised International Standards on Auditing"، وتهدف هذه الورقة إلى إدخال بعض التعديلات على تقرير المراجعة لتعزيز قيمته المعلوماتية (IAASB, 2013). وفي عام 2015، قام المجلس بإجراء تعديلات على معيار المراجعة الدولي رقم (700) الخاص بتكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية، ومن ضمن هذه التعديلات إضافة فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير مراقب الحسابات، كما قام المجلس بإصدار معيار المراجعة الدولي رقم (701) الخاص بالتقرير أو الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات المستقل

⁶ <https://www.iaasb.org/consultations-projects/audit-quality> .

في نسخته النهائية، والذي أصبح ساري المفعول اعتبارًا من 15 ديسمبر 2016 (IAASB, 2015a, 2015b).

5-1-2 الجهود المبذولة من قبل مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة

أصدر المجلس في يونيو 2011 ورقة بعنوان "التعديلات المحتملة لمعايير المجلس المتعلقة بالتقرير عن القوائم المالية التي تمت مراجعتها Possible Revisions to PCAOB Standards Related to Reports on Audited Financial Statements"، واحتوت هذه الورقة على العديد من المقترحات لتحسين المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة، من أهمها إضافة مناقشات وتحليلات مراقب الحسابات لتحسين المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة، من أهمها إضافة مناقشات وتحليلات مراقب الحسابات (AD&A) Auditor's Discussion and Analysis بتقرير المراجعة، وهذا المقترح سيطلب من مراقب الحسابات مناقشة المخاطر الهامة في عملية المراجعة، والإجراءات المستخدمة لمعالجة تلك المخاطر، وكذلك مراجعة التقديرات المحاسبية الهامة، والقضايا الصعبة أو المثيرة للجدل التي يمكن أن تنشأ في سياق عملية المراجعة (PCAOB, 2011a, 2011b).

ونظرًا للتعليقات غير الجيدة على المقترح السابق، تم تجاهله، واقترح المجلس عام 2013 إصدار معيار المراجعة الأمريكي رقم (3101) الخاص بتقرير مراقب الحسابات عندما يبدي رأيًا نظيفًا أو غير متحفظ بشأن القوائم المالية التي تمت مراجعتها، وبعد الكثير من المناقشات أجرى المجلس تعديلات على هذا المعيار، وتم إعادة تقديمه في 11 مايو 2016، إلى أن صدرت النسخة النهائية له في 1 يونيو 2017، وأصبح ساري المفعول اعتبارًا من 15 ديسمبر 2017، ويتطلب هذا المعيار من مراقب الحسابات مناقشة أمور المراجعة الحرجة التي تُعرف بأنها الأمور التي يتم إبلاغها إلى لجنة المراجعة، وتتعلق بحسابات القوائم المالية الجوهرية، وتنطوي على أحكام شخصية معقدة (PCAOB, 2016, 2017).

5-1-3 الجهود المبذولة من قبل مجلس التقارير المالية بالمملكة المتحدة وأيرلندا

أصدر المجلس في يونيو 2013 معيار المراجعة رقم (700) بالمملكة المتحدة وأيرلندا، والخاص بتقرير مراقب الحسابات المستقل عن القوائم المالية، وذلك بعد التغييرات التي أُدخلت على قانون حوكمة الشركات بالمملكة المتحدة في عام 2012، ويتطلب هذا المعيار من مراقب الحسابات الإفصاح في تقريره عما يلي: (1) مخاطر التحريف الجوهري التي تحتاج إلى مجهود كبير من فريق المراجعة. (2) كيفية تطبيق مفهوم الأهمية النسبية عند تنفيذ إجراءات المراجعة. (3) ملخص عن نطاق عملية المراجعة (FRC, 2013a, 2013b).

5-1-4 الجهود المبذولة من قبل المجلس الأعلى لمراقبي الحسابات بفرنسا

أصدر المجلس عام 2006 المعيار المهني رقم (NEP 705) الخاص بتبرير التقييمات، وذلك بهدف تمكين المستخدمين من الحصول على فهم أفضل للرأي المقدم من جانب مراقب الحسابات بشأن القوائم والتقارير المالية التي تمت مراجعتها، وحدد المعيار الإرشادات الآتية بشأن تبرير التقييمات: (1) أن تبرير التقييمات الذي يقوم به مراقب الحسابات من شأنه مساعدة المستثمرين والمجموعات المختلفة من أصحاب المصالح في شرح وتفسير رأيه، ومن ثم الحصول على فهم أفضل للأسباب الكامنة وراء إصداره لهذا الرأي. (2) أن فقرة تبرير التقييمات لا يمكن أن تحل محل فقرة الرأي في حالة إصدار مراقب الحسابات لرأي متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي. (3) تتحدد التبريرات الهامة على أساس الحكم المهني لمراقب الحسابات، وخطوات المراجعة المتخذة خلال مهمته. (4) يتعلق تبرير التقييمات - بشكل عام - بالأمور ذات الأهمية لفهم القوائم المالية، ومن بين هذه الأمور اختيار وتنفيذ السياسات المحاسبية، والتقديرات المحاسبية الهامة، وخاصة تلك التي تقتدر إلى بيانات موضوعية، وتتطوي على حكم مهني في تقييمها.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن مراقبي الحسابات في فرنسا ملزمون بتقديم مثل هذه التبريرات منذ عام 2003؛ حيث تنص المادة (9-823.L) من قانون التجارة الفرنسي على ضرورة قيام مراقبي الحسابات بتبرير النتائج التي تم التوصل إليها أثناء عملية المراجعة في تقريرهم (Bédard et al., 2014; Haut Conseil des Commissaires aux Comptes, 2006).

في ضوء ما سبق، يمكن القول بأن المبادرات التي تبنتها المنظمات المهنية الدولية كانت تحاول إصلاح أوجه القصور في تقرير المراجعة التقليدي، الذي أصبح غير قادر على تلبية احتياجات الأطراف المختلفة، وذلك عن طريق إضافة فقرة جديدة تسمى بفقرة أمور المراجعة الرئيسية، والتي تُسهم بشكل كبير في تقليل فجوة المعلومات، وإظهار المزيد من الشفافية حول عملية المراجعة للمستثمرين وأصحاب المصالح، والجدول (1) يوضح ملخصاً للجهود المبذولة من قبل المنظمات المهنية الدولية لتطوير تقرير المراجعة التقليدي.

جدول 1: ملخص الجهود المبذولة من قبل المنظمات المهنية الدولية لتطوير تقرير

المراجعة التقليدي

بيان	مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد	مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة	مجلس التقارير المالية بالمملكة المتحدة وأيرلندا	المجلس الأعلى لمراقبي الحسابات بفرنسا
اسم المعيار	معيار المراجعة الدولي رقم (701) الخاص بالتقرير أو الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات المستقل.	معيار المراجعة الأمريكي رقم (3101) الخاص بتقرير مراقب الحسابات عندما يبدي رأياً نظيفاً أو غير متحفظ بشأن القوائم المالية التي تمت مراجعتها.	معيار المراجعة رقم (700) الخاص بتقرير مراقب الحسابات المستقل عن القوائم المالية.	المعيار المهني رقم (NEP 705) الخاص بتقرير التقييمات.
تاريخ الإصدار	2015	2017	2013	2006
المصطلح المستخدم	أمور المراجعة الرئيسية.	أمور المراجعة الحرجة	مخاطر التحريف الجوهري.	تبرير التقييمات.
أسس تحديد أمور المراجعة الرئيسية	يجب على مراقب الحسابات أن يحدد، من بين الأمور التي يتم إبلاغها للمسؤولين عن الحوكمة، الأمور التي تتطلب اهتماماً كبيراً، وتحتاج إلى أحكام شخصية معقدة.	أي أمر ينشأ عند مراجعة القوائم المالية، وتم إبلاغه أو مطلوب إبلاغه إلى لجنة المراجعة، ويتعلق بحسابات القوائم المالية الجوهريّة، وينطوي على أحكام شخصية معقدة.	يجب على مراقب الحسابات تحديد مخاطر التحريف التي لها التأثير الأكبر على عملية مراجعة القوائم المالية، وتطبيق مفهوم الأهمية النسبية، وتقديم ملخص عن نطاق عملية المراجعة.	تتعلق التقييمات التي تخضع للتبرير بالأمور الهامة لفهم القوائم المتعلقة باختيار وتنفيذ السياسات المحاسبية، والتقدير والتقييمات المحاسبية الهامة.

5-2 الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (المفهوم، والأهداف، وأسس التحديد

(والعرض)

يُعتبر موضوع الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من الموضوعات التي جذبت اهتمام الأوساط المهنية والأكاديمية على حد سواء، وذلك بسبب تأثيراته الإيجابية المحتملة على جودة عملية المراجعة، وشفافية التقارير المالية، كما أنه يُعد ترجمة للمبادرات والدعوات التي تبنتها المنظمات المهنية الدولية لإعادة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة، خاصة بعد الانهيارات والأزمات المالية الأخيرة. ونظرًا لارتباط معايير المراجعة المصرية بالمعايير الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد، سوف يتناول الباحث بالدراسة والتحليل معيار المراجعة الدولي رقم (701) الخاص بالتقرير أو الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات المستقل.

هذا، وقد عرف معيار المراجعة الدولي رقم (701) أمور المراجعة الرئيسية بأنها الأمور التي تمثل الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وذلك بحسب الحكم المهني لمراقب الحسابات، ويتم اختيار هذه الأمور من بين الأمور التي يتم إبلاغها للمسؤولين عن الحوكمة (IAASB, 2015b)، بينما عرفها معيار المراجعة الأمريكي رقم (3101) بأنها أمور تم إبلاغها أو مطلوب إبلاغها إلى لجنة المراجعة: (1) وتتعلق بحسابات القوائم المالية الجوهرية. (2) وتتطوي على أحكام شخصية معقدة من قبل مراقبي الحسابات (PCAOB, 2017)، في حين عرفها معيار المراجعة رقم (700) بالمملكة المتحدة وأيرلندا بأنها الأمور الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وتشمل مخاطر التحريف الجوهرية التي حددها مراقب الحسابات، بما في ذلك تلك التي لها تأثير جوهرية على: الاستراتيجية العامة للمراجعة، وتخصيص موارد المراجعة، وتوجيه جهود فريق المراجعة (FRC, 2013b).

في ضوء التعريفات السابقة، يمكن القول بأن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي لها تأثير جوهرية على صحة المعلومات الواردة بالقوائم المالية ومصداقيتها، وتتطوي على تقديرات وأحكام شخصية معقدة من قبل مراقبي الحسابات، وهي جزء من الأمور الكثيرة التي يتم إبلاغها للمسؤولين عن الحوكمة، ولا يقدم مراقب الحسابات رأياً منفصلاً بشأنها.

إلى جانب ذلك، أوضح معيار المراجعة الدولي رقم (701) أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات يهدف إلى: (1) تعزيز القيمة الاتصالية لتقرير المراجعة عن طريق توفير المزيد من الشفافية حول إجراءات المراجعة التي تم تنفيذها. (2) تعزيز القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة عن طريق توفير معلومات إضافية تساعد المستخدمين على فهم الأمور التي تشكل الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وكذلك فهم طبيعة أعمال الشركة محل المراجعة، والتقديرات المهمة التي اعتمدت عليها الإدارة عند إعداد القوائم المالية التي تمت مراجعتها. (3) توفير أساس لزيادة تفاعل وانخراط مستخدمي القوائم المالية مع الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول بعض الأمور المتعلقة بالشركة أو القوائم المالية التي تمت مراجعتها. (4) زيادة الشك المهني لدى مراقبي الحسابات بشأن الأمور التي سيتم الإبلاغ أو الإفصاح عنها بتقرير المراجعة (IAASB, 2015b).

وفيما يتعلق بأسس تحديد وعرض أمور المراجعة الرئيسية، أشار معيار المراجعة الدولي رقم (701) إلى بعض الإجراءات والإرشادات ذات الصلة، والتي حاول الباحث تلخيصها في الخطوات الثلاث الآتية: تتمثل الخطوة الأولى في تحديد الأمور الجوهرية التي يجب إبلاغها إلى المسؤولين عن الحوكمة، وهي تلك الأمور التي تتطلب اهتماماً كبيراً من جانب مراقب الحسابات عند قيامه بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وتكون ذات صلة بما يلي: (1) المجالات التي يرتفع فيها خطر التحريف الجوهرية أو المخاطر الجوهرية التي تم تحديدها وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (315) المعدل في عام 2019، والخاص

بتحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها⁷. (2) الأحكام الجوهرية لمراقب الحسابات بشأن بعض بنود القوائم المالية التي تشتمل على تقديرات جوهرية من جانب الإدارة، بما في ذلك التقديرات المحاسبية التي تخضع لدرجة عالية من حالة عدم التأكد المحيط بتقديرها. (3) الأحداث والمعاملات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة محل المراجعة.

وفي سياق متصل، حدد معيار المراجعة الدولي رقم (260) الخاص بالاتصال مع المسؤولين عن الحوكمة أربعة عناصر جوهرية يمكن لمراقب الحسابات الاتصال بشأنها مع المسؤولين عن الحوكمة، وفي نفس الوقت يمكن الاعتماد عليها والاسترشاد بها عند تحديد أمور المراجعة الرئيسية، نظراً لاحتوائها على قدر كبير من الحكم الشخصي، فضلاً عن تأثيرها المباشر على جودة القوائم المالية ومصداقيتها، وهي: السياسات المحاسبية، والتقديرات المحاسبية، والإفصاحات المتعلقة بالقوائم المالية، والأمور الأخرى مثل دعاوى القضائية التي لم يتم الفصل بها، وتم الإفصاح عنها بالقوائم المالية.

بينما تتمثل الخطوة الثانية في تحديد أمور المراجعة الرئيسية من بين الأمور التي تم إبلاغها للمسؤولين عن الحوكمة، ويجب على مراقب الحسابات مراعاة الاعتبارات الآتية عند تحديد هذه الأمور:

(1) أهمية الأمر بالنسبة للمستخدمين في فهم القوائم المالية ككل. (2) طبيعة ومدى جهود المراجعة المبذولة لمعالجة الأمر، بما في ذلك المهارة أو المعرفة المتخصصة اللازمة لتطبيق إجراءات المراجعة المناسبة لمعالجة الأمر، وتقييم نتائج تلك الإجراءات. (3) طبيعة وخطورة الصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات عند تطبيق إجراءات المراجعة، وتقييم نتائج تلك الإجراءات، والحصول على أدلة المراجعة التي يستند إليها عند تكوين رأيه. (4) طبيعة التحريفات الجوهرية ذات الصلة بالأمر، سواء كانت مصححة أو غير مصححة، وأهميتها النسبية من حيث الكم والنوع. (5) أوجه القصور في نظام الرقابة التي تم تحديدها على أنها ذات صلة بالأمر. (6) طبيعة السياسة المحاسبية المرتبطة بالأمر.

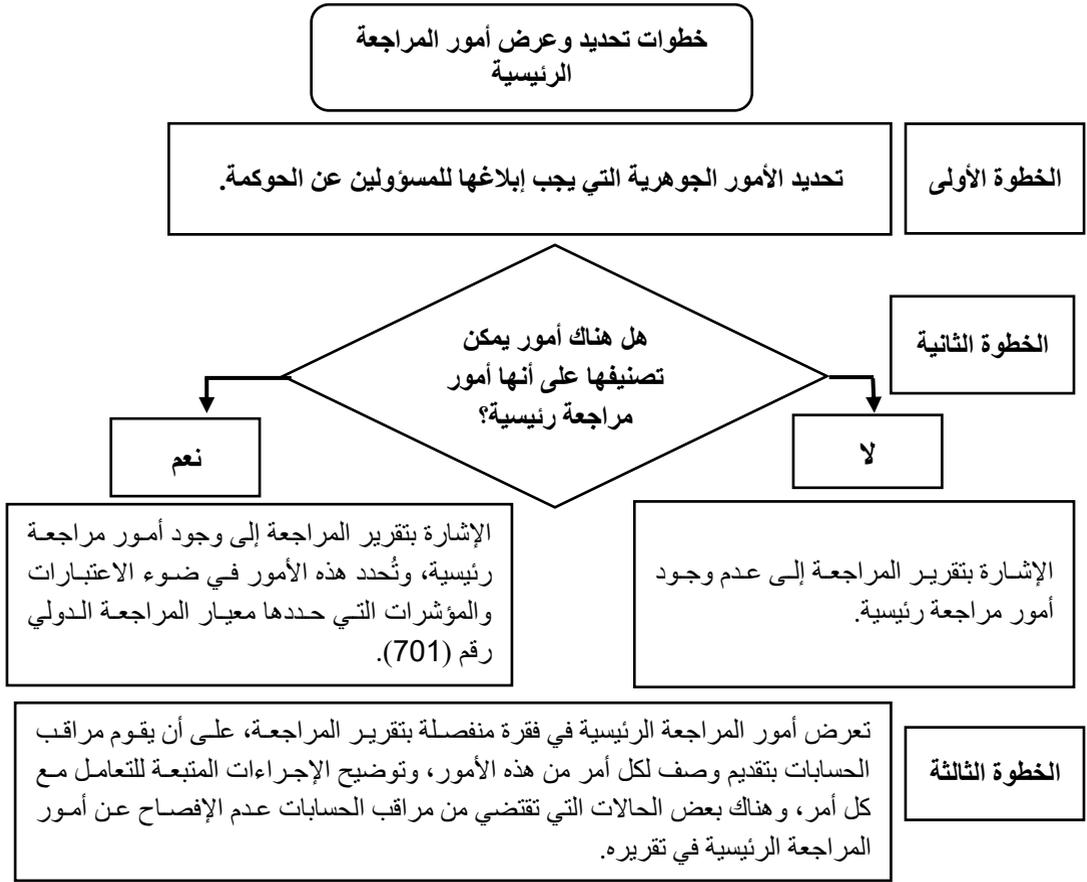
هذا، وتجدر الإشارة إلى أن مراقب الحسابات يختار عددًا أقل من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع المسؤولين عن الحوكمة للإفصاح عنها بتقريره، وبالتالي يختلف عدد أمور المراجعة الرئيسية التي سيتم الإفصاح عنها بتقرير المراجعة باختلاف حجم الشركة محل المراجعة، وطبيعة أعمالها ومدى تعقدها، وطبيعة وظروف عملية المراجعة. وبشكل عام، فإن زيادة عدد أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة، يجعل المستثمرين وأصحاب المصالح غير قادرين على معالجة هذه الكميات الكبيرة من المعلومات؛ وهو ما يُعرف بالحمل الزائد للمعلومات (Marques et al., 2021; Spaargaren et al., 2022).

⁷ يتطلب هذا المعيار من مراقب الحسابات ضرورة تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى على مستوى القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الأخطاء، من أجل تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة للتعامل مع هذه المخاطر، والحصول على أدلة المراجعة التي توفر أساساً مناسباً لرأيه.

في حين تتمثل الخطوة الثالثة في عرض أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة؛ فمراقب الحسابات ملزم بعرض أمور المراجعة الرئيسية في فقرة منفصلة بتقرير المراجعة تسمى فقرة أمور المراجعة الرئيسية، مع مراعاة عرض كل أمر من هذه الأمور في قسم منفصل، وباستخدام عنوان فرعي مناسب تحت العنوان الرئيسي المعروف باسم "أمور المراجعة الرئيسية". إضافة إلى ذلك، يجب على مراقب الحسابات عند وصف كل أمر من أمور المراجعة الرئيسية تناول ما يلي: (1) السبب في اعتبار الأمر أحد أمور المراجعة الرئيسية. (2) كيفية التعامل مع الأمر أثناء عملية المراجعة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن مستوى التفاصيل التي يتم تضمينها بتقرير المراجعة حول كل أمر من أمور المراجعة الرئيسية يعتمد على الحكم المهني لمراقب الحسابات، الذي يختلف باختلاف الحقائق والظروف المرتبطة بكل أمر من هذه الأمور، ولذلك يرى مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد إتاحة المرونة لتمكين مراقبي الحسابات من وصف أمور المراجعة الرئيسية وفقاً لأحكامهم المهنية، للتخفيف من نمطية الإفصاح عن هذه الأمور.

إلى جانب ذلك، أشار معيار المراجعة الدولي رقم (701) إلى وجود بعض الظروف التي تقتضي من مراقب الحسابات عدم الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقريره، وتشمل ما يلي: (1) وجود لوائح وقوانين وأنظمة تمنع الإفصاح عن الأمر. (2) إذا كان مراقب الحسابات يرى أن الآثار السلبية المترتبة على الإفصاح عن الأمر تفوق منفعه المتوقعة، مع مراعاة عدم تطبيق هذا البند إذا كانت الشركة قد قامت بالفعل بالإفصاح عن معلومات تتعلق بهذا الأمر للجمهور، والشكل (1) يوضح خطوات تحديد وعرض أمور المراجعة الرئيسية في ضوء ما جاء في معيار المراجعة الدولي رقم (701).



شكل 1: خطوات تحديد وعرض أمور المراجعة الرئيسية في ضوء ما جاء في معيار المراجعة الدولي رقم (701)

5-3 تعقد تقرير المراجعة (المفهوم، والأسباب)

يُشير مفهوم التعقد أو الصعوبة⁸ إلى عدم قدرة القارئ على فهم النص المكتوب أو الرسالة المقصودة منه، وهو مفهوم عكسي للقابلية للقراءة، التي تُشير إلى السهولة التي يمكن من خلالها قراءة النص وفهمه بسبب أسلوب الكتابة (Klare, 1963)، وبمعنى أوضح تُعبر القابلية للقراءة عن مدى قدرة كاتب النص على تحقيق الاتصال الفعال مع القارئ، من خلال إيصال المعاني المقصودة بسهولة ووضوح (Courtis,

⁸ فرقت دراسة (Hoitash and Hoitash (2018) بين ثلاثة أنواع من التعقد: التعقد التشغيلي، والتعقد اللغوي، والتعقد المحاسبي، ويرتبط النوع الأول من التعقد بزيادة عدد القطاعات الجغرافية، وتنوع عدد المنتجات والأنشطة، ووجود عمليات أجنبية، بينما يرتبط النوع الثاني من التعقد باستخدام لغة معقدة وصعبة عند وصف الأنشطة والعمليات، في حين يرتبط النوع الثالث من التعقد بصعوبة استخدام وتطبيق المعالجات المحاسبية التي تتطلبها المعايير.

(2004)، وعرف عوض (2022) القابلية للقراءة بأنها مدى قدرة المستثمرين والمجموعات المختلفة من أصحاب المصالح على فهم الرسائل الواردة بالتقارير المالية للشركات.

ويُستخدم مصطلح القابلية للقراءة بشكل كبير في الكتابات المحاسبية، إلا أن بعض الكتابات بدأت مؤخراً في استخدام مصطلح التعقد أو صعوبة القراءة؛ وذلك بسبب ملاءمته لطبيعة المقاييس المستخدمة في قياس القابلية للقراءة؛ فمعظم مقاييس القابلية للقراءة⁹ تُشير قيمتها المرتفعة إلى انخفاض القابلية للقراءة، بينما تُشير قيمتها المنخفضة إلى زيادة القابلية للقراءة، ولذلك فمن الأفضل الاعتماد على مصطلح التعقد أو الصعوبة لسهولة التفسير؛ بحيث تُشير القيمة المرتفعة للمقاييس إلى زيادة الصعوبة أو التعقد، بينما تُشير القيمة المنخفضة لها إلى انخفاض الصعوبة أو التعقد (Garel et al., 2019; Hoitash & Hoitash, 2018; Miller, 2010).

وتُعد القابلية للقراءة خاصية من الخصائص الهامة للمعلومات المحاسبية، ومن ثم فإن انخفاضها يقلل من جودة المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية للشركات، وهذا الأمر قد يؤثر سلبيًا على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (Bloomfield 2008). ونتيجةً لذلك، بدأت الكتابات المحاسبية في قياس القابلية للقراءة بالتقارير المختلفة التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية، مثل التقرير السنوي (Bloomfield, 2008; Curtis, 1995, 2004; Lang & Stice-Lawrence, 2015; Li, 2008; Luo et al., 2018; 10-K، وتقرير (Blanco et al., 2021; Ertugrul et al., 2017; Barnett & Leoffler, 2010; Hu et al., 2018; Kim et al., 2019; Miller, 2010) وتقرير مجلس الإدارة (Lo et al., 2017)، وتقرير المسؤولية الاجتماعية (Abu Bakar & Ameer, 2011).

ويُعتبر تقرير المراجعة جزءًا لا يتجزأ من التقارير السنوية التي تقدمها الشركات، ويهدف إلى توصيل نتائج عملية المراجعة لمستخدمي القوائم المالية، ولذلك يجب صياغة المعلومات الواردة به بلغة واضحة ومفهومة لتقليل فجوة المعلومات والتوقعات، ومساعدة الأطراف المختلفة على ترشيد قراراتهم بشأن الاستثمار في الأسهم، ومن ثم يجب أن يحظى موضوع تعقد تقرير المراجعة بعناية كبيرة من قبل المنظمات المهنية، والأكاديميين، لما له من انعكاسات سلبية على جودة عملية المراجعة.

وفي هذا الصدد، حاولت بعض الدراسات في العقود الماضية قياس درجة التعقد بتقرير المراجعة، وتُعتبر دراسة (Barnett and Leoffler 1979) من أوائل الدراسات في هذا الشأن، وأجريت هذه الدراسة

⁹ مؤشر Gunning Fog Index (FOG)، ومؤشر LIX، ومؤشر SMOG، ومؤشر Flesch-Kincaid Grade Level (FKG)، ومؤشر BOG.

على عينة من الشركات الأمريكية، وتوصلت إلى أن تقارير المراجعة تتسم بالصعوبة والتعقيد، وتم تأكيد هذه النتيجة من قبل دراسة Pound (1981) التي أجريت على عينة من الشركات الأسترالية، وتوصلت إلى أن المستخدمين يواجهون صعوبة في فهم واستيعاب المعلومات الواردة بتقرير المراجعة.

ومع حدوث أكبر تغيير في تقرير المراجعة على مدار السبعين عامًا الماضية، والمتمثل في إضافة فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية، حاول عدد محدود من الدراسات التحقق من تأثير هذا التغيير على تعقد تقرير المراجعة، وتوصلت هذه الدراسات إلى نتائج متعارضة؛ حيث أوضحت بعضها أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من درجة التعقد بتقرير المراجعة (Carver & Trinkle, 2017; Marques et al., 2021; Pinto et al., 2020)، بينما أوضح البعض الآخر أن تقارير المراجعة المتضمنة فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية تكون أكثر سهولة في القراءة، وأقل تعقيدًا (Seebeck & Kaya, 2022; Smith, 2023).

في ضوء ما سبق، يتضح أن فعالية تقرير المراجعة تعتمد بصورة كبيرة على مدى قدرة مراقب الحسابات على توصيل نتائج عملية المراجعة بما في ذلك أمور المراجعة الرئيسية إلى المستثمرين بطريقة سهلة ومفهومة وخالية من التعقيد، ومن ثم يجب على مراقبي الحسابات استخدام لغة بسيطة، والبعد عن الصياغة النمطية، وبذل العناية المهنية الواجبة عند صياغة أمور المراجعة الرئيسية بحيث تكون أكثر وضوحًا، وذلك من أجل تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين والمجموعات المختلفة من أصحاب المصالح من ناحية، وإعادة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة من ناحية أخرى.

خلص الباحث من الإطار النظري السابق عرضه إلى أهمية إضافة فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة؛ حيث يترتب على هذه الإضافة زيادة القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة، وتحسين جودته، ومن ثم ترشيد قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، ولكن يجب الانتباه إلى التأثير الذي قد تشكله هذه الإضافة على تعقد تقرير المراجعة؛ فالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يصف الأمور الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية، وبالتالي يحتاج مراقب الحسابات إلى استخدام المزيد من الكلمات والعبارات لوصف هذه الأمور، وتوضيح الإجراءات التي تم اتباعها للتعامل معها، وهذا قد يزيد من طول تقرير المراجعة، ويجعله أقل قابلية للقراءة. إضافة إلى ذلك، تتعلق أمور المراجعة الرئيسية بعناصر أو معاملات محاسبية معقدة، وبالتالي قد يجد المستثمرون صعوبة في فهمها، نظرًا للغة المتخصصة المستخدمة في صياغتها من قبل مراقبي الحسابات. وعليه، يمكن القول بأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية قد يؤثر بشكل غير مباشر على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم من خلال تعقد تقرير المراجعة. وفي سبيل تفسير العلاقات البحثية التي يتضمنها البحث الحالي سيقوم الباحث خلال

الأجزاء الآتية بعرض النظريات المُفسرة للعلاقات البحثية، وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقات.

5-4 النظريات المُفسرة للعلاقات البحثية

من أجل تفسير العلاقات البحثية التي يتضمنها البحث الحالي، والمتمثلة في: العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، والعلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وتعقد تقرير المراجعة، والعلاقة بين تعقد تقرير المراجعة وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، تم الاعتماد على النظريات الآتية: نظرية الإشارة Signaling Theory، ونظرية الوكالة Agency Theory، ونظرية الحمل الزائد للمعلومات Information Overload Theory، ونظرية الاتصال Communication Theory.

5-4-1 نظرية الإشارة

هذه النظرية تم تطويرها بواسطة (Spence (1973، وتعتمد على طرفين أساسيين؛ الطرف الأول يُعرف باسم مرسل الإشارة Signaler، بينما يُعرف الطرف الثاني باسم مستلم الإشارة Receiver، وبالتالي فالتصرفات (الإشارات) التي يقوم بها المرسل يجب أن تؤثر على قرارات المستلم. وفي سياق عملية المراجعة، يوفر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير مراقب الحسابات معلومات مفيدة ومهمة للمستثمرين تُمكنهم من تقييم مخاطر التحريف الجوهرية، ووضع استراتيجيات الاستثمار التي تحاول الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة بالشركة، وتجنب المخاطر التي تتعرض لها، وهو الأمر الذي يجعلهم أكثر عرضة لزيادة استثماراتهم بالأسهم نتيجة ثقتهم في الإشارات المرسله إليهم من قبل مراقبي الحسابات. وعليه، تدعم هذه النظرية وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.

5-4-2 نظرية الوكالة

هذه النظرية تم تطويرها بواسطة كل من (Jensen and Meckling (1976، وتجادل بأن المساهمين (الأصيل) يفوضون المديرين (الوكيل) للعمل نيابة عنهم وتعظيم مصالحهم، ولكن قد يستغل المديرين السلطة الممنوحة لهم في تعظيم منافعهم الخاصة على حساب المساهمين، وتقتصر هذه النظرية أن الحوكمة الجيدة تقلل من صراعات الوكالة، وتزيد من جودة التقارير المالية، ومن ثم تحسين عملية اتخاذ القرار الاستثماري (Matta & Feghali, 2021). وتُعتبر المراجعة الخارجية إحدى آليات الحوكمة التي تكمن وظيفتها الأساسية في حماية المستثمرين، والتأكد من كفاية الإفصاح بالشركات، ومن ثم فإن مطالبة مراقبي الحسابات بالإفصاح عن الأمور الأكثر أهمية بتقرير المراجعة، من شأنه تقليل عدم تماثل

المعلومات، وتوفير المزيد من التفاصيل حول أعمال المراجعة، وهذا الأمر يؤدي في النهاية إلى زيادة ثقة المستثمرين في نتائج عملية المراجعة، واتجاههم نحو زيادة استثماراتهم بالأسهم. وعليه، تدعم هذه النظرية -أيضاً- وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.

5-4-3 نظرية الحمل الزائد للمعلومات

يُعرف الحمل الزائد للمعلومات بأنه الموقف الذي تتجاوز فيه المعلومات قدرة المستثمرين على معالجتها واستخدامها، أي أن المستثمرين لديهم موارد وقدرات معرفية محدودة لمعالجة الحجم الهائل من المعلومات التي تصل إليهم، وبالتالي فإن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية سيزيد من حجم المعلومات الواردة بتقرير المراجعة؛ لأن مراقبي الحسابات ملزمون بوصف أمور المراجعة الرئيسية، وشرح الإجراءات التي تم اتباعها للتعامل مع هذه الأمور أثناء عملية المراجعة، وهذا يجعل تقرير المراجعة أكثر طولاً وتعقيداً (Sirois et al., 2018; Velte & Issa, 2019). وعليه، تدعم هذه النظرية وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وتعقد تقرير المراجعة.

5-4-4 نظرية الاتصال

هذه النظرية تم تطويرها بواسطة (Fiske (1990، وحددت طريقتين لتحليل الاتصالات؛ الطريقة الأولى تنظر إلى الاتصال على أنه نقل للرسائل فقط، بينما تنظر الطريقة الثانية للاتصال على أنه علاقات متبادلة بين مصدر الرسالة، وقارئ الرسالة، والرسالة المنقولة، والمرجع نفسه. وفي سياق عملية المراجعة، يُعتبر تقرير المراجعة الأداة أو الوسيلة التي يعتمد عليها مراقب الحسابات في الاتصال بالمستثمرين والمجموعات المختلفة من أصحاب المصالح، لإبلاغهم بنتائج عملية المراجعة، وبالتالي تعتمد فعالية الاتصال على وجود علاقات متبادلة بين مصدر الرسالة (مراقب الحسابات)، وقارئ الرسالة (المستثمر)، والرسالة المنقولة (المعلومات الواردة بتقرير المراجعة)، والمرجع نفسه (القوائم المالية)؛ حيث يحدث الاتصال الفعال بتقرير المراجعة إذا كانت المعاني التي يقصدها مراقب الحسابات بشأن القوائم والتقارير المالية التي تمت مراجعتها، تصل إلى المستثمرين بطريقة واضحة، ومفهومة، وسهلة، ومن ثم فإن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية بلغة معقدة وغير قابلة للفهم سيقبل من فعالية الاتصال، وهو ما قد يؤثر سلباً على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم؛ أي أن تعقد تقرير المراجعة يجعل المستثمرين أكثر عرضة لتقليل استثماراتهم بالأسهم. وعليه، تدعم هذه النظرية وجود علاقة سلبية بين تعقد تقرير المراجعة وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.

5-5 الدراسات السابقة ذات الصلة واشتقاق فروض البحث

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته المطروحة، سوف يتم تقسيم الدراسات السابقة ذات الصلة إلى ثلاث مجموعات؛ **المجموعة الأولى** تتناول الدراسات السابقة التي فحصت العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، بينما تتناول **المجموعة الثانية** الدراسات السابقة التي فحصت العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وتعقد تقرير المراجعة، في حين تتناول **المجموعة الثالثة** الدراسات السابقة التي فحصت العلاقة بين تعقد تقرير المراجعة وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، ونظرًا لعدم وجود دراسات سابقة تناولت الأثر الوسيط لتعقد تقرير المراجعة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات الاستثمار بشأن الاستثمار في الأسهم، لم يتم الباحث بتكوين مجموعة رابعة من الدراسات، واكتفى بتقديم المبررات التي تمكنه من صياغة الفرض الرابع لهذا البحث.

5-5-1 المجموعة الأولى: الدراسات السابقة التي فحصت العلاقة بين الإفصاح عن أمور

المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم

يُمكن تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم إلى اتجاهين؛ **الاتجاه الأول** يجادل بأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة، ويُمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بكفاءة، سواء كانت هذه القرارات متعلقة بزيادة حجم الاستثمارات بالأسهم أو تقليصها، بينما يجادل **الاتجاه الثاني** بأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية لا يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين، ولا يؤثر على قراراتهم الاستثمارية؛ نتيجة زيادة حجم المعلومات، وانخفاض قابليتها للقراءة.

بالنسبة لدراسات الاتجاه الأول، قام الباحث بتقسيمها إلى محورين؛ **المحور الأول** يتعلق بالدراسات التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم؛ حيث يرى أنصار هذا المحور أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يجعل المستثمرين أكثر احتمالية للاستثمار بالأسهم، بينما **يتعلق المحور الثاني** بالدراسات التي توصلت إلى وجود تأثير سلبي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم؛ حيث يرى أنصار هذا المحور أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يجعل المستثمرين أقل احتمالية للاستثمار بالأسهم.

بالنسبة لدراسات المحور الأول، توصلت دراسة Reid et al. (2019) التي أجريت على عينة من الشركات المقيدة ببورصة لندن، إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يُحسن من جودة التقارير

المالية عن طريق تخفيض الاستحقاقات غير العادية، وتقليل الممارسات الانتهازية التي تقوم بها الإدارة لمقابلة تنبؤات المحللين الماليين أو تجاوزها، وزيادة معامل الاستجابة للأرباح¹⁰ Earnings Response Coefficient (ERC)، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين، ومن ثم اتجاههم نحو زيادة استثماراتهم بالأسهم، وبررت الدراسة هذه النتيجة من خلال ما يلي؛ أولاً: قد يؤدي التهديد بالإفصاح Threat of Disclosure من قبل مراقبي الحسابات إلى تبني الإدارة لنهج جديد يتميز بزيادة الإفصاح عن القضايا والأمور الهامة، في محاولة منها لتجنب التعليقات السلبية على القوائم المالية، الأمر الذي يسهم في تحسين جودة التقارير المالية. ثانياً: أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من مساءلة مراقبي الحسابات أمام مستخدمي القوائم المالية، ونتيجة لذلك يحرص مراقبو الحسابات على توسيع نطاق عملهم وتركيزهم، وزيادة الشك المهني بهدف الحد من أخطاء التقدير، وتقليل تعرضهم لخطر التناقض.

وفي سياق متصل، توصلت دراسة (Li et al. (2019) التي أجريت على عينة من الشركات النيوزيلندية، إلى أن تبني معيار المراجعة الجديد المتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية يؤثر سلبياً على الاستحقاقات غير العادية، وإيجابياً على أتعاب عملية المراجعة، وهذه النتائج تُشير إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من جودة عملية المراجعة عن طريق تقليل ممارسات إدارة الأرباح، وإظهار المزيد من الشفافية حول إجراءات المراجعة، ولكنه في نفس الوقت يزيد من أتعاب عملية المراجعة، نتيجة زيادة الوقت والجهد المبذولين في أداء إجراءات المراجعة الإضافية المتعلقة بالأمور والقضايا الأكثر أهمية بالقوائم المالية، وتم تأكيد هذه النتيجة من قبل دراسة (Kitiwong and Sarapaivanich (2020)، التي أجريت على 1519 مشاهدة بالشركات التايلندية؛ حيث أوضحت أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يُحسن من جودة عملية المراجعة عن طريق تقليل إعادة إصدار القوائم المالية.

وعند الاعتماد على عينة مكونة من 89 مستثمرًا محترفًا، توصلت دراسة (Köhler et al. (2020) إلى أن تقييمات المستثمرين للوضع الاقتصادي للشركات تكون أكثر إيجابية عندما تكون فقرة أمور المراجعة الرئيسية ذات نزعة سلبية، مقارنة بفقرة أمور المراجعة الرئيسية ذات النزعة الإيجابية¹¹، وبررت الدراسة

¹⁰ يُعبر هذا المعامل عن مدى قدرة الأرباح على وصف التغيرات التي تحدث في أسعار وعودد الأسهم، وبالتالي تُشير قيمته المرتفعة إلى ارتفاع جودة الأرباح.

¹¹ تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من القيمة الاتصالية لفقرة أمور المراجعة الرئيسية المرتبطة بالانخفاض في قيمة الشهرة، ووفرت هذه الدراسة بين حالتين؛ الحالة الأولى تُعرف باسم فقرة أمور المراجعة الرئيسية ذات النزعة السلبية KAM Negative، وتحدث إذا أوضح مراقب الحسابات أن التغييرات الصغيرة في الافتراضات الأساسية المستخدمة في تقييم الشهرة، يمكن أن تؤدي بالفعل إلى حدوث انخفاض في قيمة الشهرة، وهذا يُشير إلى وجود خطر كبير، بينما تُعرف الحالة الثانية باسم فقرة أمور المراجعة الرئيسية ذات النزعة الإيجابية KAM Positive، وتحدث إذا أوضح مراقب الحسابات أن التغييرات الكبيرة فقط في الافتراضات الأساسية المستخدمة في تقييم الشهرة، يمكن أن تؤدي في النهاية إلى حدوث انخفاض في قيمة الشهرة، وهذا يُشير إلى وجود خطر منخفض.

هذه النتيجة بأن فقرة أمور المراجعة الرئيسية ذات النزعة السلبية تلفت انتباه المستثمرين إلى الأمور والقضايا التي لم يكونوا على علم بها، والإجراءات التي تم اتباعها من قبل مراقب الحسابات للتعامل مع هذه الأمور والقضايا، وهذا يجعلهم أقل حساسية للمخاطر، وأقل شكًا، وأكثر ثقة في مراقب الحسابات والمعلومات المقدمة من جانبه، الأمر الذي ينعكس على زيادة استثماراتهم بالأسهم.

وباستخدام منهجية الدراسة التجريبية التي اعتمدت عليها الدراسة السابقة، توصلت دراسة Sirois et al. (2018) التي أجريت على 98 طالبًا في إحدى الجامعات الكندية، إلى أن فقرة أمور المراجعة الرئيسية تستطيع توجيه انتباه المستثمرين للمعلومات الهامة بالقوائم المالية، كما توصلت إلى أن انتباه المستثمرين تجاه الأجزاء المتبقية من القوائم المالية يقل مع زيادة عدد أمور المراجعة الرئيسية المفصّل عنها بتقرير المراجعة. وفي المجمل، يوفر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية خارطة طريق تساعد المستثمرين في وصولهم إلى الأمور والقضايا التي أبرزها مراقب الحسابات، وهو ما يعرف بتأثير الإشارة **Signaling Effect**.

إلى جانب ذلك، توصلت دراسة Moroney et al. (2021) إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وتصورات المستثمرين بشأن قيمة عملية المراجعة ومصداقيتها، وذلك عند التجربة على 198 طالبًا في إحدى الجامعات الأسترالية، وهذه النتيجة تُشير إلى أن المستثمرين ينظرون إلى عملية المراجعة على أنها أكثر قيمة ومصداقية في حالة وجود فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير مراقب الحسابات، وهذا الأمر يشجعهم على زيادة استثماراتهم بالأسهم.

وفي البيئة العربية، توصلت دراسة Altawalbeh and Alhajaya (2019) التي أجريت على 128 شركة من الشركات المقيدة ببورصة عمان، إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وحجم التداول غير العادي $Abnormal\ Trading\ Volume$ ¹²؛ وهذا يعني أن المستثمرين يميلون إلى زيادة استثماراتهم بالأسهم عندما يفصّل مراقب الحسابات في تقريره عن الأمور والقضايا الأكثر أهمية بالقوائم المالية. وعند الاعتماد على منهجية الدراسة المسحية Survey، توصلت دراسة Matta and Feghali (2021) إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يقلل من فجوة التوقعات، ويزيد من جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية، ويشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم بالأسهم. وباستخدام منهجية الدراسة التجريبية، توصلت دراسة رمضان (2021) التي أجريت على 100 مستثمر في بيئة الأعمال المصرية، إلى وجود تأثير معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرار الاستثمار بالأسهم؛ أي

¹² يُحسب حجم التداول غير العادي بالفرق بين حجم التداول الفعلي والمتوقع، وتُشير قيمته المرتفعة إلى الاستجابة الإيجابية للمستثمرين بشأن المعلومات الجديدة الواردة بتقرير المراجعة.

أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

واستكمالاً لدراسات المحور الأول، توصلت دراسة (Goh et al. (2022 إلى أن تبني الشركات الصينية لمعيار الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية¹³ يؤثر إيجابياً على كل من حجم التداول غير العادي، والعوائد غير العادية Abnormal Return¹⁴، ويؤثر سلبياً على تزامن أسعار الأسهم Stock Price Synchronicity¹⁵؛ وهذا يعني أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يُسهل من تدفق المعلومات الخاصة بالشركات إلى السوق، ويزيد من تصورات المستثمرين بشأن مصداقية المعلومات الواردة بالقوائم المالية، مما يجعلهم أكثر عرضة لزيادة استثماراتهم بالأسهم، وأرجعت الدراسة هذه النتيجة إلى الجهود المبذولة من قبل مراقب الحسابات، وممارسته للشك المهني عند تنفيذ إجراءات المراجعة المرتبطة بالأمور والقضايا الأكثر أهمية بالقوائم المالية.

بالنسبة لدراسات المحور الثاني، تعتبر دراسة (Christensen et al. (2014 من أوائل الدراسات التجريبية التي حاولت فحص تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين، وأجريت هذه الدراسة على 141 مستثمراً غير محترف من خريجي كليات إدارة الأعمال الأمريكية، ووجدت أن المستثمرين الذين عرض عليهم تقرير المراجعة المتضمن فقره عن أمور المراجعة الرئيسية كانوا أكثر عرضة للتوقف عن الاستثمار بالأسهم (تغيير قراراتهم الاستثمارية)، مقارنة بالمستثمرين الذين عرض عليهم تقرير المراجعة التقليدي الذي لا يتضمن فقره عن أمور المراجعة الرئيسية، وهو ما يُعرف بتأثير المعلومات **Information Effect**، أو الذين عرض عليهم نفس المعلومات ضمن الإيضاحات المتممة، وهو ما يُعرف بتأثير مصداقية المصدر **Source Credibility Effect**، كما وجدت الدراسة أن المستثمرين الذين تلقوا فقره أمور المراجعة الرئيسية مع توفير حلول لهذه الأمور كانوا أقل عرضة للتوقف عن الاستثمار، مقارنة بالمستثمرين الذين تلقوا فقره أمور المراجعة الرئيسية دون حلول.

¹³ قسمت هذه الدراسة الفترة الزمنية محل الفحص (2014-2018) إلى فترة ما قبل تبني تقرير المراجعة المتضمن فقره عن أمور المراجعة الرئيسية (2014-2016)، وفترة ما بعد تبني تقرير المراجعة المتضمن فقره عن أمور المراجعة الرئيسية (2017-2018).

¹⁴ تُحسب العوائد غير العادية بالفرق بين العوائد الفعلية والمتوقعة، وتُشير قيمتها المرتفعة إلى الاستجابة الإيجابية للمستثمرين بشأن المعلومات الجديدة الواردة بتقرير المراجعة.

¹⁵ يُشير تزامن أسعار الأسهم إلى التحركات المشتركة لأسعار أسهم الشركات مع مؤشر السوق، وذلك بسبب تأثير معلومات السوق والصناعة على تلك الأسعار بنسبة أكبر من تأثير المعلومات الخاصة بالشركات؛ أي أن التزامن يزيد إذا كانت أسعار الأسهم تتأثر بمعلومات السوق والصناعة بدرجة أكبر من تأثرها بالمعلومات الخاصة بالشركات، بينما يقل إذا كانت أسعار الأسهم تتأثر بالمعلومات الخاصة بالشركات بدرجة أكبر من تأثرها بمعلومات السوق والصناعة.

وفي سياق متصل، توصلت دراسة (Rapley et al. (2021 إلى وجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ونوايا المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، وذلك عند التجربة على 292 مستثمرًا غير محترف؛ أي أن المستثمرين يكونون أقل احتمالية للاستثمار بالأسهم عندما يفصح مراقب الحسابات في تقريره عن أمور المراجعة الرئيسية، وبررت الدراسة هذه النتيجة بأن فقرة أمور المراجعة الرئيسية تسلط الضوء على الأسباب التي تجعل من الصعب إعداد القوائم المالية بدقة، ومراجعتها بشكل فعال، وهذا الأمر يُزيد من تصورات المستثمرين لمخاطر التحريف الجوهرية ذات الصلة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها، ومن ثم انخفاض احتمالية استثمارهم بالأسهم.

واستكمالاً للدراسات التي اعتمدت على منهجية الدراسة التجريبية، وجدت دراسة Kachelmeier et al. (2020) أن المشاركين في التجربة انخفضت ثقتهم في حسابات القوائم المالية التي تم إدراجها ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسية، مقارنة بحسابات القوائم المالية التي لم يتم إدراجها ضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسية، ومن ثم اتجاهاً نحو تخفيض استثماراتهم بالأسهم.

وعند الاعتماد على عينة مكونة من 127 شركة من الشركات التايلندية خلال الفترة من 2016 وحتى 2018، توصلت (Suttipun (2020 إلى وجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وأسعار الأسهم، وبررت الدراسة هذه النتيجة بأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يعرض المخاطر التي تواجه الشركات وفقاً لتقدير مراقب الحسابات، وهو ما يعتبره بعض المستثمرين مؤشراً على ارتفاع احتمالية تعثر هذه الشركات، وهذا الأمر يجعلهم أقل عرضة للاستثمار بها، ومن ثم انخفاض أسعار أسهمها في السوق، وتم تأكيد هذه النتيجة من قبل دراسة (Spaargaren et al. (2022، التي أوضحت وجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وكل من العوائد غير العادية، وحجم التداول غير العادي، وذلك عند الاعتماد على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من 2018 وحتى 2020.

وفي إطار العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومصداقية الإفصاح المقدم من جانب الإدارة، توصلت دراسة (Rapley et al. (2021 إلى وجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وتصورات المستثمرين بشأن مصداقية الإفصاح المقدم من جانب الإدارة؛ وهذا يعني أن المستثمرين ينظرون إلى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على أنه إدانة للإدارة، ومؤشر على أن الشركات تدار بشكل سيئ، خاصة عند الكشف عن أمور وقضايا تعمدت الإدارة إخفاءها أو التشويش عليها أثناء إعداد القوائم المالية.

وفي هذا السياق، أوضحت دراسة (Ozlanski (2019 أن تصورات المستثمرين بشأن مصداقية القوائم والتقارير المالية التي تقدمها الإدارة تقل عندما تكون أمور المراجعة الرئيسية محكومة بمعايير محاسبية

دقيقة (أكثر تحديداً)، وليس بمعايير محاسبية غير دقيقة (أقل تحديداً)¹⁶، وذلك عند التجربة على 148 مشاركاً، وبررت الدراسة هذه النتيجة بأن الإفصاح عن مخاطر إعداد القوائم المالية من خلال فقرة أمور المراجعة الرئيسية، يتعارض مع توقعات المستثمرين بشأن قدرة المعايير المحاسبية الدقيقة (الأكثر تحديداً) على تقليل هذه المخاطر، مما يقلل من تصوراتهم بشأن مصداقية تقارير الإدارة المعدة في ضوء هذه المعايير.

كما أوضحت دراسة (Hoang et al. (2023) أن اعتماد المستثمرين على فقرة أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة يتوقف بدرجة كبيرة على مصداقية الإفصاح المقدم من جانب الإدارة؛ فعندما يُشير الإفصاح المقدم من جانب الإدارة إلى مستوى مرتفع من المخاطر (معلومات سلبية) ينظر المستثمرون إلى هذا الإفصاح على أنه ذو مصداقية، ولا يعتمدون على مصادر أخرى للمعلومات مثل تلك الواردة بتقرير المراجعة، ولكن عندما يُشير الإفصاح المقدم من جانب الإدارة إلى مستوى منخفض من المخاطر (معلومات إيجابية) ينظر المستثمرون إلى هذا الإفصاح على أنه أقل مصداقية، ويعتمدون على مصادر أخرى للمعلومات مثل تلك الواردة بتقرير المراجعة.

أما فيما يتعلق بدراسات الاتجاه الثاني، فقد وجدت دراسة (Bédard et al. (2014) أن الإفصاح عن تبرير التقييمات من قبل مراقبي الحسابات الفرنسيين يوفر قيمة رمزية **Symbolic Value** وليس معلوماتية؛ لأنه يرتبط بعلاقة غير معنوية مع كل من العوائد غير العادية، وجودة التقارير المالية، وتم تأكيد هذه النتيجة من قبل دراسة (Köhler et al. (2020)، التي أوضحت أن المستثمرين غير المحترفين (69 مستثمراً) لا يحصلون على أي قيمة معلوماتية من تقرير المراجعة المتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية؛ لأنهم يواجهون صعوبة في معالجة وفهم المعلومات الواردة به.

وفي البيئة المصرية، توصلت دراسة بدوي (2018) التي أجريت على 95 مستثمراً، إلى عدم وجود قيمة معلوماتية لفقرة أمور المراجعة الرئيسية بتقرير مراقب الحسابات، وأرجعت الدراسة هذه النتيجة إلى عدم وجود خلفية مناسبة لدى المستثمرين حول الهدف من وجود هذه الفقرة بتقرير المراجعة.

وفي سياق متصل، توصلت دراسة (Liao et al. (2022) إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية لم يقدم أي معلومات إضافية للمستثمرين بالصين؛ حيث اتضح عدم وجود علاقة معنوية بين الإفصاح

¹⁶ تشير المعايير المحاسبية الدقيقة (الأكثر تحديداً) Precise Accounting Standards إلى تلك المعايير التي ترتبط بمستويات مرتفعة من إرشادات التنفيذ من قبل واضعي المعايير، الأمر الذي يعطي الإدارة قدرًا أقل من السلطة التقديرية والحكم الشخصي، ومن ثم انخفاض فرص التلاعب بالأرباح. وعلى النقيض من ذلك، ترتبط المعايير المحاسبية غير الدقيقة (الأقل تحديداً) Imprecise Accounting Standards بمستويات منخفضة من إرشادات التنفيذ من قبل واضعي المعايير، الأمر الذي يعطي الإدارة قدرًا أكبر من السلطة التقديرية والحكم الشخصي، ومن ثم زيادة فرص التلاعب بالأرباح.

عن أمور المراجعة الرئيسية وكل من العوائد غير العادية، وحجم التداول غير العادي، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تحسن ملحوظ في جودة عملية المراجعة بعد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من قبل مراقب الحسابات؛ حيث كانت هذه العلاقة غير معنوية أيضًا، وتتفق النتيجة السابقة مع ما توصلت إليه دراسة (Al-mulla and Bradbury, 2022)، التي أوضحت عدم وجود تأثير معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على جودة عملية المراجعة، وذلك عند التطبيق على عينة مكونة من 128 شركة من الشركات النيوزيلندية.

وباستخدام عينة من الشركات بالمملكة المتحدة، لم تجد دراستا (Gutierrez et al. (2018); Lennox et al. (2023) أي تأثير للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين، وأرجعت الدراستان هذه النتيجة للأسباب الآتية؛ أولاً: قد يسبق الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية معلومات أخرى مثل تلك الواردة بالتقارير الإخبارية وإعلانات الأرباح، والتي تجعل المستثمرين على علم بالمخاطر التي تواجه الشركات، ومن ثم لا يعطون أي أهمية لفقرة أمور المراجعة الرئيسية لكونهم على دراية بالمعلومات الواردة بها مسبقاً. ثانياً: اعتقاد المستثمرين بأن مراقب الحسابات يتعامل بشكل مناسب مع أمور المراجعة الهامة، والمعروفة مسبقاً للجنة المراجعة، مما يجعلهم أقل حرصاً في الاعتماد عليها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ثالثاً: قد لا يفهم المستثمرون الآثار المترتبة على الإفصاح المقدم من قبل مراقب الحسابات بشأن مخاطر التحريف الجوهرية التي تتعرض لها الشركات، مما يؤدي إلى تجاهلهم لهذه المخاطر وعدم الاستجابة لها.

ويخلص الباحث من تحليل وتقييم دراسات هذه المجموعة إلى عدم اتفاقها حول طبيعة العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم؛ حيث أوضحت بعضها أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة، ويُمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم بكفاءة، سواء كانت هذه القرارات متعلقة بزيادة استثماراتهم بالأسهم (Altawalbeh & Alhajaya, 2019; Goh et al., 2022; Kitiwong & Sarapaivanich, 2020; Köhler et al., 2020; Li et al., 2019; Matta & Feghali, 2021; Moroney et al., 2018) (Christensen et al., 2021; Reid et al., 2019; Sirois et al., 2018) (2014; Kachelmeier et al., 2020; Rapley et al., 2021; Spaargaren et al., 2022; Suttipun, 2020)، بينما أوضح البعض الآخر أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية لا يضيف معلومات جديدة للمستثمرين، بل يزيد من تعقد تقرير المراجعة، ويجعله أقل قابلية للقراءة (Al-mulla & Bradbury, 2022; Bédard et al., 2014; Gutierrez et al., 2018; Köhler et al., 2020; Lennox et al., 2023; Liao et al., 2022).

كما تبين للباحث اختلاف دراسات هذه المجموعة في المنهجية المستخدمة؛ حيث اعتمدت بعضها على منهجية الدراسة التجريبية (Christensen et al., 2014; Kachelmeier et al., 2020; Köhler et al., 2020; Moroney et al., 2021; Rapley et al., 2021; Sirois et al., 2018) بينما اعتمد البعض الآخر على منهجية الدراسة التطبيقية (Al-mulla & Bradbury, 2022; Altawalbeh & Alhajaya, 2019; Bédard et al., 2014; Goh et al., 2022; Gutierrez et al., 2018; Kitiwong & Sarapaivanich, 2020; Lennox et al., 2023; Li et al., 2019; Liao et al., 2022; Reid et al., 2019; Spaargaren et al., 2022; Suttipun, 2020) اعتمدت دراسة واحدة فقط على منهجية الدراسة المسحية (Matta & Feghali, 2021).

ونظرًا لتباين نتائج الدراسات السابقة بشأن العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، وندرتهما في بيئة الأعمال المصرية (بدوي، 2018؛ رمضان، 2021)، سيحاول الباحث سد هذه الفجوة البحثية من أجل الوقوف على طبيعة هذه العلاقة في البيئة المصرية، والتحقق مما إذا كان الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من استثمارات المستثمرين بالأسهم أم يقلصها. وعليه، يمكن اشتقاق الفرض الأول لهذا البحث على النحو الآتي:

الفرض الأول (H1): يؤثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تأثيرًا معنويًا على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.

5-5-2 المجموعة الثانية: الدراسات السابقة التي فحصت العلاقة بين الإفصاح عن أمور

المراجعة الرئيسية وتعقد تقرير المراجعة

تتناول هذه المجموعة من الدراسات العلاقة المباشرة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وتعقد تقرير المراجعة كخطوة أولى، لتحديد الأثر غير المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم في ظل استخدام تعقد تقرير المراجعة كمتغير وسيط. وتعتبر دراسة (Carver and Trinkle (2017 من أوائل الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومدى قابلية تقرير المراجعة للقراءة، وأجريت هذه الدراسة على 150 مستثمرًا غير محترف¹⁷، وتوصلت إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يجعل تقرير المراجعة أقل

¹⁷ حددت هذه الدراسة بعض الشروط التي يجب توافرها في المشاركين في التجربة، يتمثل أهمها فيما يلي: أن يكون لديهم استثمارات بالأسهم خلال الفترات الماضية، وأن يكون لديهم خطط للاستثمار بالأسهم في المستقبل، وأن يكونوا قد درسوا على الأقل مقررًا في المحاسبة والتمويل.

قابلية للقراءة؛ وذلك بسبب طول النص، واستخدام مراقبي الحسابات لمصطلحات فنية معقدة يصعب على المستثمرين فهمها واستيعابها.

وفي سياق متصل، توصلت دراسة (Pinto et al. (2020 التي أجريت على عينة مكونة من 135 شركة بثلاث دول¹⁸، إلى أن أمور المراجعة الرئيسية المحكومة بمعايير محاسبية معتمدة على القواعد تكون أقل قابلية للقراءة، مقارنة بأمور المراجعة الرئيسية المحكومة بمعايير محاسبية معتمدة على المبادئ، وبررت الدراسة هذه النتيجة بأن المعايير المحاسبية المعتمدة على القواعد تحتوي على قدر كبير من التفاصيل والاستثناءات، مما يجعلها أكثر طولاً وتعقيداً، ومن ثم تقليل قدرة مراقبي الحسابات على توصيل أمور المراجعة الرئيسية المحكومة بهذه المعايير بسهولة. إلى جانب ذلك، توصلت الدراسة إلى أن المعايير المحاسبية المعتمدة على القواعد تزيد من احتمالية الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية؛ لأن معدي التقارير المالية في ظل هذه المعايير يكونون أكثر ميلاً للانخراط في الممارسات المحاسبية التعسفية¹⁹، ونظراً لصعوبة تقييد هذه الممارسات من قبل مراقبي الحسابات، فإنهم يميلون إلى استخدام فقرة أمور المراجعة الرئيسية كوسيلة لتوفير المعلومات الكافية حول المعالجات المحاسبية التي اعتمدها الإدارة في ظل هذه المعايير.

علاوة على ذلك، توصلت دراسة (Marques et al. (2021 التي أجريت على 240 شركة برازيلية خلال الفترة من 2013 وحتى 2018²⁰، إلى أن تبني معيار الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من طول النص، ويقلل من إمكانية قراءة تقرير المراجعة؛ فمتوسط عدد الكلمات بتقرير المراجعة قبل تبني المعيار كان 928 كلمة، بينما بلغ متوسط عدد الكلمات بعد تبني المعيار 2576 كلمة، كما توصلت الدراسة -أيضاً- إلى وجود علاقة غير خطية على شكل حرف U بين كمية الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقابلية تقرير المراجعة للقراءة؛ فالزيادة في كمية الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تقلل من قابلية تقرير المراجعة للقراءة عند مستوى معين، وبعد هذا المستوى ستؤدي الزيادة في كمية الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية إلى تحسين مستوى الفهم والإدراك لدى المستثمرين.

¹⁸ أجريت هذه الدراسة بالدول الآتية: المملكة المتحدة، وفرنسا، وهولندا.

¹⁹ اختلفت نتائج الدراسات السابقة بشأن العلاقة بين المعايير المحاسبية المعتمدة على القواعد واحتمالية التلاعب بالتقارير المالية؛ فقد أوضحت دراسة (Nelson (2003 أن المعايير المحاسبية المعتمدة على القواعد تعمل على تقليل الممارسات الانتهازية للإدارة، بينما أوضحت دراسة (Agoglia et al. (2011 أن معدي التقارير المالية يكونون أكثر احتمالية للتلاعب بالتقارير المالية عند تطبيق المعايير المحاسبية المعتمدة على القواعد.

²⁰ قسمت هذه الدراسة الفترة الزمنية محل الفحص (2013-2018) إلى فترة ما قبل تبني معيار الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (2013-2015)، وفترة ما بعد تبني معيار الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (2016-2018).

وعلى عكس الدراسات السابقة، أوضحت دراستا (Smith (2023); Seebeck and Kaya (2022) أن تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم (700) بالمملكة المتحدة²¹ يُسهم في تحسين قدرة المستثمرين على فهم واستيعاب المعلومات الواردة بتقرير المراجعة، وأوضحت الدراستان أن هذه النتيجة ترجع إلى حرص مراقبي الحسابات على الامتثال للمعايير المهنية من أجل الحفاظ على سمعتهم، وتقليل تعرضهم للمساءلة المترتبة على عدم الالتزام بقواعد السلوك المهني التي تقتضي ضرورة بذل العناية المهنية الواجبة، والاستجابة للقوانين واللوائح ذات الصلة، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة Rennekamp (2012)، التي أوضحت أن أحكام أو تقييمات المستثمرين تكون أكثر إيجابية عندما يكون الإفصاح أقل تعقيداً، وأكثر قابلية للقراءة.

هذا، وقد حاولت بعض الدراسات البحث عن الآليات والوسائل التي يمكن من خلالها تحسين قابلية فقرة أمور المراجعة الرئيسية للقراءة؛ فقد توصلت دراسة (Velte (2018 التي أجريت على عينة مكونة من 660 مشاهدة خلال الفترة من 2014 وحتى 2015، إلى أن ارتفاع نسبة النساء في تشكيل لجان المراجعة بالشركات البريطانية يزيد من قابلية فقرة أمور المراجعة الرئيسية للقراءة، بينما توصلت دراسة (Velte (2020 التي أجريت على عينة مكونة من 1319 مشاهدة بالشركات البريطانية خلال الفترة من 2014 وحتى 2017، إلى وجود علاقة إيجابية بين الخبرة المالية والصناعية للجان المراجعة وسهولة قراءة فقرة أمور المراجعة الرئيسية. وفي ماليزيا، توصلت دراسة (Hussin et al. (2023 التي أجريت على 258 مشاهدة خلال الفترة من 2017 وحتى 2019، إلى أن زيادة نسبة النساء بفريق المراجعة تزيد من قابلية فقرة أمور المراجعة الرئيسية للقراءة.

ويخلص الباحث من تحليل وتقييم دراسات هذه المجموعة إلى عدم اتفاقها حول طبيعة العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وتعقد تقرير المراجعة؛ حيث أوضحت بعضها أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من تعقد تقرير المراجعة بسبب طول النص، والمصطلحات الفنية المعقدة التي قد يستخدمها مراقبو الحسابات عند الإفصاح عن هذه الأمور (Carver & Trinkle, 2017; Marques et al., 2021; Pinto et al., 2020)، بينما أوضح البعض الآخر أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يقلل من تعقد تقرير المراجعة، ويجعله أكثر قابلية للقراءة بسبب حرص مراقبي الحسابات على الامتثال للمعايير المهنية من أجل الحفاظ على سمعتهم، وتقليل تعرضهم للمساءلة والتناقض (Seebeck & Kaya, 2022; Smith, 2023).

²¹ هذا المعيار صدر عن مجلس التقارير المالية بالمملكة المتحدة وأيرلندا بشأن تقرير مراقب الحسابات المستقل عن القوائم المالية، ويتطلب من مراقب الحسابات ضرورة الإفصاح عن مخاطر التحريف الجوهرية المرتبطة بعملية المراجعة.

إلى جانب ذلك، تبين للباحث اختلاف دراسات هذه المجموعة في المنهجية المستخدمة؛ حيث اعتمدت معظمها على منهجية الدراسة التطبيقية (Marques et al., 2021; Pinto et al., 2020; Seebeck & Kaya, 2022; Smith, 2023)، بينما اعتمدت دراسة واحدة فقط على منهجية الدراسة التجريبية (Carver & Trinkle, 2017).

ونظرًا لتباين نتائج الدراسات السابقة بشأن العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وتعقد تقرير المراجعة، وندرتها على المستوى الدولي، وعدم فحص هذه العلاقة - على حد علم الباحث - على مستوى الدراسات التي أجريت في بيئة الأعمال المصرية، سيحاول الباحث سد هذه الفجوة البحثية من أجل الوقوف على طبيعة هذه العلاقة في البيئة المصرية، والتحقق مما إذا كان الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من تعقد تقرير المراجعة أم يخفضه. وعليه، يمكن اشتقاق الفرض الثاني لهذا البحث على النحو الآتي:

الفرض الثاني (H2): يؤثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تأثيرًا معنويًا على تعقد تقرير المراجعة.

3-5-5 المجموعة الثالثة: الدراسات السابقة التي فحصت العلاقة بين تعقد تقرير المراجعة وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.

تتناول هذه المجموعة من الدراسات العلاقة المباشرة بين تعقد تقرير المراجعة وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم كخطوة ثانية، لتحديد الأثر غير المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم في ظل استخدام تعقد تقرير المراجعة كمتغير وسيط.

تعتبر دراسة (Dennis et al. (2019 من أوائل الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين تعقد تقرير المراجعة وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، وأجريت هذه الدراسة على 490 مستثمرًا غير محترف لديهم خلفيات مالية ومحاسبية، وتوصلت إلى أن هؤلاء المستثمرين يقللون من تقييمهم للشركات عندما يتم تقديم فقرة أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة في شكل سردي بالكامل، نظرًا لصعوبة فهم واستيعاب هذا النوع من الإفصاح، ولكنهم يعطون أهمية كبيرة للمعلومات التي تتضمن إشارات مرئية وكمية (أرقام وأشكال) Visual Cues، وبالتالي فإن قيام مراقب الحسابات بعرض أمور المراجعة الرئيسية في شكل سردي بالكامل، دون استخدام إشارات مرئية أو كمية، يجعل المستثمرين أكثر احتمالية لتقليل استثماراتهم بالأسهم.

وفي سياق متصل، قامت دراسة (Ong et al. (2022 بإجراء تجربة على 181 طالبًا في إحدى الجامعات الأسترالية للتحقق مما إذا كان تقرير المراجعة المعزز بفقرة أمور المراجعة الرئيسية يؤثر على

مستوى فهم المستثمرين للقوائم والتقارير المالية أم لا، وتوصلت الدراسة إلى أن أمور المراجعة الرئيسية القابلة للقراءة تكون أكثر فائدة للمستثمرين؛ لأنها تزيد من مستوى فهمهم للقوائم المالية، وتقل من حالة عدم التأكد بشأن مجالات الخطر والأحكام الجوهرية التي يتم اتخاذها من قبل مراقبي الحسابات أثناء عملية المراجعة، كما أوضحت الدراسة أن قيام مراقبي الحسابات بعرض أمور المراجعة الرئيسية في شكل كمي Quantitative يُزيد من مستوى الفهم والإدراك لدى المستثمرين.

واستكمالاً للدراسات التجريبية، توصلت دراسة Xu et al. (2023) إلى أن قابلية فقرة أمور المراجعة الرئيسية للقراءة تُعزز القيمة الاتصالية لتقرير المراجعة عندما يمتلك المستثمرون سمات شك منخفضة²²، وعندما يكونون أقل دراية بأمور وقضايا المراجعة الرئيسية، وذلك عند التجربة على 78 مستثمرًا غير محترف، وفسرت الدراسة هذه النتيجة بأنه عندما يكون المستثمرون أقل دراية ومعرفة بالأمور والقضايا التي تمت مناقشتها في فقرة أمور المراجعة الرئيسية، ويتمتعون بسمات شك منخفضة، فإنهم يزيدون من اهتمامهم بالمعلومات الواردة في فقرة أمور المراجعة الرئيسية عندما تكون قابلة للقراءة، في حين يقللون من اهتمامهم بهذه المعلومات عندما تكون غير قابلة للقراءة. وعلى النقيض من ذلك، عندما يكون المستثمرون أكثر دراية ومعرفة بالأمور والقضايا التي تمت مناقشتها في فقرة أمور المراجعة الرئيسية، ويتمتعون بسمات شك مرتفعة، فإنهم يظهرون رغبة أكبر للحصول على المعلومات الجديدة الواردة بفقرة أمور المراجعة الرئيسية، بغض النظر عن مدى سهولتها أو صعوبتها.

وعند الاعتماد على عينة مكونة من 1866 مشاهدة بالشركات التايلندية خلال الفترة من 2016 وحتى 2019، توصلت دراسة Chirakool et al. (2022) إلى وجود علاقة إيجابية بين قابلية فقرة أمور المراجعة الرئيسية للقراءة وكل من العوائد غير العادية، وحجم التداول غير العادي، وهذه النتيجة تُشير إلى أن إفصاح مراقبي الحسابات عن أمور المراجعة الرئيسية بلغة بسيطة يقلل من فجوة التوقعات والمعلومات، ويشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم بالأسهم، وبالتالي يفقد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية منفعتة عندما لا يستطيع المستثمرون فهمه واستيعابه.

إلى جانب ذلك، توصلت دراسة Gambetta et al. (2023) التي أجريت على عينة من الشركات المقيدة ببورصة لندن خلال الفترة من 2013 وحتى 2016، إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية

²² عرفت هذه الدراسة سمة الشك Trait Skepticism بأنها درجة ميل متخذ القرار للبحث والحصول على معلومات جديدة، وفي ضوء هذا التعريف فرقت الدراسة بين المستثمرين الذين يتمتعون بسمات شك مرتفعة More Trait Skepticism، والمستثمرين الذين يتمتعون بسمات شك منخفضة Less Trait Skepticism، وينظر إلى مستثمري الحالة الأولى بأنهم أكثر سعيًا للحصول على المعلومات الجديدة لتقليل حالة التناقض بين معرفتهم الحالية، والمعرفة المطلوبة لفهم أعمال المراجعة، بينما ينظر إلى مستثمري الحالة الثانية بأنهم أقل سعيًا للحصول على المعلومات الجديدة.

بلغة بسيطة وسهلة يزيد من القيمة الاتصالية لتقرير المراجعة، كما توصلت الدراسة إلى أن قابلية فقرة أمور المراجعة الرئيسية للقراءة تختلف باختلاف شركات المراجعة؛ حيث يكون لكل شركة أسلوب مراجعة معين يؤثر على المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. إلى جانب ذلك، أوضحت الدراسة أن أمور المراجعة الرئيسية التي تناقش مخاطر على مستوى الشركة ككل تكون أقل قابلية للقراءة من أمور المراجعة الرئيسية التي تناقش مخاطر محاسبية.

ويخلص الباحث من تحليل وتقييم دراسات هذه المجموعة إلى اتفاقها حول طبيعة العلاقة بين تعقد تقرير المراجعة وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم؛ حيث أوضحت جميعها أن تعقد تقرير المراجعة يقلل من قدرة المستثمرين على فهم واستيعاب المعلومات الواردة به، ويجعلهم أكثر عرضة لتخفيض استثماراتهم بالأسهم (Chirakool et al., 2022; Dennis et al., 2019; Gambetta et al., 2023; Ong et al., 2022; Xu et al., 2023). إلى جانب ذلك، تبين للباحث اختلاف دراسات هذه المجموعة في المنهجية المستخدمة؛ حيث اعتمدت بعضها على منهجية الدراسة التجريبية (Dennis et al., 2019; Ong et al., 2022; Xu et al., 2023)، بينما اعتمد البعض الآخر على منهجية الدراسة التطبيقية (Chirakool et al., 2022; Gambetta et al., 2023).

ونظرًا لندرة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تعقد تقرير المراجعة وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم على المستوى الدولي، وعدم فحص هذه العلاقة - على حد علم الباحث - على مستوى الدراسات التي أجريت في بيئة الأعمال المصرية، سيحاول الباحث سد هذه الفجوة البحثية من أجل الوقوف على طبيعة هذه العلاقة في البيئة المصرية، والتحقق مما إذا كان تعقد تقرير المراجعة يزيد من استثمارات المستثمرين بالأسهم أم يقلصها. وعليه، يمكن اشتقاق الفرض الثالث لهذا البحث على النحو الآتي:

الفرض الثالث (H3): يؤثر تعقد تقرير المراجعة تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.

في ضوء الفروض الثلاثة السابقة، يمكن إرجاع الأثر الكلي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم إلى كل من الأثر المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (الفرض الأول)، والأثر غير المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم في ظل استخدام تعقد تقرير المراجعة كمتغير وسيط، ويتم إيجاد الأثر غير المباشر عن طريق ضرب الأثر المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تعقد تقرير المراجعة (الفرض الثاني) في الأثر

المباشر لتعقد تقرير المراجعة على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (الفرض الثالث)، ويُشير الأثر غير المباشر إلى أن المستثمرين يميلون إلى تخفيض استثماراتهم بالأسهم عندما يؤدي الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية إلى زيادة تعقد تقرير المراجعة؛ أي عندما يكون الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية غير قابل للقراءة، بينما يميلون إلى زيادة استثماراتهم بالأسهم عندما يؤدي الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية إلى تقليل تعقد تقرير المراجعة؛ أي عندما يكون الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية قابلاً للقراءة.

ونظراً لعدم وجود دراسات سابقة تناولت الأثر غير المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم في ظل استخدام تعقد تقرير المراجعة كمتغير وسيط، سيحاول الباحث التصدي لهذه الفجوة البحثية، وتقديم إضافة جديدة للدراسات السابقة من خلال فحص هذا الأثر في بيئة الأعمال المصرية. وعليه، يمكن صياغة الفرض الرابع لهذا البحث على النحو الآتي:

الفرض الرابع (H4): تعقد تقرير المراجعة يتوسط العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.

5-6 الدراسة التجريبية واختبار الفروض

تهدف الدراسة التجريبية إلى اختبار فروض البحث السابق الإشارة إليها، ومقارنة نتائجها مع نتائج الدراسات السابقة، ولتحقيق هذا الهدف سوف يتناول الباحث النقاط الآتية:

5-6-1 أسباب الاعتماد على منهجية الدراسة التجريبية

يرجع اعتماد الباحث على منهجية الدراسة التجريبية للسببين الآتيين؛ أولاً: عدم قدرة الباحث على تطبيق منهجيات أخرى مثل الدراسات التطبيقية، والدراسات المسحية (المعتمدة على قوائم الاستقصاء)؛ فالدراسات التطبيقية تستلزم وجود تطبيق فعلي لمعيار المراجعة الدولي رقم (701) الخاص بالإفصاح أو التقرير عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات المستقل، وهو الأمر الذي لم يتم تحقيقه حتى الآن في البيئة المصرية بسبب عدم تبني هذا المعيار. إلى جانب ذلك، تتعرض الدراسات المسحية لانتقادات كبيرة، أهمها انخفاض دقتها، وعدم تمثيلها للمجتمع المراد التعبير عنه، ولذلك تُعد منهجية الدراسة التجريبية البديل الأفضل للبحث الحالي. ثانياً: اتفاق الدراسات التجريبية والبحث الحالي على هدف مشترك، وهو توضيح العلاقات السببية Cause–Effect Relationships بين المتغيرات محل الدراسة (الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، وتعقد تقرير المراجعة).

5-6-2 المشاركين في التجربة

بلغت العينة المبدئية للمشاركين في التجربة (105) طالب من **طلبة الماجستير** بأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية **كمستثمرين غير محترفين**²³، وذلك تماشيًا مع الدراسات التي اعتمدت على هذه النوعية من المستثمرين (Christensen et al., 2014; Dennis et al., 2019; Moroney et al., 2021; Ong et al., 2022; Ozlanski, 2019) وفي هذا السياق، أوضحت دراستا Libby et al. (2007); Elliott et al. (2002) أن طلبة الماجستير تعتبر مقياسًا أو مؤشرًا جيدًا للتعبير عن المستثمرين غير المحترفين، خاصة في المهام التي لا تنطوي على درجة كبيرة من التعقيد، وهو ما يتوافق مع الدراسة الحالية التي لا تتضمن مهام معقدة للمشاركين في التجربة، فضلًا عن ذلك يمتلك طلبة الماجستير خبرة كبيرة في مجال المحاسبة والتمويل والاستثمار، كما أنهم يتعاملون مع المعلومات بطريقة تشبه المستثمرين غير المحترفين، وبالتالي يُفضل الاعتماد على طلبة الماجستير عندما لا يتوافر مستثمرون غير محترفين فعليون.

وفي سبيل الوصول إلى العينة النهائية، قام الباحث بعرض سؤالين على المشاركين في التجربة²⁴ للتأكد من مدى فهمهم للقوائم المالية وتقارير المراجعة، ومن مدى امتلاكهم للمعرفة الأساسية التي تؤهلهم كمستثمرين غير محترفين، وذلك تماشيًا مع الدراسات الآتية (Christensen et al., 2014; Hoang et al., 2023; Rennekamp, 2012) وتم استبعاد المشاركين الذين أجابوا بشكل خاطئ على أي سؤال من السؤالين، والبالغ عددهم (5) مشاركين، ومن ثم تتمثل العينة النهائية للدراسة التجريبية في (100) طالب من طلبة الماجستير، منهم (50) طالبًا للحالة التجريبية الأولى المرتبطة بتقرير المراجعة التقليدي الذي لا يتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية، (50) طالبًا للحالة التجريبية الثانية المرتبطة بتقرير المراجعة الذي يتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية، والجدول (2) يوضح العينة النهائية للمشاركين في التجربة.

²³ يقصد بالمستثمرين غير المحترفين أولئك المستثمرون الذين يرغبون في تحقيق عائد مناسب، مقابل تحمل درجات منخفضة من المخاطرة، ولا يمتلكون المعرفة الكاملة بنوعية الأوراق المالية القائمة في السوق والاختلافات بينها، ويحتاجون - بشكل كبير - إلى نصائح للاستثمار، ويعتبر أغلب المستثمرين الأفراد من فئة المستثمرين غير المحترفين، بينما يقصد بالمستثمرين المحترفين أولئك المستثمرون الذين يرغبون في تحقيق عائد أعلى من متوسط العائد السائد في السوق، مقابل تحمل درجات مرتفعة من المخاطرة، ويجيد هؤلاء المستثمرون عمليات التحليل سواء الفني أو الأساسي، وهذا يمكنهم - في بعض الأحيان - من التفوق على باقي فئات المستثمرين، وتعتبر المؤسسات الاستثمارية مثل البنوك التجارية، وشركات التأمين، وشركات السمسرة، وصناديق الاستثمار من أهم فئات المستثمرين المحترفين. هذا، وقد عرفت دراسة Ozlanski (2019) المستثمرين غير المحترفين بأنهم المستثمرون الذين يبلغون من العمر 18 عامًا أو أكثر، ولا تكون عملية شراء الأسهم جزءًا من مسؤوليات وظيفتهم.

²⁴ يمكنك الاطلاع على هذين السؤالين بالقسم الثاني في الدراسة التجريبية المرفقة بالملحق رقم (1).

جدول 2: العينة النهائية للمشاركين في التجربة

105	العينة المبدئية
(5)	(-) استبعاد المشاركين غير المؤهلين
100	العينة النهائية
50	عدد المشاركين في الحالة التجريبية الأولى: تقرير المراجعة التقليدي الذي لا يتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية
50	عدد المشاركين في الحالة التجريبية الثانية: تقرير المراجعة المتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية

هذا، وتمثل أسباب اعتماد الباحث على المستثمرين غير المحترفين فيما يلي؛ أولاً: يشكل هؤلاء المستثمرون نسبة لا يستهان بها في سوق الأوراق المالية المصري، وبالتالي فإن دراستهم ستوفر فهماً أفضل لطبيعة العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وكل من قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، وتعقد تقرير المراجعة. ثانياً: يواجه هؤلاء المستثمرون صعوبة كبيرة في استخلاص ومعالجة المعلومات التي تتضمنها عمليات الإفصاح المعقدة مقارنة بالمستثمرين المحترفين، وبالتالي ستكون قراراتهم أكثر تأثراً بأمور المراجعة الرئيسية التي تتطوي على أحكام وتقديرات شخصية معقدة من قبل مراقبي الحسابات. ثالثاً: أعربت المنظمات المهنية الدولية عن مخاوفها بشأن عدم قدرة المستثمرين غير المحترفين على استخدام معلومات المحاسبة والمراجعة عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (IAASB, 2015b; PCAOB, 2017)، وبالتالي فإن دراسة هؤلاء المستثمرين تأتي في إطار الاستجابة لهذه المخاوف من ناحية، ومن ناحية أخرى التعرف على المشاكل التي تواجههم أثناء التعامل مع القضايا والأمور التي تتطوي على تقديرات وأحكام شخصية معقدة، في محاولة للتغلب عليها من أجل حمايتهم، وتحقيق الاستقرار في السوق المالي المصري، والجدول (3) يوضح خصائص المشاركين في التجربة.

جدول 3: خصائص المشاركين في التجربة

على مستوى الحالة التجريبية الثانية		على مستوى الحالة التجريبية الأولى		على مستوى العينة ككل		خصائص المشاركين	
النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات		
38	19	44	22	41	41	أنثى	النوع
62	31	56	28	59	59	ذكر	
100	50	100	50	100	100	الإجمالي	
22	11	28	14	25	25	أقل من 25 سنة	العمر
62	31	52	26	57	57	من 26 إلى 35 سنة	
16	8	20	10	18	18	أكثر من 35 سنة	
100	50	100	50	100	100	الإجمالي	

على مستوى الحالة التجريبية الثانية		على مستوى الحالة التجريبية الأولى		على مستوى العينة ككل		خصائص المشاركين	
النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات		
22	11	28	14	25	25	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة في العمل
50	25	60	30	55	55	من 6 إلى 10 سنوات	
28	14	12	6	20	20	أكثر من 10 سنوات	
100	50	100	50	100	100	الإجمالي	
30	15	38	19	34	34	من صفر إلى سنتين	سنوات الخبرة في الاستثمار
56	28	40	20	48	48	من 3 إلى 5 سنوات	
14	7	22	11	18	18	أكثر من 5 سنوات	
100	50	100	50	100	100	الإجمالي	

يتضح من الجدول (3) أن عدد المشاركين في التجربة من الذكور يبلغ (59) مشاركًا، منهم (28) مشاركًا في الحالة التجريبية الأولى المرتبطة بتقرير المراجعة التقليدي الذي لا يتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية، (31) مشاركًا في الحالة التجريبية الثانية المرتبطة بتقرير المراجعة المتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية، كما يُلاحظ أن أغلب المشاركين في التجربة تقع أعمارهم ما بين 26 إلى 35 سنة بنسبة قدرها (57%). إلى جانب ذلك، يشكل المشاركون في التجربة الذين تتراوح خبرتهم في العمل من 6 إلى 10 سنوات الغالبية العظمى بنسبة قدرها (55%)، وأخيرًا يلاحظ أن أغلب المشاركين في التجربة تتراوح خبرتهم في الاستثمار من 3 إلى 5 سنوات بنسبة قدرها (48%). وعليه، يرى الباحث أن الخصائص التي يتمتع بها المشاركون في التجربة تؤهلهم للتعامل كمستثمرين غير محترفين.

5-6-3 أدوات وإجراءات الدراسة التجريبية

في سبيل تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه، اعتمد الباحث على منهجية الدراسة التجريبية كأسلوب لجمع البيانات؛ حيث قُدم لجميع المشاركين في التجربة (100 مشارك) بيانات عن إحدى الشركات المساهمة العاملة في بيئة الأعمال المصرية (القوائم المالية والإيضاحات المتممة)، بينما قُدم للمجموعة الأولى (50 مشاركًا) الحالة التجريبية الأولى المرتبطة بتقرير المراجعة التقليدي الذي لا يتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية، في حين قُدم للمجموعة الثانية (50 مشاركًا) الحالة التجريبية الثانية المرتبطة بتقرير المراجعة المتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية، وطلب من المشاركين قراءة بيانات الشركة، وتقرير المراجعة المرفق معها بعناية شديدة، ثم الإجابة عن الأسئلة المرفقة بكل حالة من الحالات التجريبية باعتبارهم مستثمرين بهذه الشركة، وتم إرسال التجربة للمشاركين عبر Google Forms.

وتشتمل الدراسة التجريبية الواردة بالملحق رقم (1) على الأقسام الآتية: يحتوي القسم الأول على بيانات شخصية عن المشاركين في التجربة مثل الاسم، والنوع، والعمر، وسنوات الخبرة في العمل، وسنوات الخبرة

في الاستثمار، بينما يحتوي القسم الثاني على سؤالين لقياس مستوى الخبرة والمعرفة لدى المشاركين في التجربة، في حين يحتوي القسم الثالث على توصيف للشركة الافتراضية محل التجربة (شركة MS)؛ حيث تم إعطاء نبذة مختصرة عن الشركة ومجال عملها، كما تم عرض ملخص لقوائمها المالية (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية)، وبعض إيضاحاتها المتممة، ويشتمل القسم الرابع على الحالة التجريبية الأولى المرتبطة بتقرير المراجعة التقليدي الذي لا يتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية، وأخيرًا يشتمل القسم الخامس على الحالة التجريبية الثانية المرتبطة بتقرير المراجعة المتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية.

5-6-4 توصيف وقياس متغيرات الدراسة التجريبية

تتضمن الدراسة التجريبية الحالية ثلاثة أنواع من المتغيرات، هي: المتغير المستقل المتمثل في الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، والمتغير التابع المتمثل في قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، والمتغير الوسيط المتمثل في تعقد تقرير المراجعة، وفيما يلي توضيح تفصيلي لهذه المتغيرات:

5-6-4-1 المتغير المستقل: الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAM)

تم قياس الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من خلال متغير ثنائي (Dummy)؛ حيث يأخذ القيمة (1) في حالة وجود فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة، والقيمة (صفر) في حالة عدم وجود فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة، وذلك قياسًا على (Carver & Trinkle, 2017; Rapley et al., 2021).

5-6-4-2 المتغير التابع: قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID)

اعتمد الباحث عند قياسه لقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم على المؤشرات الآتية:

- **درجة الثقة في قرار الاستثمار (ID1):** ويتم قياسها من خلال استجابات المشاركين على السؤال المتعلق بمدى ثقتهم في قرار الاستثمار بأسهم شركة MS (Christensen et al., 2014; Köhler MS et al., 2020; Ong et al., 2022)، وتم الاعتماد على مقياس خماسي (1-5) لتقييم هذه الاستجابات؛ حيث تُشير القيمة الأقل (1) إلى عدم ثقة المستثمر في قرار الاستثمار بأسهم شركة MS بدرجة كبيرة، بينما تُشير القيمة الأعلى (5) إلى ثقة المستثمر في قرار الاستثمار بأسهم شركة MS بدرجة كبيرة.

- **جاذبية الاستثمار (ID2):** ويتم قياسها من خلال استجابات المشاركين على السؤال المتعلق بمدى جاذبية الاستثمار في أسهم شركة MS (Hoang et al., 2023; Rapley et al., 2021)، وتم

الاعتماد على مقياس خماسي (1-5) لتقييم هذه الاستجابات؛ حيث تُشير القيمة الأقل (1) إلى عدم جاذبية الاستثمار بأسهم شركة MS بدرجة كبيرة، بينما تُشير القيمة الأعلى (5) إلى جاذبية الاستثمار بأسهم شركة MS بدرجة كبيرة.

- **احتمالية الاستثمار (ID3):** ويتم قياسها من خلال استجابات المشاركين على السؤال المتعلق باحتمالية استثمارهم في أسهم شركة MS (Christensen et al., 2014; Hoang et al., 2023; Rapley et al., 2021)، وتم الاعتماد على مقياس خماسي (1-5) لتقييم هذه الاستجابات؛ حيث تُشير القيمة الأقل (1) إلى انخفاض احتمالية الاستثمار بأسهم شركة MS بدرجة كبيرة (تخفيض الاستثمارات)، بينما تُشير القيمة الأعلى (5) إلى زيادة احتمالية الاستثمار بأسهم شركة MS بدرجة كبيرة (زيادة الاستثمارات).

5-6-4-3 المتغير الوسيط: تعقد تقرير المراجعة (COMPLEX)

اعتمد الباحث عند قياسه لتعقد تقرير المراجعة على المؤشرات الآتية:

- **صعوبة الفهم (COMPLEX1):** ويتم قياسها من خلال استجابات المشاركين على السؤال بمدى قدرتهم على فهم الرسائل الواردة بتقرير المراجعة لشركة MS (Carver & Trinkle, 2017; Rennekamp, 2012)، وتم الاعتماد على مقياس خماسي (1-5) لتقييم هذه الاستجابات؛ حيث تُشير القيمة الأقل (1) إلى سهولة فهم الرسائل الواردة بتقرير المراجعة لشركة MS بدرجة كبيرة، بينما تُشير القيمة الأعلى (5) إلى صعوبة فهم الرسائل الواردة بتقرير المراجعة لشركة MS بدرجة كبيرة.
- **صعوبة اللغة المستخدمة (COMPLEX2):** ويتم قياسها من خلال استجابات المشاركين على السؤال المتعلق بمدى صعوبة اللغة التي يستخدمها مراقب الحسابات عند صياغة تقرير المراجعة لشركة MS، وتم الاعتماد على مقياس خماسي (1-5) لتقييم هذه الاستجابات؛ حيث تُشير القيمة الأقل (1) إلى سهولة اللغة المستخدمة في تقرير المراجعة لشركة MS بدرجة كبيرة، بينما تُشير القيمة الأعلى (5) إلى صعوبة اللغة المستخدمة في تقرير المراجعة لشركة MS بدرجة كبيرة.
- **طول تقرير المراجعة (COMPLEX3):** ويتم قياسه من خلال استجابات المشاركين على السؤال المتعلق بمدى طول أو قصر تقرير المراجعة لشركة MS، وتم الاعتماد على مقياس خماسي (1-5) لتقييم هذه الاستجابات؛ حيث تُشير القيمة الأقل (1) إلى قصر تقرير المراجعة لشركة MS بدرجة كبيرة، بينما تُشير القيمة الأعلى (5) إلى طول تقرير المراجعة لشركة MS بدرجة كبيرة.

في ضوء العرض السابق لمتغيرات الدراسة التجريبية، يتضح أن متغيري قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID)، وتعقد تقرير المراجعة (COMPLEX) من المتغيرات الكامنة Latent

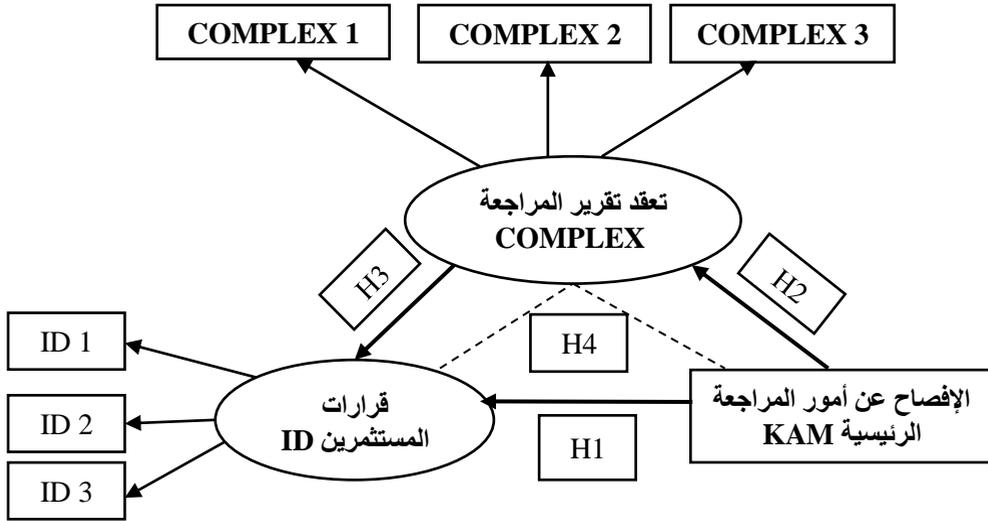
Variables، التي يصعب قياسها بشكل مباشر، ولذلك استدل عليها الباحث عن طريق مجموعة من المؤشرات أو المتغيرات المقاسة²⁵ Observed Variables. على الجانب الآخر، يلاحظ أن متغير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAM) من المتغيرات المقاسة؛ حيث يتم التعبير عنه من خلال متغير ثنائي (صفر، واحد)، والجدول (4) يوضح متغيرات الدراسة ومؤشرات قياسها.

جدول 4: متغيرات الدراسة ومؤشرات قياسها

مؤشر القياس	الرمز	اسم المتغير	طبيعة المتغير
يُقاس من خلال متغير ثنائي؛ حيث يأخذ القيمة (1) في حالة وجود فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة، والقيمة (صفر) في حالة عدم وجود فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة.	KAM	الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية	مستقل
تُقاس من خلال ثلاثة أسئلة أو مؤشرات، هي: - درجة الثقة في قرار الاستثمار (ID1). - جاذبية الاستثمار (ID2). - احتمالية الاستثمار (ID3).	ID	قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم	تابع
يُقاس من خلال ثلاثة أسئلة أو مؤشرات، هي: - صعوبة الفهم (COMPLEX1). - صعوبة اللغة المستخدمة (COMPLEX2). - طول تقرير المراجعة (COMPLEX3).	COMPLEX	تعقد تقرير المراجعة	وسيط

²⁵ تم الاستدلال على متغير قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID) من خلال ثلاثة مؤشرات، هي: درجة الثقة في قرار الاستثمار (ID1)، وجاذبية الاستثمار (ID2)، واحتمالية الاستثمار (ID3)، بينما تم الاستدلال على متغير تعقد تقرير المراجعة (COMPLEX) من خلال ثلاثة مؤشرات أيضاً، هي: صعوبة الفهم (COMPLEX1)، وصعوبة اللغة المستخدمة (COMPLEX2)، وطول تقرير المراجعة (COMPLEX3).

في ضوء ما سبق، يمكن صياغة النموذج البحثي للدراسة التجريبية من خلال الشكل (2).



شكل 2: النموذج البحثي للدراسة التجريبية

يتضح من الشكل (2)²⁶ وجود ثلاث علاقات مباشرة بالدراسة التجريبية الحالية، هي: العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، وسيتم اختبارها من خلال الفرض الأول (H1)، والعلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وتعقد تقرير المراجعة، وسيتم اختبارها من خلال الفرض الثاني (H2)، والعلاقة بين تعقد تقرير المراجعة وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، وسيتم اختبارها من خلال الفرض الثالث (H3). إلى جانب ذلك، فإن الأثر غير المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم في ظل استخدام تعقد تقرير المراجعة كمتغير وسيط، سيتم اختباره من خلال الفرض الرابع (H4).

5-6-5 تحليل البيانات واختبار الفروض

في هذه الجزئية من الدراسة التطبيقية سوف يتم عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التجريبية، واختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، كما يتم تناول الأساليب الإحصائية الآتية: نموذج المعادلات الهيكلية الذي يستخدم في اختبار فروض البحث الأربعة عند إجراء الاختبارات الأساسية، واختبار Mann-



²⁶ المتغيرات الكامنة يتم التعبير عنها في شكل ، بينما يتم التعبير عن المتغيرات المقاسة في شكل .

Whitney لعينتين مستقلتين²⁷، والذي يستخدم عند إعادة اختبار الفرضين الأول والثاني في ظل الاختبارات الإضافية، وأداة (PROCESS (Version 4.2) المقدمة بواسطة (Hayes (2018)، والتي تستخدم عند إعادة اختبار فروض البحث الأربعة في ظل الاختبارات الإضافية أيضاً، وتم الاعتماد على هذه الأداة من قبل بعض الدراسات مثل (Carver & Trinkle, 2017; Hoang et al., 2023; Rapley et al., 2021). هذا، وسوف يعتمد الباحث على برنامجي SPSS 27، STATA 14.2 عند تحليل البيانات واختبار الفروض، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه النقاط.

5-6-5-1 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التجريبية

نظراً لاعتماد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي عند قياس متغيري قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID)، وتعقد تقرير المراجعة (COMPLEX)، فإنه من الضروري استخراج مؤشر يمكن من خلاله تقييم مدى استجابة المشاركين في التجربة للأسئلة المطروحة بشأن هذه المتغيرات، وتتمثل فئات هذا المؤشر فيما يلي؛ الفئة الأولى: فئة الاستجابة المنخفضة بدرجة كبيرة، وهي تلك الفئة التي يكون فيها متوسط استجابات المشاركين تجاه قرارات الاستثمار في الأسهم، ودرجة تعقد تقرير المراجعة أقل من أو يساوي 1.80. الفئة الثانية: فئة الاستجابة المنخفضة، وهي تلك الفئة التي يكون فيها متوسط استجابات المشاركين تجاه قرارات الاستثمار في الأسهم، ودرجة تعقد تقرير المراجعة ما بين 1.81-2.60. الفئة الثالثة: فئة الاستجابة المتوسطة، وهي تلك الفئة التي يكون فيها متوسط استجابات المشاركين تجاه قرارات الاستثمار في الأسهم، ودرجة تعقد تقرير المراجعة ما بين 2.61-3.40. الفئة الرابعة: فئة الاستجابة المرتفعة، وهي تلك الفئة التي يكون فيها متوسط استجابات المشاركين تجاه قرارات الاستثمار في الأسهم، ودرجة تعقد تقرير المراجعة ما بين 3.41-4.20. الفئة الخامسة: فئة الاستجابة المرتفعة بدرجة كبيرة، وهي تلك الفئة التي يكون فيها متوسط استجابات المشاركين تجاه قرارات الاستثمار في الأسهم، ودرجة تعقد تقرير المراجعة ما بين 4.21-5، والجدول (5) يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التجريبية على مستوى العينة ككل، وعلى مستوى كل حالة تجريبية على حدة.

²⁷ يوجد اختباران لإيجاد الفروق بين عينتين مستقلتين، الأول يُعتبر أحد الاختبارات المعلمية، ويعرف باسم اختبار T لعينتين مستقلتين (Independent Samples T Test)، ويُستخدم عندما تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، بينما يُعتبر الثاني أحد الاختبارات اللامعلمية، ويعرف باسم اختبار Mann-Whitney، ولا يشترط أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، وسوف يعرض الباحث اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات في البند 5-6-5-2 بالدراسة الحالية.

جدول 5: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التجريبية

العينة ككل		الحالة التجريبية الثانية (وجود فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة)		الحالة التجريبية الأولى (عدم وجود فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة)		المتغيرات
		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
1.380	3.43	.085	4.62	.109	2.24	ID1
1.494	3.47	.076	4.80	.111	2.14	ID2
1.141	3.54	.087	4.50	.086	2.58	ID3
1.508	3.49	.055	4.88	.100	2.10	COMPLEX1
1.559	3.45	.052	4.90	.099	2.00	COMPLEX2
1.498	3.41	.085	4.74	.106	2.08	COMPLEX3

يتضح من الجدول (5) أن الوسط الحسابي للمؤشرات المستخدمة في قياس متغير قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID1, ID2, ID3) في الحالة التجريبية الأولى يبلغ (2.24)، (2.14)، (2.58) على التوالي، وبالتالي تقع استجابات المشاركين في الفئة الثانية (1.81-2.60)؛ وهذا يُشير إلى أن عدم الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يجعل قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم منخفضة (الميل إلى تخفيض الاستثمارات)؛ وذلك بسبب انخفاض كل من درجة الثقة في قرار الاستثمار (ID1)، وجاذبية الاستثمار (ID2)، واحتمالية الاستثمار (ID3)، بينما يبلغ الوسط الحسابي لنفس المؤشرات في الحالة التجريبية الثانية (4.62)، (4.80)، (4.50) على التوالي، وبالتالي تقع استجابات المشاركين في الفئة الخامسة (4.21-5)؛ وهذا يُشير إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يجعل قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم مرتفعة بدرجة كبيرة (الميل إلى زيادة الاستثمارات)؛ وذلك بسبب زيادة كل من درجة الثقة في قرار الاستثمار (ID1)، وجاذبية الاستثمار (ID2)، واحتمالية الاستثمار (ID3). وفي المجمل، يبلغ الوسط الحسابي للمؤشرات المستخدمة في قياس متغير قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم على مستوى العينة ككل (3.43)، (3.47)، (3.54) على التوالي؛ وهذا يُشير إلى أن استجابات المشاركين في العينة ككل تميل نحو الموافقة على زيادة الاستثمارات بالأسهم.

كما يلاحظ - أيضاً - من الجدول (5) أن الوسط الحسابي للمؤشرات المستخدمة في قياس متغير تعقد تقرير المراجعة (COMPLEX1, COMPLEX2, COMPLEX3) في الحالة التجريبية الأولى يبلغ (2.10)، (2.00)، (2.08) على التوالي، وبالتالي تقع استجابات المشاركين في الفئة الثانية (1.81 - 2.60)؛ وهذا يُشير إلى أن عدم الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يجعل درجة تعقد تقرير المراجعة منخفضة؛ وذلك بسبب انخفاض كل من صعوبة الفهم (COMPLEX1)، وصعوبة اللغة المستخدمة

(COMPLEX2)، وطول التقرير (COMPLEX3)، بينما يبلغ الوسط الحسابي لنفس المؤشرات في الحالة التجريبية الثانية (4.88)، (4.90)، (4.74) على التوالي، وبالتالي تقع استجابات المشاركين في الفئة الخامسة (5-4.21)؛ وهذا يُشير إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يجعل درجة تعقد تقرير المراجعة مرتفعة بدرجة كبيرة؛ وذلك بسبب ارتفاع كل من صعوبة الفهم (COMPLEX1)، وصعوبة اللغة المستخدمة (COMPLEX2)، وطول التقرير (COMPLEX3). وفي المجمل، يبلغ الوسط الحسابي للمؤشرات المستخدمة في قياس متغير تعقد تقرير المراجعة على مستوى العينة ككل (3.49)، (3.45)، (3.41) على التوالي؛ وهذا يُشير إلى أن استجابات المشاركين في العينة ككل تميل نحو الموافقة على ارتفاع درجة تعقد تقرير المراجعة.

5-6-5-2 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

لتحديد ما إذا كانت بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، اعتمد الباحث على اختباري *Shapiro-Wilk*، *Kolmogorov-Smirnov*، ويتمثل الفرض العدم لهذين الاختبارين في أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويقبل هذا الفرض إذا كان مستوى المعنوية (Sig.) أكبر من 5%، بينما يتمثل الفرض البديل في أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ويقبل هذا الفرض إذا كان مستوى المعنوية (Sig.) أقل من 5%، والجدول (6) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة التجريبية.

جدول 6: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة التجريبية

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov		المتغيرات
Sig.	Statistic	Sig.	Statistic	
.000	.864	.000	.212	ID1
.000	.817	.000	.277	ID2
.000	.881	.000	.212	ID3
.000	.799	.000	.292	COMPLEX1
.000	.787	.000	.300	COMPLEX2
.000	.826	.000	.256	COMPLEX3

يتضح من الجدول (6) أن مستوى المعنوية (Sig.) لجميع المؤشرات المستخدمة في قياس المتغيرات أقل من 5% في كلا الاختبارين المستخدمين، وبالتالي يتم قبول الفرض البديل القائل بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي²⁸.

²⁸ لم تختلف هذه النتيجة عند إجراء الاختبارين على مستوى كل حالة تجريبية على حدة؛ حيث كان مستوى المعنوية لجميع المؤشرات المستخدمة في قياس المتغيرات أقل من 5%.

5-6-5-3 نموذج المعادلات الهيكلية (الاختبارات الأساسية)

نظراً لاعتماد البحث الحالي على تعقد تقرير المراجعة (COMPLEX) كمتغير وسيط بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAM) وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID)، فإن استخدام نموذج المعادلات الهيكلية يُعد النموذج المناسب لإظهار العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات محل الدراسة، ويتميز هذا النموذج بقدرته على التحكم في أخطاء القياس، ويتكون من نموذجين فرعيين (Hair et al., 2019)؛ النموذج الأول يسمى بالتحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Factor Analysis (CFA) أو نموذج القياس Measurement Model، ويهدف إلى توضيح علاقة الارتباط بين كل متغير كامن والمؤشرات المستخدمة في قياسه، على أن يتم استبعاد المؤشرات غير المرتبطة بمتغيراتها الكامنة، بينما يسمى النموذج الثاني بالنموذج الهيكلية أو السببي Structural Model، ويهدف إلى توضيح العلاقات السببية بين المتغيرات محل الدراسة، وفيما يلي توضيح تفصيلي لهذين النموذجين.

أولاً: التحليل العاملي التوكيدي أو نموذج القياس

قبل إجراء التحليل العاملي يجب التأكد من مدى كفاية حجم العينة، وذلك عن طريق إجراء اختبار Kaiser- Myer- Olkin (KMO)، الذي تُشير قيمته المرتفعة (أكبر من 0.5) إلى كفاية حجم العينة لإجراء التحليل العاملي، كما تم إجراء اختبار Bartlett of Sphericity للتحقق من مدى ترابط المؤشرات المستخدمة في قياس المتغيرات الكامنة، ويتمثل الفرض العدم لهذا الاختبار في عدم ترابط المؤشرات المستخدمة في قياس المتغيرات الكامنة، بينما يتمثل الفرض البديل في ترابط المؤشرات المستخدمة في قياس المتغيرات الكامنة، ويقبل الفرض العدم إذا كانت احتمالية (p-value) اختبار Bartlett أكبر من 5%، في حين يقبل الفرض البديل إذا كانت الاحتمالية أقل من 5% (Hair et al., 2019)، والجدول (7) يوضح نتائج اختبارات KMO and Bartlett.

جدول 7: نتائج اختبارات KMO and Bartlett

اسم الاختبار	على مستوى متغير قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID)	على مستوى متغير تعقد تقرير المراجعة (COMPLEX)	على مستوى المتغيرين معاً
اختبار KMO	0.752	0.745	0.879
اختبار Bartlett	Chi-Square =269.652 p-value = 0.000	Chi-Square =387.080 p-value = 0.000	Chi-Square =777.429 p-value = 0.000

يلاحظ من الجدول (7) أن قيمة اختبار KMO أكبر من (0.5) في جميع المستويات؛ حيث بلغت (0.752)، (0.745)، (0.879) على التوالي، الأمر الذي يؤكد على كفاية حجم العينة لإجراء التحليل

العالمي، كما يلاحظ أن احتمالية اختبار Bartlett أقل من 5% في جميع المستويات أيضًا؛ حيث بلغت (0.000)، (0.000)، (0.000) على التوالي؛ وهذا يعني قبول الفرض البديل القائل بأن المؤشرات المستخدمة في قياس المتغيرات الكامنة مرتبطة، ومن ثم صلاحية البيانات لإجراء التحليل العالمي.

هذا، ويتم التحقق من الصدق البنائي للنموذج التوكيدي أو نموذج القياس عن طريق كل من الصدق التقاربي Convergent Validity، والصدق التمييزي Discriminant Validity، ويمكن الاستدلال على الصدق التقاربي²⁹ من خلال المؤشرات الثلاثة الآتية (Hair et al., 2019)؛ أولاً: يجب أن تكون قيمة معامل التحميل أو التشبع Factor Loading للمؤشرات المستخدمة في قياس كل متغير كامن أكبر من (0.7)، كما يجب أن تكون ذات دلالة إحصائية، للتأكد من أن المؤشرات المستخدمة قادرة على قياس ما وضعت لقياسه. ثانيًا: يجب أن تكون قيمة متوسط التباين المستخرج Average Variance Extracted (AVE) لكل متغير كامن أكبر من (0.5)، للتحقق من ارتباط المؤشرات المستخدمة في قياس كل متغير كامن مع بعضها البعض. ثالثًا: يجب أن تكون قيم معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، ومعامل الثبات المركب Composite Reliability (CR)³⁰ لكل متغير كامن أكبر من (0.7)، للتحقق من مدى تجانس وثبات استجابات المشاركين على المؤشرات أو الأسئلة المستخدمة في التعبير عن كل متغير كامن، والجدول (8) يوضح مؤشرات الصدق التقاربي للنموذج التوكيدي أو نموذج القياس، كما يوضح الشكل (3) النموذج التوكيدي أو نموذج القياس بعد تقدير معاملاته³¹.

جدول 8: مؤشرات الصدق التقاربي للنموذج التوكيدي أو نموذج القياس

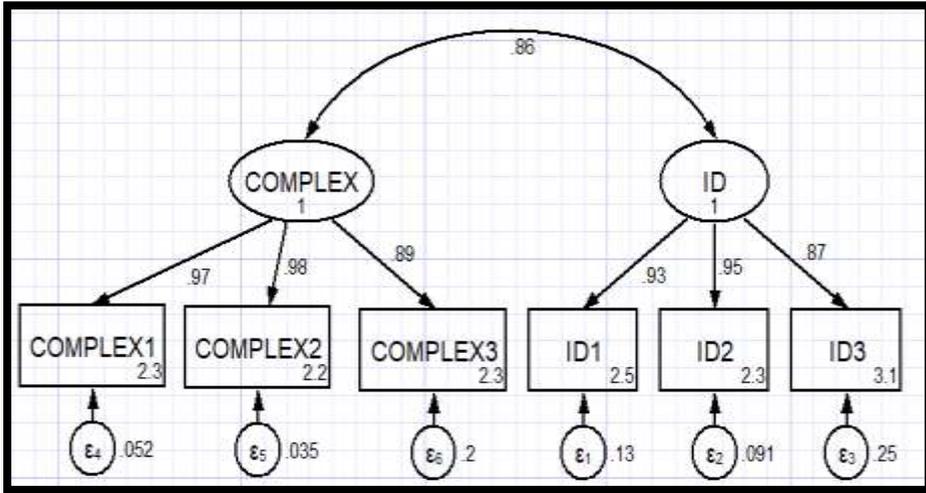
Cronbach's Alpha	CR	AVE	معامل التحميل أو التشبع ومستوى المعنوية		المؤشرات المستخدمة في قياس المتغيرات الكامنة	المتغير الكامن
			Sig.	Factor Loadings		
0.935	0.941	0.842	0.000	0.931	ID1	ID
			0.000	0.954	ID2	
			0.000	0.866	ID3	
0.964	0.966	0.904	0.000	0.974	COMPLEX1	COMPLEX
			0.000	0.982	COMPLEX2	
			0.000	0.894	COMPLEX3	

²⁹ يُشير الصدق التقاربي إلى مدى تقارب أو توافق المؤشرات المستخدمة في قياس كل متغير كامن مع بعضها البعض.

³⁰ يُعتبر معامل الثبات المركب أقل تحيزًا من معامل ألفا كرونباخ.

³¹ تم تقدير النموذج التوكيدي أو نموذج القياس بطريقة دالة الإمكان العظمى، والتي يطلق عليها أيضًا طريقة الاحتمال الأقصى Maximum Likelihood (ML).

يلاحظ من الجدول (8) أن قيم معامل التحميل أو التشبع للمؤشرات المستخدمة في قياس كل متغير كامن أعلى من (0.7)، كما أنها دالة إحصائيًا عند مستوى 1%؛ وهذا يعني أن هذه المؤشرات قادرة على قياس ما وضعت لقياسه، كما يتضح أن قيم متوسط التباين المستخرج (AVE) للمتغيرات الكامنة (قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم ID، وتعقد تقرير المراجعة COMPLEX) أعلى من (0.5)؛ حيث بلغت (0.842)، (0.904) على التوالي؛ وهذا يُشير إلى ترابط المؤشرات المستخدمة في قياس كل متغير كامن مع بعضها البعض. إلى جانب ذلك، يلاحظ أن قيم معامل الثبات المركب (CR)، ومعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للمتغيرات الكامنة (قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم ID، وتعقد تقرير المراجعة COMPLEX) أكبر من (0.7)؛ حيث بلغت قيم معامل الثبات المركب للمتغيرين (0.941)، (0.966) على التوالي، بينما بلغت قيم معامل ألفا كرونباخ للمتغيرين (0.935)، (0.964) على التوالي؛ وهذا يُشير إلى ثبات استجابات المشاركين على المؤشرات أو الأسئلة المستخدمة في قياس كل متغير كامن، ومن ثم يمكن القول بأن المؤشرات أو الأسئلة المستخدمة في قياس المتغيرات الكامنة يتوافر بها الصدق التقاربي، وتقيس ما وضعت لقياسه.



شكل 3: النموذج التوكيدي أو نموذج القياس بعد تقدير معاملاته

على الجانب الآخر، يمكن الاستدلال على الصدق التمييزي³² من خلال المؤشرين الآتين (Hair et al., 2019)؛ أولاً: يجب أن تكون قيمة معامل Fornell-Larcker لكل متغير كامن، والتي تُقاس بالجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج (AVE) أكبر من قيمة ارتباطه بأي متغير كامن آخر بالنموذج التوكيدي أو نموذج القياس؛ أي أن المتغير يمثل نفسه أكثر من تمثيله لباقي المتغيرات. ثانياً: يجب أن تكون نسبة (HTMT) Heterotrait-Monotrait Ratio of the Correlations التي اقترحت بواسطة Henseler et al. (2015) أقل من (0.90)، للتأكد من عدم وجود تداخل بين المؤشرات المستخدمة في قياس المتغيرات الكامنة، والجدول (9) يوضح مؤشرات الصدق التمييزي للنموذج التوكيدي أو نموذج القياس.

جدول 9: مؤشرات الصدق التمييزي للنموذج التوكيدي أو نموذج القياس

المتغيرات	ID	COMPLEX	نسبة HTMT
ID	0.918	0.863	0.89
COMPLEX	0.863	0.951	

يلاحظ من الجدول (9) أن قيم معامل Fornell-Larcker للمتغيرات الكامنة (قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم ID، وتعقد تقرير المراجعة COMPLEX) تبلغ (0.918)، (0.951) على التوالي، وهي قيم أعلى من قيمة ارتباط هذه المتغيرات مع بعضها البعض (0.863)³³، كما يلاحظ أن نسبة (HTMT) بين قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID) وتعقد تقرير المراجعة (COMPLEX) أقل من (0.90)؛ حيث بلغت (0.89)³⁴، وهذه النتائج تُشير إلى الصدق التمييزي للنموذج التوكيدي أو نموذج القياس؛ بمعنى أن المؤشرات التي تقيس كل متغير كامن تختلف كلياً عن المؤشرات التي تقيس المتغيرات الكامنة الأخرى.

وللحكم على جودة المطابقة للنموذج التوكيدي أو نموذج القياس (Goodness of Fit (GOF)، اعتمد الباحث على بعض المؤشرات التي حددها (Hair et al. (2019)، والتي تتمثل فيما يلي؛ (1) مربع كاي (Chi²)، الذي تُشير عدم معنويته³⁵ إلى عدم وجود فروق جوهرية بين مصفوفة التباين للنموذج المقترح

³² يُشير الصدق التمييزي إلى مدى تباعد أو اختلاف المؤشرات المستخدمة في قياس كل متغير كامن عن المؤشرات التي تقيس المتغيرات الكامنة الأخرى.

³³ يتحقق الصدق التمييزي - أيضاً - عندما تكون قيمة متوسط التباين المستخرج (AVE) للمتغير الكامن أكبر من مربع قيمة ارتباطه (SC) بأي متغير كامن آخر، وهو الأمر الذي تم تحقيقه في هذه الدراسة؛ فقيم متوسط التباين المستخرج للمتغيرات الكامنة (قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم ID، وتعقد تقرير المراجعة COMPLEX) تبلغ (0.842)، (0.904) على التوالي، وهي قيم أكبر من مربع قيمة الارتباط بين هذين المتغيرين البالغة $0.745 = 0.863^2$.

³⁴ تم حساب نسبة (HTMT) من خلال موقع <http://www.henseler.com/htmt.html>.

³⁵ إن تكون احتماليته (p-value) أكبر من 5%.

ومصفوفة التباين للعينة، ومن ثم مطابقة النموذج المقترح لبيانات العينة، ولكن يعاب على هذا المؤشر تأثره بحجم العينة. (2) نسبة مربع كاي إلى درجات الحرية (Chi^2/df)، التي تُشير قيمتها المنخفضة إلى جودة المطابقة (أقل من 3). (3) مؤشر المطابقة المقارن **Comparative Fit Index (CFI)**، الذي تُشير قيمته المرتفعة إلى أفضلية النموذج المقترح من قبل الباحث عن النموذج الصفري Null Model الذي يفترض عدم وجود علاقات بين المتغيرات، والقيمة المقبولة له (0.95) فأعلى. (4) مؤشر **توكر لويس Tucker-Lewis Index (TLI)**، هو مؤشر يشبه مؤشر المطابقة المقارن؛ حيث تُشير قيمته المرتفعة إلى جودة المطابقة، والقيمة المقبولة له (0.95) فأعلى. (5) مؤشر جذر متوسط مربعات الخطأ التقريبي **Root Mean Squared Error of Approximation (RMSEA)**، الذي تُشير قيمته المنخفضة إلى تمثيل النموذج المقترح لبيانات العينة، ومن ثم الحصول على تطابق أفضل، والقيمة المقبولة له (0.1) فأقل. (6) مؤشر جذر متوسط مربعات البواقي المعيارية **Standardized Root Mean Squared Residual (SRMR)**، الذي تُشير قيمته المنخفضة إلى جودة المطابقة، والقيمة المقبولة له (0.08) فأقل، والجدول (10) يوضح مؤشرات جودة المطابقة للنموذج التوكيدي أو نموذج القياس.

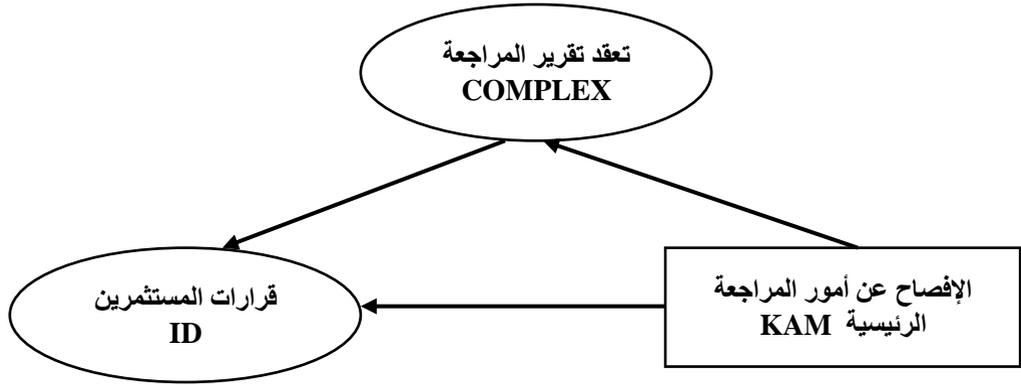
جدول 10: مؤشرات جودة المطابقة للنموذج التوكيدي أو نموذج القياس

المؤشر	القيمة المحسوبة	حد القبول
احتمالية مربع كاي	0.076	$p.\text{value} > 0.05$
نسبة مربع كاي إلى درجات الحرية	1.77	$\text{Chi}^2/\text{df} < 3$
مؤشر المطابقة المقارن	0.992	$\text{CFI} \geq 0.95$
مؤشر توكر لويس	0.985	$\text{TLI} \geq 0.95$
مؤشر جذر متوسط مربعات الخطأ التقريبي	0.088	$\text{RMSEA} \leq 0.1$
مؤشر جذر متوسط مربعات البواقي المعيارية	0.026	$\text{SRMR} \leq 0.08$

يتضح من الجدول (10) أن النموذج التوكيدي أو نموذج القياس يحوز على جودة مطابقة مرتفعة؛ لأن جميع المؤشرات تقع في الحدود المقبولة، وهو ما يُشير إلى الصدق البنائي للمتغيرات الكامنة بالدراسة التجريبية الحالية.

ثانيًا: النموذج الهيكلي (تحليل المسارات)

بعد التحقق من الصدق التقاربي والتمييزي، وكذلك مؤشرات جودة المطابقة للنموذج التوكيدي أو نموذج القياس، فإن الخطوة التالية تتمثل في تناول النموذج الهيكلي الذي يهدف إلى تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات محل الدراسة، والشكل (4) يوضح النموذج الهيكلي لمتغيرات الدراسة التجريبية قبل تقدير معاملاتته.



شكل 4: النموذج الهيكلي لمتغيرات الدراسة التجريبية قبل تقدير معاملاته

ولكي يتم الاعتماد على النموذج الهيكلي الوارد بالشكل (4) في اختبار فروض البحث، لابد من التأكد من جودة مطابقته لبيانات العينة، والجدول (11) يوضح مؤشرات جودة المطابقة للنموذج الهيكلي.

جدول 11: مؤشرات جودة المطابقة للنموذج الهيكلي

المؤشر	القيمة المحسوبة	حد القبول
احتمالية مربع كاي	0.082	$p.value > 0.05$
نسبة مربع كاي إلى درجات الحرية	1.61	$Chi2/df < 3$
مؤشر المطابقة المقارن	0.993	$CFI \geq 0.95$
مؤشر توكر لويس	0.988	$TLI \geq 0.95$
مؤشر جذر متوسط مربعات الخطأ التقريبي	0.078	$RMSEA \leq 0.1$
مؤشر جذر متوسط مربعات البواقي المعيارية	0.02	$SRMR \leq 0.08$

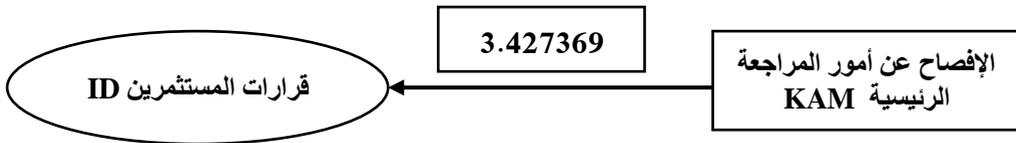
يتضح من الجدول (11) أن جميع مؤشرات جودة المطابقة للنموذج الهيكلي تقع في الحدود المقبولة؛ وهذا يُشير إلى قدرة النموذج الهيكلي على تمثيل المشكلة البحثية الحالية، ومن ثم إمكانية الاعتماد عليه في اختبار فروض البحث، والجدول (12) يوضح الآثار الكلية والمباشرة وغير المباشرة لمسارات الدراسة التجريبية، والتي يتم من خلالها اختبار فروض البحث الأربعة كما يتضح في الأجزاء الآتية.

جدول 12: الآثار الكلية والمباشرة وغير المباشرة لمسارات الدراسة التجريبية

الأثر غير المباشر		الأثر المباشر		الأثر الكلي		المسارات
Sig.	Coef.	Sig.	Coef.	Sig.	Coef.	
0.005	-1.030086	0.000	3.427369	0.000	2.397283	ID ← KAM
-	-	0.000	2.789742	0.000	2.789742	COMPLEX ← KAM
-	-	0.004	-0.3692405	0.004	-0.3692405	ID ← COMPLEX
0.907				معامل التحديد R ² لمتغير ID		
0.914				معامل التحديد R ² لمتغير COMPLEX		

5-6-5-3-1 اختبار الفرض الأول

لاختبار الفرض الأول القائل بأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يؤثر تأثيراً معنوياً على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، اعتمد الباحث على نموذج المعادلات الهيكلية الذي أوضحت نتائجه الواردة بالجدول (12)، وجود تأثير إيجابي مباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAM) على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID)؛ وهذا يُشير إلى أن زيادة الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة استثمارات المستثمرين بالأسهم بمقدار (3.427369)، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 1% (0.000)، والشكل (5) يوضح العلاقة المباشرة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.



شكل 5: العلاقة المباشرة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم

تتفق نتيجة هذا الفرض مع ما توصلت إليه الدراسات الآتية (Altawalbeh & Alhajaya, 2019; Goh et al., 2022; Kitiwong & Sarapaivanich, 2020; Köhler et al., 2020; Li et al., 2019; Matta & Feghali, 2021; Moroney et al., 2021; Reid et al., 2019; Sirois et al., 2018)، التي أوضحت أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة، ويُمكن المستثمرين من زيادة استثماراتهم بالأسهم، ولكنها تختلف مع ما توصلت إليه الدراسات الآتية (Al-mulla & Bradbury, 2022; Bédard et al., 2014; Christensen et al., 2014; Gutierrez et al., 2018; Kachelmeier et al., 2020; Köhler et al., 2020; Lennox et al., 2023; Liao et al., 2022; Rapley et al., 2021; Spaargaren et al., 2022; Suttipun, 2020)، التي أوضحت أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يجعل المستثمرين أكثر عرضة لتخفيض استثماراتهم بالأسهم، وقد لا يؤثر على قراراتهم الاستثمارية.

كما اتفقت نتيجة هذا الفرض مع ما توصلت إليه دراسة رمضان (2021)، التي أوضحت وجود تأثير معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرار الاستثمار بالأسهم، ولكنها اختلفت مع ما توصلت

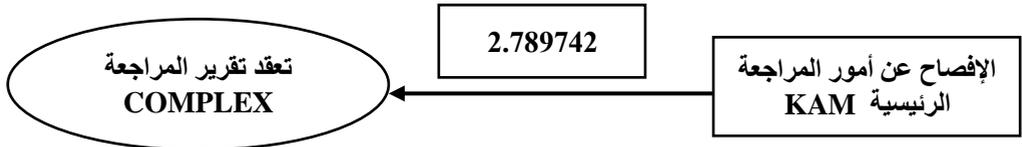
إليه دراسة بدوي (2018)، التي أوضحت أن فقرة أمور المراجعة الرئيسية ليس لها أي قيمة معلوماتية، ولا تؤثر على قرارات المستثمرين.

تأسيساً على ما تقدم، يتم قبول الفرض الأول القائل بأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يؤثر تأثيراً معنوياً على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، ويمكن إرجاع الأثر الإيجابي لهذه العلاقة للسببين الآتيين؛ أولاً: يؤدي التهديد بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية إلى زيادة نفوذ مراقبي الحسابات على الإدارة، مما يجعل الإدارة أكثر حرصاً على عرض التقارير المالية بشكل عادل، وعدم اتباع أي ممارسات انتهازية، وهذا الأمر يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم بالأسهم نتيجة ارتفاع جودة عملية المراجعة. ثانياً: تؤدي ثقة المستثمرين في المعلومات التي يقدمها مراقب الحسابات بصفة عامة، وفي الإجراءات التي يقوم بها للتعامل مع أمور المراجعة الرئيسية بصفة خاصة، إلى زيادة استثماراتهم بالأسهم؛ وهو ما يعرف بتأثير مصداقية المصدر.

ويتفق نتيجة هذا الفرض مع الأساس النظري لكل من نظريتي الإشارة والوكالة، اللتين تجادلان بأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يقلل من فجوة المعلومات بين مراقبي الحسابات والمستثمرين، عن طريق توفير معلومات جديدة كان يصعب الحصول عليها في ظل تقرير المراجعة التقليدي، وبالتالي زيادة قدرة المستثمرين على تقييم مخاطر التحريف الجوهرية، ووضع استراتيجيات الاستثمار التي تحاول الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة بالشركة، وتجنب المخاطر التي تتعرض لها، وهو الأمر الذي ينعكس إيجابياً على قرارات المستثمرين، ومن ثم اتجاههم نحو زيادة استثماراتهم بالأسهم.

5-6-3-2 اختبار الفرض الثاني

لاختبار الفرض الثاني القائل بأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يؤثر تأثيراً معنوياً على تعقد تقرير المراجعة، اعتمد الباحث على نموذج المعادلات الهيكلية الذي أوضحت نتائجه الواردة بالجدول (12)، وجود تأثير إيجابي مباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAM) على تعقد تقرير المراجعة (COMPLEX)؛ وهذا يُشير إلى أن زيادة الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة تعقد تقرير المراجعة بمقدار (2.789742)، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 1% (0.000)، والشكل (6) يوضح العلاقة المباشرة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وتعقد تقرير المراجعة.



شكل 6: العلاقة المباشرة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وتعقد تقرير المراجعة

تتفق نتيجة هذا الفرض مع ما توصلت إليه الدراسات الآتية (Carver & Trinkle, 2017; Marques et al., 2021; Pinto et al., 2020)، التي أوضحت أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من طول النص، ويجعل تقرير المراجعة أكثر تعقيداً، ولكنها اختلفت مع ما توصلت إليه الدراسات الآتية (Seebeck & Kaya, 2022; Smith, 2023)، التي أوضحت أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يجعل تقرير المراجعة أكثر قابلية للقراءة.

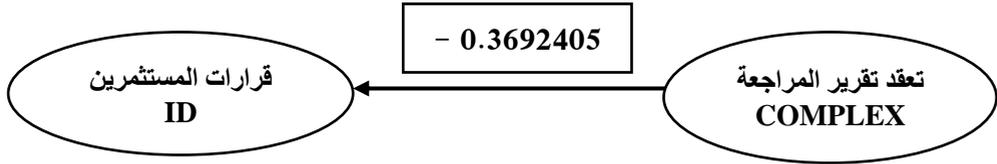
تأسيساً على ما تقدم، يتم قبول الفرض الثاني القائل بأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يؤثر تأثيراً معنوياً على تعقد تقرير المراجعة، ويمكن إرجاع الأثر الإيجابي لهذه العلاقة للسببين الآتيين؛ أولاً: تصف أمور المراجعة الرئيسية الأمور الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية، وبالتالي يحتاج مراقب الحسابات إلى استخدام المزيد من الكلمات والعبارات لوصف هذه الأمور، فضلاً عن قيامه بتوضيح إجراءات المراجعة التي تم اتباعها للتعامل مع هذه الأمور، وهذا يؤدي إلى زيادة طول تقرير المراجعة، وانخفاض قابليته للقراءة. ثانياً: تتعلق أمور المراجعة الرئيسية بعناصر أو معاملات محاسبية معقدة، وبالتالي قد يجد المستثمرون صعوبة في فهمها، نظراً للغة المتخصصة المستخدمة في صياغتها.

وتتفق نتيجة هذا الفرض مع الأساس النظري لنظرية الحمل الزائد للمعلومات، التي تجادل بأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من حجم المعلومات الواردة بتقرير المراجعة، وهذا الأمر يجعله أكثر طولاً وتعقيداً.

5-6-3-5 اختبار الفرض الثالث

لاختبار الفرض الثالث القائل بأن تعقد تقرير المراجعة يؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، اعتمد الباحث على نموذج المعادلات الهيكلية الذي أوضحت نتائجه الواردة بالجدول (12)، وجود تأثير سلبي مباشر لتعقد تقرير المراجعة (COMPLEX) على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID)؛ وهذا يُشير إلى أن زيادة تعقد تقرير المراجعة بوحدة واحدة تؤدي إلى تقليل استثمارات المستثمرين بالأسهم بمقدار (0.3692405)، وهذا التأثير معنوي عند

مستوى 1% (0.004)، والشكل (7) يوضح العلاقة المباشرة بين تعقد تقرير المراجعة وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.



شكل 7: العلاقة المباشرة بين تعقد تقرير المراجعة وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم

تتفق نتيجة هذا الفرض مع ما توصلت إليه الدراسات الآتية (Chirakool et al., 2022; Dennis et al., 2019; Gambetta et al., 2023; Ong et al., 2022; Xu et al., 2023)، التي أوضحت أن عرض أمور المراجعة الرئيسية بلغة معقدة يجعل المستثمرين غير قادرين على فهمها واستيعابها، وبالتالي يكونون أكثر عرضة لتخفيض استثماراتهم بالأسهم.

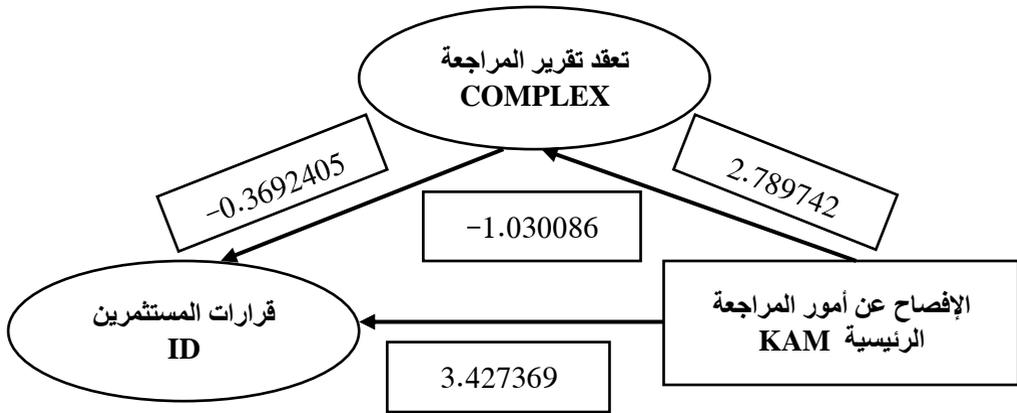
تأسيسًا على ما تقدم، يتم قبول الفرض الثالث القائل بأن تعقد تقرير المراجعة يؤثر تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، ويمكن إرجاع الأثر السلبي لهذه العلاقة للسببين الآتيين؛ أولًا: أن تعقد تقرير المراجعة الناتج عن زيادة كمية الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، قد يتم تفسيره من قبل المستثمرين بأن الشركة غير قادرة على الاستمرار، ومن ثم زيادة احتمالية تعرضها للتعثر، وهذا الأمر يجعل المستثمرين أكثر عرضة لتخفيض استثماراتهم بالأسهم. ثانيًا: أن تعقد تقرير المراجعة الناتج عن استخدام لغة متخصصة عند صياغة أمور المراجعة الرئيسية، يجعل المستثمرين غير قادرين على فهم واستيعاب المعلومات المرسله إليهم، ومن ثم اتجاههم نحو تخفيض استثماراتهم بالأسهم.

وتتفق نتيجة هذا الفرض مع الأساس النظري لنظرية الاتصالات، التي تجادل بأن الاتصال الفعال بتقرير المراجعة يحدث إذا كانت المعاني التي يقصدها مراقب الحسابات بشأن القوائم والتقارير المالية التي تمت مراجعتها تصل إلى المستثمرين بطريقة واضحة ومفهومة، وبالتالي فإن تعقد تقرير المراجعة المترتب على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يقلل من قدرة المستثمرين على فهم الرسائل المرسله إليهم من قبل مراقبي الحسابات، وهذا يجعلهم أكثر عرضة لتخفيض استثماراتهم بالأسهم.

5-6-3-4 اختبار الفرض الرابع

لاختبار الفرض الرابع القائل بأن تعقد تقرير المراجعة يتوسط العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، اعتمد الباحث على نموذج المعادلات الهيكلية

الذي أوضحت نتائجه الواردة بالجدول (12)، أن الأثر الكلي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAM) على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID) يبلغ (2.397283)، ويمكن إرجاع هذا الأثر الكلي إلى كل من الأثر الإيجابي المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (3.427369)، والأثر السلبي غير المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم في ظل استخدام تعقد تقرير المراجعة الرئيسية (COMPLEX) كمتغير وسيط (-1.030086)³⁶، ويُشير هذا الأثر إلى أن المستثمرين يميلون إلى تخفيض استثماراتهم بالأسهم عندما يؤدي الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية إلى زيادة تعقد تقرير المراجعة، والشكل (8) يوضح الأثر المباشر وغير المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم في ظل استخدام تعقد تقرير المراجعة كمتغير وسيط.



شكل 8: الأثر المباشر وغير المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم في ظل استخدام تعقد تقرير المراجعة كمتغير وسيط

تأسيسًا على ما تقدم، يتم قبول الفرض الرابع القائل بأن تعقد تقرير المراجعة يتوسط العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، وهذه الوساطة جزئية Partial Mediation؛ لأن جميع العلاقات ذات دلالة إحصائية. وإجمالًا يمكن القول بأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم بالأسهم، ولكن عندما تصاغ هذه الأمور بلغة معقدة وغير قابلة للقراءة، يميل المستثمرون إلى تخفيض استثماراتهم بالأسهم.

³⁶ الأثر السلبي غير المباشر عبارة عن حاصل ضرب الأثر الإيجابي المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تعقد تقرير المراجعة (2.789742) في الأثر السلبي المباشر لتعقد تقرير المراجعة على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (-0.3692405).

إلى جانب ذلك، أوضحت النتائج الواردة بالجدول (12) أن معامل التحديد (R^2) لمتغير تعقد تقرير المراجعة (COMPLEX) يبلغ (0.914)؛ وهذا يعني أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAM) يستطيع تفسير نحو (91.4%) من التغير الذي يحدث في تعقد تقرير المراجعة، بينما يُقدر هذا المعامل لمتغير قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID) بحوالي (0.907)؛ وهذا يعني أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAM)، وتعقد تقرير المراجعة (COMPLEX) يستطيعان تفسير نحو (90.7%) من التغير الذي يحدث في قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، وهذه النتائج تُشير إلى جودة النماذج المستخدمة، وإمكانية الاعتماد على نتائجها، ويمكن تلخيص نتائج اختبار الفروض في الجدول (13).

جدول 13: ملخص نتائج اختبار فروض البحث

الفرض	العلاقة أو المسار	النتيجة
الأول H1	تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.	قبول الفرض
الثاني H2	تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تعقد تقرير المراجعة.	قبول الفرض
الثالث H3	تأثير تعقد تقرير المراجعة على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.	قبول الفرض
الرابع H4	الأثر الوسيط لتعقد تقرير المراجعة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.	قبول الفرض

5-6-5 اختبار Mann-Whitney (الاختبارات الإضافية)

اعتمد الباحث على هذا الاختبار³⁷ للتحقق من صحة النتائج التي تم التوصل إليها في الاختبارات الأساسية بخصوص الفرضين الأول والثاني؛ حيث يحاول الباحث تحديد الاختلافات أو الفروق بين آراء العينتين المستقلتين³⁸ تجاه قراراتهم بشأن الاستثمار في الأسهم، ودرجة التعقد التي تواجههم أثناء قراءة تقرير المراجعة، وفيما يلي توضيح لذلك:

³⁷ الفرض العدم لهذا الاختبار يُشير إلى أن المتوسطات متساوية (أي لا توجد فروق)، ويقبل إذا كان مستوى المعنوية أكبر من 5%، بينما يُشير الفرض البديل إلى أن المتوسطات غير متساوية (أي توجد فروق)، ويقبل إذا كان مستوى المعنوية أقل من 5%.

³⁸ العينة الأولى تتمثل في مشاركي الحالة التجريبية الأولى المرتبطة بتقرير المراجعة التقليدي الذي لا يتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية، بينما تتمثل العينة الثانية في مشاركي الحالة التجريبية الثانية المرتبطة بتقرير المراجعة المتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية.

5-6-5-4-1 إعادة اختبار الفرض الأول

لإعادة اختبار الفرض الأول القائل بأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يؤثر تأثيرًا معنويًا على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، اعتمد الباحث على اختبار Mann-Whitney، والجدول (14) يوضح نتيجة هذا الاختبار.

جدول 14: نتيجة اختبار Mann-Whitney للفرض الأول

الوسط الحسابي للحالة التجريبية الأولى	6.500	Mann-Whitney U
Mean Rank = 25.63	1281.500	Wilcoxon W
الوسط الحسابي للحالة التجريبية الثانية	-8.670	Z
Mean Rank = 75.37	.000	Asymp. Sig. (2-tailed)

يتضح من الجدول (14) أن مستوى المعنوية (Asymp. Sig) أقل من 5% (0.000)، وبالتالي يتم قبول الفرض البديل القائل بأن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين آراء العينتين فيما يتعلق بقراراتهم بشأن الاستثمار في الأسهم، وهذه الفروق لصالح الحالة التجريبية الثانية (الوسط الحسابي للحالة التجريبية الثانية = 75.37، والوسط الحسابي للحالة التجريبية الأولى = 25.63)؛ وهذا يعني أن استثمارات المستثمرين بالأسهم تزداد عندما تكون هناك فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة مقارنة بعدم وجودها، وهذه النتيجة تؤكد نتيجة الفرض الأول التي تم التوصل إليها في ظل الاختبارات الأساسية.

5-6-5-4-2 إعادة اختبار الفرض الثاني

لإعادة اختبار الفرض الثاني القائل بأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يؤثر تأثيرًا معنويًا على تعقد تقرير المراجعة، اعتمد الباحث على اختبار Mann-Whitney، والجدول (15) يوضح نتيجة هذا الاختبار.

جدول 15: نتيجة اختبار Mann-Whitney للفرض الثاني

الوسط الحسابي للحالة التجريبية الأولى	3.500	Mann-Whitney U
Mean Rank = 25.57	1278.500	Wilcoxon W
الوسط الحسابي للحالة التجريبية الثانية	-8.799	Z
Mean Rank = 75.43	.000	Asymp. Sig. (2-tailed)

يتضح من الجدول (15) أن مستوى المعنوية (Asymp. Sig) أقل من 5% (0.000)، وبالتالي يتم قبول الفرض البديل القائل بأن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين آراء العينتين فيما يتعلق بدرجة تعقد تقرير المراجعة، وهذه الفروق لصالح الحالة التجريبية الثانية (الوسط الحسابي للحالة التجريبية الثانية = 75.43، والوسط الحسابي للحالة التجريبية الأولى = 25.57)؛ وهذا يعني أن درجة تعقد تقرير المراجعة

تزداد عندما تكون هناك فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة مقارنة بعدم وجودها، وهذه النتيجة تؤكد نتيجة الفرض الثاني التي تم التوصل إليها في ظل الاختبارات الأساسية.

5-6-5-5 أداة PROCESS لاختبار الأثر الوسيط في برنامج SPSS (الاختبارات الإضافية)

تقوم هذه الأداة باختبار الأثر الوسيط لتعقد تقرير المراجعة (COMPLEX) بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAM) وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID) على مرحلتين؛ في المرحلة الأولى يتم إجراء انحدار للتحقق من تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تعقد تقرير المراجعة، بينما يتم في المرحلة الثانية إجراء انحدار للتحقق من تأثير كل من الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وتعقد تقرير المراجعة على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، والجدول (16) يوضح نتائج إعادة اختبار فروض البحث باستخدام أداة PROCESS.

جدول 16: نتائج إعادة اختبار فروض البحث باستخدام أداة PROCESS

انحدار المرحلة الثانية			انحدار المرحلة الأولى			المتغيرات
ID			COMPLEX			
مستوى المعنوية	قيمة t	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	قيمة t	معامل الانحدار	
.0000	9.5902	3.0015	0.000	30.2800	2.7800	KAM
.0241	-2.2908	-.2451	-	-	-	COMPLEX
F=287.1509, p=0.0000			F=916.8795, p=0.0000			F-Test
0.855			0.903			R ²

يتضح من الجدول (16) ما يلي؛ أولاً: معنوية النماذج وإمكانية الاعتماد على نتائجها؛ لأن احتمالية (F) أقل من 5% للنموذجين؛ حيث بلغت (0.0000, 0.0000) على التوالي. ثانياً: تبلغ قيمة معامل التحديد (R²) في انحدار المرحلة الأولى (0.903)؛ وهذا يعني أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAM) يُفسر حوالي (90.3%) من التغير الذي يحدث بتعقد تقرير المراجعة (COMPLEX)، بينما تبلغ قيمته في انحدار المرحلة الثانية (0.855)؛ وهذا يعني أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAM)، وتعقد تقرير المراجعة (COMPLEX) يفسران حوالي (85.5%) من التغير الذي يحدث بقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID). ثالثاً: وجود تأثير إيجابي مباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAM) على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID)؛ حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (3.0015)، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 1% (0.000)، وهذه النتيجة تدعم نتيجة الفرض الأول التي تم التوصل إليها في الاختبارات الأساسية، والتي تُشير إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم بالأسهم. رابعاً: وجود تأثير إيجابي مباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAM) على تعقد تقرير المراجعة (COMPLEX)؛ حيث

بلغت قيمة معامل الانحدار (2.7800)، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 1% (0.000)، وهذه النتيجة تدعم نتيجة الفرض الثاني التي تم التوصل إليها في الاختبارات الأساسية، والتي تُشير إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من تعقد تقرير المراجعة، ويجعله أقل قابلية للقراءة.

خامسًا: وجود تأثير سلبي مباشر لتعقد تقرير المراجعة (COMPLEX) على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID)؛ حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (-0.2451)، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5% (0.0241)، وهذه النتيجة تدعم نتيجة الفرض الثالث التي تم التوصل إليها في الاختبارات الأساسية، والتي تُشير إلى أن تعقد تقرير المراجعة يجعل المستثمرين أكثر عرضة لتخفيض استثماراتهم بالأسهم. سادسًا: وجود تأثير سلبي غير مباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAM) على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (ID) في ظل استخدام تعقد تقرير المراجعة كمتغير وسيط (COMPLEX)؛ حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (-0.6814)، وهو عبارة عن حاصل ضرب الأثر الإيجابي المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تعقد تقرير المراجعة في الأثر السلبي المباشر لتعقد تقرير المراجعة على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم (2.7800 × -0.2451)؛ وهذا يعني أن تعقد تقرير المراجعة يتوسط العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم بشكل جزئي، وهذه النتيجة تدعم نتيجة الفرض الرابع التي تم التوصل إليها في الاختبارات الأساسية.

5-7 الخلاصة والنتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

يُعتبر تقرير المراجعة أداة اتصال مراقب الحسابات بالمستثمرين وأصحاب المصالح لإبلاغهم بنتائج عملية المراجعة، ولذلك تُعد المعلومات الواردة به ذات أهمية كبيرة لهؤلاء الأطراف عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، إلا أن نمطية هذا التقرير وعدم قدرته على تقليل فجوة المعلومات، جعلته محل انتقاد من قِبل الأطراف المستفيدة، ولذلك بدأت المنظمات المهنية في البحث عن حلول لتغيير شكل تقرير المراجعة ومحتواه، من أجل تلبية احتياجات المستثمرين وأصحاب المصالح، وتقليل فجوة التوقعات، ويعتبر إضافة فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة أحد الحلول التي اقترحت، والتي يمكن من خلالها تحسين المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة، وجعله أكثر فائدة ومنفعة للمستثمرين.

ونظرًا لحدثة موضوع الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وعدم تبنيه من قِبل الشركات العاملة في بيئة الأعمال المصرية حتى الآن، يهدف البحث الحالي إلى التحقق من الأثر المباشر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم، وما إذا كان لتعقد تقرير المراجعة

أثر غير مباشر على هذه العلاقة؛ حيث يُعتبر تعقد تقرير المراجعة من المحددات التي يمكن أن تؤثر سلبًا على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.

وفي سبيل تحقيق أهداف البحث، تم عرض الإطار النظري للمتغيرات الأساسية، والدراسات السابقة ذات الصلة بهدف تحديد الفجوة البحثية، واشتقاق الفروض التي يتم التحقق من صحتها في الدراسة التجريبية، التي أجريت على عينة مكونة من (100) طالب من طلبة الماجستير كـمستثمرين غير محترفين، وعرض على نصف العينة (50 مشاركًا) الحالة التجريبية الأولى المرتبطة بتقرير المراجعة التقليدي الذي لا يتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية، بينما عرض على النصف الآخر (50 مشاركًا) الحالة التجريبية الثانية المرتبطة بتقرير المراجعة المتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية، وباستخدام نموذج المعادلات الهيكلية تم التوصل إلى النتائج الآتية؛ **أولاً:** وجود تأثير إيجابي معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم؛ أي أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم بالأسهم، وعليه تم قبول الفرض الأول. **ثانيًا:** وجود تأثير إيجابي معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تعقد تقرير المراجعة؛ أي أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يزيد من تعقد تقرير المراجعة، وعليه تم قبول الفرض الثاني. **ثالثًا:** وجود تأثير سلبي معنوي لتعقد تقرير المراجعة على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم؛ أي أن تعقد تقرير المراجعة يجعل المستثمرين أكثر عرضة لتخفيض استثماراتهم بالأسهم، وعليه تم قبول الفرض الثالث. **رابعًا:** وجود تأثير سلبي غير مباشر معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم في ظل استخدام تعقد تقرير المراجعة كمتغير وسيط؛ وهذا يعني أن المستثمرين يميلون إلى تخفيض استثماراتهم بالأسهم عندما يؤدي الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية إلى زيادة تعقد تقرير المراجعة، وعليه تم قبول الفرض الرابع. هذا، وقد أكدت الاختبارات الإضافية (اختبار Mann-Whitney، وأداة PROCESS) النتائج التي تم التوصل إليها في ظل الاختبارات الأساسية، وفي ضوء هذه النتائج يوصي الباحث بما يلي:

- يجب على الجهات التنظيمية والرقابية وواضعي المعايير في بيئة الأعمال المصرية - الهيئة العامة للرقابة المالية - سرعة تبني واعتماد معيار المراجعة الدولي رقم (701) الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، والخاص بالتقرير أو الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات المستقل، لما له من أهمية في زيادة القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة، ومساعدة المستثمرين على ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

- يجب على الجهات التنظيمية والرقابية وواضعي المعايير توعية مراقبي الحسابات بضرورة تجنب استخدام المصطلحات الفنية، واللغة المعقدة عند صياغة أمور المراجعة الرئيسية، بهدف تقليل فجوة التوقعات، وزيادة قدرة المستثمرين على فهم واستيعاب المعلومات الواردة بتقرير المراجعة.
- يجب على المنظمات المهنية المسؤولة عن تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال المصرية -جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية- نشر الوعي وعمل دورات تدريبية بخصوص التعديلات التي طرأت على تقرير المراجعة، وذلك بغرض تحسين جودة عملية المراجعة، وزيادة مستويات الإفصاح والشفافية، وإعادة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة بعد الانتقادات التي تعرضت لها في السنوات الأخيرة.
- يجب على كليات التجارة بالجامعات المصرية تدريس التعديلات المتعلقة بإضافة فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة في مرحلتها البكالوريوس والدراسات العليا، كجزء من التوعية المبكرة، وربط الواقع العملي بالأكاديمي.
- يجب على المستثمرين أن يكونوا على وعي كاف بالتعديلات التي طرأت على تقرير المراجعة، والآثار المترتبة على هذه التعديلات بغرض تحديد المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها.
- إلى جانب ذلك، يقترح الباحث بعض المجالات التي يمكن أن تشكل أفكارًا لبحوث ودراسات مستقبلية، يتمثل أهمها فيما يلي:
- تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على المسؤولية القانونية لمراقب الحسابات وانعكاس ذلك على جودة عملية المراجعة.
- تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عبء العمل لمراقب الحسابات Work Overload وانعكاس ذلك على تأخر إصدار تقرير المراجعة.
- تأثير حجم مكتب المراجعة على العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم.
- تأثير نسبة تمثيل المرأة في تشكيل لجان المراجعة على العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وتعقد تقرير المراجعة.
- تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على خطر انهيار أسعار الأسهم وانعكاس ذلك على قيمة الشركة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- بدوي، هبة الله عبدالسلام . (2018). أثر المحتوى المعلوماتي لفقرة أمور المراجعة الأساسية بشأن تقييم الاستثمارات بقيمتها العادلة على جودة قرار الاستثمار دراسة تجريبية على المستثمرين في مصر. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 2(2)، 533-613.
- رمضان، علي الجوهري. (2021). مردود إفصاح مراقب الحسابات في تقريره الجديد عن أمور المراجعة الرئيسية KAM على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية_ دراسة تجريبية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 5(2)، 409-459.
- عوض، محمد حمدي. (2022). تأثير قابلية التقارير المالية السنوية للقراءة على تكلفة رأس المال المقترض وأتعاب عملية المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية . مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 6(3)، 337-412.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abu Bakar, A. S., & Ameer, R. (2011). Readability of corporate social responsibility communication in Malaysia. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 18(1), 50-60 .
- Agoglia, C. P., Douppnik, T. S., & Tsakumis, G. T. (2011). Principles-based versus rules-based accounting standards: The influence of standard precision and audit committee strength on financial reporting decisions. *The Accounting Review*, 86(3), 747-767 .
- Al-mulla, M., & Bradbury, M. E. (2022). Auditor, client and investor consequences of the enhanced auditor's report. *International Journal of Auditing*, 26(2), 134-150 .
- Altawalbeh, M., & Alhajaya, M. (2019). The investors reaction to the disclosure of key audit matters: Empirical evidence from Jordan. *International Business Research*, 12(3), 50-57 .
- Barnett, A., & Leoffler, K .(1979) .Readability of accounting and auditing messages. *The Journal of Business Communication*, 16(3), 49-59 .

- Bédard, J., Gonthier-Besacier, N., & Schatt, A. (2014). Costs and benefits of reporting key audit matters in the audit report: The French experience. *International Symposium on Audit Research*.
- Blanco, B., Coram, P., Dhole, S., & Kent, P. (2021). How do auditors respond to low annual report readability? *Journal of Accounting and Public Policy*, 40(3), 106769 .
- Bloomfield, R. (2008). Discussion of annual report readability, current earnings, and earnings persistence. *Journal of Accounting and Economics*, 45 (2-3), 248-252 .
- Carver, B. T., & Trinkle, B. S. (2017). Nonprofessional investors' reactions to the PCAOB's proposed changes to the standard audit report. *Available at SSRN 2930375* .
- Chirakool, W., Poonpool, N., Wangcharoendate, S., & Bhongchirawattana, U. (2022). Key audit matters readability and investor reaction. *Journal of Distribution Science* 20(9), 73-81 .
- Christensen, B. E., Glover, S. M & , Wolfe, C. J. (2014). Do critical audit matter paragraphs in the audit report change nonprofessional investors' decision to invest? *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 33(4), 71-93 .
- Church, B. K., Davis, S. M., & McCracken, S. A. (2008). The auditor's reporting model: A literature overview and research synthesis. *Accounting Horizons*, 22(1), 69-90 .
- Courtis, J. K. (1995). Readability of annual reports: Western versus Asian evidence. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 8(2), 4-17 .
- Courtis, J. K. (2004). Corporate report obfuscation: Artefact or phenomenon? *The British Accounting Review*, 36(3), 291-312 .
- Dennis, S. A., Griffin, J. B., & Zehms, K. M. (2019). The value relevance of managers' and auditors' disclosures about material measurement uncertainty. *The Accounting Review*, 94(4), 215-243 .

- Elliott, W. B., Hodge, F. D., Kennedy, J. J., & Pronk, M. (2007). Are MBA students a good proxy for nonprofessional investors? *The Accounting Review*, 82(1), 139-168 .
- Ertugrul, M., Lei, J., Qiu, J & .Wan, C. (2017). Annual report readability, tone ambiguity, and the cost of borrowing. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 52(2), 811-836 .
- Financial Reporting Council (FRC). (2013a). Revision to ISA (UK and Ireland) 700. *Consultation Paper* .
- Financial Reporting Council (FRC). (2013b). International standard on auditing (UK and Ireland) 700: The independent auditor's report on financial statement .
- Fiske, J. (1990). *Introduction to Communication Studies* (2nd ed.). Routledge .
- Gambetta, N., Sierra-García, L., García-Benau, M. A., & Novejarque-Civera J. (2023). The informative value of key audit matters in the audit report: Understanding the impact of the audit firm and KAM type. *Australian Accounting Review*, 33(2), 114-134.
- Garel, A., Gilbert, A. B., & Scott, A. (2019). Linguistic complexity and cost of equity capital. *Available at SSRN 3240292* .
- Goh, B. W., Lee, J., Li, D., & Wang, M. (2022). Informativeness of the expanded audit report: Evidence from China. *Singapore Management University School of Accountancy*. Research Paper No. 2019-104 .
- Gold, A., & Heilmann ,M. (2019). The consequences of disclosing key audit matters (KAMs): A review of the academic literature. *Maandblad voor Accountancy en Bedrijfseconomie*, 93(1/2), 5-14 .
- Gutierrez, E., Minutti-Meza, M., Tatum, K. W., & Vulcheva, M. (2018). Consequences of adopting an expanded auditor's report in the United Kingdom. *Review of Accounting Studies*, 23, 1543-1587 .

- Hair, J. F., Black, W., Babin, B., & Anderson, R. (2019). *Multivariate Data Analysis* (8th ed.). Cengage Learning EMEA .
- Haut Conseil des Commissaires aux Comptes. (2006). NEP-705 Justification des appréciations. *Normes d'Exercice professionnel des Commissaires aux Comptes. Paris* .
- Hayes, A. F. (2018). *Introduction to Mediation, Moderation, and Conditional Process Analysis: A Regression-Based Approach* (2nd ed.). Guilford Press
- Henseler, J., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2015). A new criterion for assessing discriminant validity in variance-based structural equation modeling. *Journal of The Academy of Marketing Science*, 43, 115-135 .
- Hoang, H., Moroney, R., Phang, S. Y., & Xiao, X. (2023). Investor reactions to key audit matters: Financial and non-financial contexts. *Accounting & Finance*, 63(3), 3325-3349 .
- Hoitash, R., & Hoitash, U. (2018). Measuring accounting reporting complexity with XBRL. *The Accounting Review*, 93(1), 259-287 .
- Hu, N., Liu, L., & Zhu, L. (2018). Credit default swap spreads and annual report readability. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 50, 591-621 .
- Hussin, N., Md Salleh, M. F., Ahmad, A., & Rahmat, M. M .(2023) .The association between audit firm attributes and key audit matters readability. *Asian Journal of Accounting Research* .
- International Accounting Standards Board (IASB). (2018). Conceptual framework for financial reporting. IFRS Foundation .
- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2011). Enhancing the value of auditor reporting: Exploring options for Change. *Consultation Paper* .
- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2012). Invitation to comment: Improving the auditor's report .

- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2013). Reporting on audited financial statements: Proposed new and revised international standards on auditing (ISAs) .
- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2015a). International standard on auditing 700: Forming an opinion and reporting on financial statements .
- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2015b). International standard on auditing 701: Communicating key audit matters in the independent auditor's report .
- Jensen ,M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305-360 .
- Kachelmeier, S. J., Rinkus, D., Schmidt, J. J., & Valentine, K. (2020). The forewarning effect of critical audit matter disclosures involving measurement uncertainty. *Contemporary Accounting Research*, 37 (4), 2186-2212 .
- Khoufi, N. (2020). Accounting information quality and investment decisions in the emerging markets. *Frontiers in Management and Business*, 1(1), 16-23 .
- Kim, C., Wang, K., & Zhang, L. (2019). Readability of 10-K reports and stock price crash risk. *Contemporary Accounting Research*, 36(2), 1184-1216 .
- Kitiwong, W., & Sarapaivanich, N. (2020). Consequences of the implementation of expanded audit reports with key audit matters (KAMs) on audit quality. *Managerial Auditing Journal*, 35(8), 1095-1119 .
- Klare, G. R. (1963). *The Measurement of Readability*. Iowa State University Press .
- Köhler, A., Ratzinger-Sakel, N., & Theis, J. (2020). The effects of key audit matters on the auditor's report's communicative value: Experimental evidence from investment professionals and non-professional investors. *Accounting in Europe*, 17(2), 105-128 .

- Lang, M., & Stice-Lawrence, L. (2015). Textual analysis and international financial reporting: Large sample evidence. *Journal of Accounting and Economics*, 60(2-3), 110-135 .
- Lennox, C. S., Schmidt, J. J., & Thompson, A. M. (2023). Why are expanded audit reports not informative to investors? Evidence from the United Kingdom. *Review of Accounting Studies*, 28(2), 497-532 .
- Li, F. (2008). Annual report readability, current earnings, and earnings persistence. *Journal of Accounting and Economics*, 45(2-3), 221-247 .
- Li, H., Hay, D., & Lau, D. (2019). Assessing the impact of the new auditor's report. *Pacific Accounting Review*, 31(1), 110-132 .
- Liao, L., Minutti-Meza, M., Zhang, Y., & Zou, Y. (2022). Consequences of the expanded audit report following the IAASB standards: Evidence from Hong Kong and Mainland China. *Available at SSRN 3392449* .
- Libby, R., Bloomfield, R., & Nelson, M. W. (2002). Experimental research in financial accounting. *Accounting, Organizations and Society*, 27(8), 775-810 .
- Lo, K., Ramos, F., & Rogo, R. (2017). Earnings management and annual report readability. *Journal of Accounting and Economics*, 63(1), 1-25 .
- Luo, J.-h., Li, X., & Chen, H. (2018). Annual report readability and corporate agency costs. *China Journal of Accounting Research*, 11(3), 187-212 .
- Marques, V. A., Pereira, L. N., Aquino, I. F .d., & Freitag, V. d. C. (2021). Has it become more readable? Empirical evidence of key matters in independent audit reports. *Revista Contabilidade & Finanças*, 32, 444-460 .
- Matta, J., & Feghali, K. (2021). The impact of key audit matters (KAMs) on financial information quality: Evidence from Lebanon. *Indonesian Management and Accounting Research*, 19(2), 135-162 .
- Miller, B. P. (2010). The effects of reporting complexity on small and large investor trading. *The Accounting Review*, 85(6), 2107-2143 .

- Moroney, R., Phang, S.-Y., & Xiao, X. (2021). When do investors value key audit matters? *European Accounting Review*, 30(1), 63-82 .
- Nelson, M. W. (2003). Behavioral evidence on the effects of principles-and rules-based standards. *Accounting Horizons*, 17(1), 91 -104.
- Ong, S. Y., Moroney, R., & Xiao, X. (2022). How do key audit matter characteristics combine to impact financial statement understandability? *Accounting & Finance*, 62(1), 805-835 .
- Ozlanski, M. E. (2019). Bright lines vs. blurred lines: When do critical audit matters influence investors' perceptions of management's reporting credibility? *Advances in Accounting*, 45, 100416 .
- Pinto, I., Morais, A. I., & Quick, R. (2020). The impact of the precision of accounting standards on the expanded auditor's report in the European Union. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 40, 100333 .
- Pound, G. (1981). A note on audit report readability. *Accounting & Finance*, 21 (1), 45-55 .
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). (2011a). Concept release on possible revisions to PCAOB standards related to reports on audited financial statements and related amendments to PCAOB standards. *Release 2011-003. Washington* .
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). (2011b). Roundtable on the auditor's reporting model. *Washington*
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). (2016). Proposed auditing standards : The auditor's report on an audit of financial statements when the auditor expresses an unqualified opinion and related amendments to PCAOB standards. *Release 2016-003. Washington* .

- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). (2017). The auditor's report on an audit of financial statements when the auditor expresses an unqualified opinion and related amendments to PCAOB standards. *Release 2017-001. Washington .*
- Rapley, E. T., Robertson, J. C., & Smith, J. L. (2021). The effects of disclosing critical audit matters and auditor tenure on nonprofessional investors' judgments. *Journal of Accounting and Public Policy, 40*(5), 106847 .
- Reid, L. C., Carcello, J. V., Li, C., Neal, T. L., & Francis, J. R. (2019). Impact of auditor report changes on financial reporting quality and audit costs: Evidence from the United Kingdom. *Contemporary Accounting Research, 36*(3), 1501-1539 .
- Rennekamp, K. (2012). Processing fluency and investors' reactions to disclosure readability. *Journal of Accounting Research, 50*(5), 1319-1354 .
- Seebeck, A., & Kaya, D. (2022). The power of words: An empirical analysis of the communicative value of extended auditor reports. *European Accounting Review, 1-31 .*
- Sirois, L.-P ., Bédard, J., & Bera, P. (2018). The informational value of key audit matters in the auditor's report: Evidence from an eye-tracking study. *Accounting Horizons, 32*(2), 141-162 .
- Smith, K. W. (2023). Tell me more: A content analysis of expanded auditor reporting in the United Kingdom. *Accounting, Organizations and Society, 108*, 101456 .
- Spaargaren, E., Sikalidis, A., Georgakopoulos, G., & Grose, C. (2022). The influence of critical audit matters in the US on the informativeness of investors. *Scientific Annals of Economics and Business, 69*(2), 217-251 .
- Spence, M. (1973). Job market signaling. *The Quarterly Journal of Economics, 87* (3), 355-374 .

- Suttipun, M. (2020). KAM reporting and common share price of listed companies in the market of alternative investment from Thailand. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 24(3), 1-10 .
- Velte, P. (2018). Does gender diversity in the audit committee influence key audit matters' readability in the audit report? UK evidence. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 25(5), 748-755 .
- Velte, P. (2020). Associations between the financial and industry expertise of audit committee members and key audit matters within related audit reports. *Journal of Applied Accounting Research*, 21(1), 185-200 .
- Velte, P., & Issa, J. (2019). The impact of key audit matter (KAM) disclosure in audit reports on stakeholders' reactions: A literature review. *Problems and Perspectives in Management*, 17(3), 323-341 .
- Xu, X., Ye, F., & Chen, Y. (2023). The joint effect of investors' trait scepticism and the familiarity and readability of key audit matters on the communicative value of audit reports. *China Journal of Accounting Studies*, 11(1), 1-28 .
- Zhi, X., & Kang, Z. (2021). Critical audit matters and stock price crash risk. *Frontiers of Business Research in China*, 15, 1-25 .

ملحق (1)**الدراسة التجريبية**

جامعة القاهرة

كلية التجارة

قسم المحاسبة

الأستاذ الفاضل أو الأستاذة الفاضلة /

تحية طيبة وبعد،

أحيط سيادتكم علمًا بأن الباحث يقوم بإعداد بحث بعنوان "تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على تعقد تقرير المراجعة وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين بشأن الاستثمار في الأسهم: دراسة تجريبية". ولتحقيق أهداف هذا البحث، تم الاعتماد على منهجية الدراسة التجريبية كأسلوب لجمع البيانات، وتمثل الحالات المرفقة والأسئلة التي تتضمنها إحدى الأدوات التي تركز عليها الدراسة التجريبية، وتعتبر مشاركتكم في هذه التجربة إثراء للمعرفة في مجال المحاسبة والمراجعة.

هذا، ويتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير لسيادتكم على مساهمتكم الفعالة، وجهدكم في الرد على كافة الأسئلة التي تتضمنها الحالات التجريبية المرفقة، مؤكدًا لسيادتكم أن جميع البيانات سيقصر استخدامها على أغراض البحث العلمي فقط، وسوف يقوم الباحث بإرسال نتائج الحالات التجريبية إلى سيادتكم، في حالة رغبتكم في الحصول عليها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

الباحث

محمد حمدي عوض

مدرس المحاسبة

كلية التجارة - جامعة القاهرة

القسم الأول: البيانات الشخصية

1- الاسم (اختياري)

2- النوع: ذكر أنثى 3- العمر: أقل من 25 سنة من 26 إلى 35 سنة أكثر من 35 سنة 4- سنوات الخبرة في العمل: أقل من 5 سنوات من 6 إلى 10 سنوات أكثر من 10 سنوات 5- سنوات الخبرة في الاستثمار بالأسهم: من صفر إلى سنتين من 3 إلى 5 سنوات أكثر من 5 سنوات

القسم الثاني: أسئلة لقياس مستوى المعرفة لدى المشاركين في التجربة

1- يقدم مراقب الحسابات أثناء أداء عملية المراجعة

تأكيد مطلق تأكيد معقول

2- أي من النسب التالية تستخدم في تقييم ربحية الشركة

نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول نسبة صافي الربح قبل الفوائد إلى الفوائد نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة

القسم الثالث: توصيف الشركة محل التجربة

شركة MS من الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية، وتعمل في قطاع الأغذية والمشروبات، وفيما يلي ملخص للقوائم المالية والإيضاحات المتممة عن السنة المالية المنتهية في

2022/12/31.

قائمة الدخل		
2021/12/31	2022/12/31	بيان
169,128,339	139,737,384	المبيعات
(111,287,016)	(104,217,191)	تكلفة المبيعات
57,841,323	35,520,193	مجمّل الربح
(11,161,018)	(10,677,188)	مصاريّف إدارية وعمومية
(10,399,937)	(10,009,998)	مصاريّف البيع والتوزيع
36,280,368	14,833,007	صافي الدخل من التشغيل
2,472,570	1,123,117	إيرادات أخرى
(3,069,870)	(4,273,818)	مصروفات أخرى
35,683,068	11,682,306	صافي الربح قبل الضرائب
(3,797,661)	(3,219,470)	ضرائب الدخل
31,885,407	8,462,836	صافي ربح العام
7,17	4,94	نصيب السهم في صافي ربح العام

قائمة المركز المالي		
2021/12/31	2022/12/31	بيان
212,123,046	215,404,535	الأصول غير المتداولة
107,587,828	94,961,216	الأصول المتداولة
319,710,874	310,365,751	إجمالي الأصول
221,436,475	211,251,322	حقوق الملكية
60,393,886	61,667,193	الالتزامات غير المتداولة
37,880,513	37,447,236	الالتزامات المتداولة
319,710,874	310,365,751	إجمالي حقوق الملكية والالتزامات
		بنود تفصيلية:
163,819,684	162,990,284	الأصول الثابتة (الممتلكات والمعدات والمصانع)
12,947,211	12,377,613	الأصول غير الملموسة
8,743,895	8,638,517	الشهرة ضمن الأصول غير الملموسة

قائمة التدفقات النقدية		
2021/12/31	2022/12/31	بيان
44,771,094	35,572,929	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(29,603,557)	(13,690,456)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(31,676,712)	(26,287,425)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(16,509,175)	(4,404,952)	صافي التغير في النقدية وما في حكمها
(41,250)	(52,500)	أثر التغير في فروق العملة
57,973,656	41,423,231	النقدية وما في حكمها في 1 يناير
41,423,231	36,965,779	النقدية وما في حكمها في 31 ديسمبر

بعض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السالف الإشارة إليها:

1- التقديرات والافتراضات المتعلقة بالانخفاض في قيمة الأصول غير المالية

يحدث الانخفاض في قيمة الأصول غير المالية عند زيادة القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقدية عن القيمة القابلة للاسترداد، والتي تمثل القيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد أو القيمة الحالية أيهما أعلى، ويتم حساب القيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف الاستبعاد على أساس البيانات المتاحة لمعاملات البيع الملزمة، التي تتم بشروط تعامل عادل، لأصول مماثلة أو أسعار السوق القابلة للملاحظة، بينما تتحدد القيمة الحالية على أساس التدفقات النقدية المخصومة.

2- الإيرادات من العقود مع العملاء

تثبت الشركة إيرادات العقود مع العملاء بناء على نموذج من خمس خطوات، كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري رقم (48) الخاص بالإيراد من العقود مع العملاء، وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي: (1) تحديد العقد (العقود) مع العميل؛ العقد هو اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقًا والتزامات، ويضع المعايير التي يجب الوفاء بها. (2) تحديد التزامات الأداء في العقد؛ التزام الأداء هو تعهد الشركة بتحويل بضائع أو تقديم خدمات إلى العميل. (3) تحديد سعر المعاملة؛ سعر المعاملة هو المبلغ الذي تتوقع الشركة الحصول عليه نظير نقل البضائع أو الخدمات المتعهد بتقديمها إلى العميل. (4) تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء في العقد؛ العقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، تقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة إلى كل التزام أداء، بمبلغ يحدد مقدار المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه في مقابل الوفاء بكل التزام أداء. (5) إثبات الإيراد متى (أو عندما) تفي الشركة بالتزام الأداء.

القسم الرابع: الحالة التجريبية الأولى (تقرير المراجعة الذي لا يتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية)

السادة/ مساهمي شركة MS

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة MS - شركة مساهمة مصرية - المتمثلة في قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر 2022، وكذلك قوائم الدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصًا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة، سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقب الحسابات

تتصر مسؤولياتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات مهمة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم المفصح عنها في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني لمراقب الحسابات، ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها، وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة، وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. **وإننا نرى** أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة، وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة MS في 31 ديسمبر 2022، وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

في ضوء المعلومات الواردة بالقوائم المالية لشركة MS، وتقرير المراجعة السابق، حدد ما يلي:

1- إلى أي مدى تثق في قرارك بالاستثمار في أسهم شركة MS؟

غير واثق في قرار الاستثمار بدرجة كبيرة	غير واثق في قرار الاستثمار	درجة الثقة في قرار الاستثمار متوسطة	غير واثق في قرار الاستثمار	واثق في قرار الاستثمار بدرجة كبيرة
--	----------------------------	-------------------------------------	----------------------------	------------------------------------

2- مدى جاذبية الاستثمار في أسهم شركة MS؟

الاستثمار غير جذاب بدرجة كبيرة	الاستثمار غير جذاب	جاذبية الاستثمار متوسطة	الاستثمار جذاب	الاستثمار جذاب بدرجة كبيرة
--------------------------------	--------------------	-------------------------	----------------	----------------------------

3- احتمالية الاستثمار في أسهم شركة MS (القرار الاستثماري)؟

الاستثمار غير محتمل بدرجة كبيرة	الاستثمار غير محتمل	الاحتفاظ بالاستثمار الحالي	الاستثمار غير محتمل	الاستثمار محتمل بدرجة كبيرة
---------------------------------	---------------------	----------------------------	---------------------	-----------------------------

4- مدى فهمك للرسائل الواردة بتقرير المراجعة لشركة MS؟

الرسائل الواردة يسهل فهمها بدرجة كبيرة	الرسائل الواردة يسهل فهمها	الرسائل الواردة متوسطة الفهم	الرسائل الواردة يصعب فهمها	الرسائل الواردة يصعب فهمها بدرجة كبيرة
--	----------------------------	------------------------------	----------------------------	--

5- مدى صعوبة اللغة التي يستخدمها مراقب الحسابات عند صياغة تقرير المراجعة لشركة

MS؟

اللغة المستخدمة سهلة بدرجة كبيرة	اللغة المستخدمة سهلة	اللغة المستخدمة متوسطة الصعوبة	اللغة المستخدمة معقدة بدرجة كبيرة	اللغة المستخدمة معقدة بدرجة كبيرة
----------------------------------	----------------------	--------------------------------	-----------------------------------	-----------------------------------

6- مدى طول أو قصر تقرير المراجعة لشركة MS؟

التقرير قصير بدرجة كبيرة	التقرير قصير	التقرير متوسط الطول	التقرير طويل	التقرير طويل بدرجة كبيرة
--------------------------	--------------	---------------------	--------------	--------------------------

القسم الخامس: الحالة التجريبية الثانية (تقرير المراجعة المتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية)

السادة/ مساهمي شركة MS الرأي

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة MS - شركة مساهمة مصرية - المتمثلة في قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر 2022، وكذلك قوائم الدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصًا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة MS في 31 ديسمبر 2022، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقًا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقًا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وأن مسؤولياتنا وفقًا لهذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا ضمن فقرة مسؤوليات مراقب الحسابات، وأنها مستقلة عن الشركة وفقًا لقواعد وآداب المهنة المعتمدة في جمهورية مصر العربية، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه القواعد، ونعتقد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة لإبداء رأينا.

فقرة أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي -وفقًا لتقديرنا المهني- كانت لها أهمية كبيرة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية، وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأيًا منفصلًا حول هذه الأمور، وفيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته.

أمور المراجعة الرئيسية	كيفية معالجة هذه الأمور أثناء عملية المراجعة
<p>أولاً: تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة</p> <p>بلغ رصيد الشهرة حوالي 8.6 مليون جنيه مصري، وبناء على التقييم السنوي للانخفاض في قيمة الشهرة، بما في ذلك اختبارات الحساسية، تبين للإدارة أنه لا داعي لإجراء تخفيض جوهري في قيمة الشهرة، ولقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية، نظرًا لحجم التقديرات والأحكام المطلوبة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المولدة للنقدية من قبل إدارة الشركة.</p>	<p>تضمنت الإجراءات التي قمنا بها ما يلي:</p> <p>- تقييم المنهجية المتبعة من قبل الإدارة لتقدير القيمة القابلة للاسترداد لكل وحدة مولدة للنقدية.</p> <p>- تقييم الافتراضات والمنهجية المستخدمة من قبل الإدارة لإجراء الاختبار السنوي للانخفاض في قيمة الشهرة.</p> <p>- تقييم الافتراضات الهامة التي أجرتها الإدارة، وخاصة فيما يتعلق بالنمو المتوقع للإيرادات، ومعدلات الخصم، وقد تطلب ذلك الاستعانة بخبراء لتقييم هذه الافتراضات بناء على المعلومات المتوفرة لدينا حول الشركة وأنشطتها.</p> <p>- التحقق من مدى كفاية الإفصاح المتعلق بالافتراضات الأساسية التي أثرت كثيرًا على نتيجة اختبار الانخفاض في قيمة الشهرة.</p>
<p>ثانيًا: تحقق الإيرادات</p> <p>بلغت إيرادات الشركة حوالي 140 مليون جنيه مصري، وهناك ضغوط على إدارة الشركة لتحقيق إيرادات أعلى، ولقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية، نظرًا لاحتمالية قيام الإدارة بتجاوز الإجراءات الرقابية لتحريف معاملات الإيرادات.</p>	<p>تضمنت الإجراءات التي قمنا بها ما يلي:</p> <p>- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتعلقة بإثبات الإيرادات، من خلال الأخذ في الحسبان متطلبات المعيار الخاص بالإيرادات من العقود مع العملاء.</p> <p>- تقييم مدى فاعلية الإجراءات الرقابية بالشركة، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمكافحة الغش عند إثبات الإيرادات.</p> <p>- إجراء اختبارات للإيرادات التي تمت في بداية السنة أو نهايتها لتقييم ما إذا كانت هذه الإيرادات قد تم إثباتها في الفترة الصحيحة من عدمه.</p> <p>- التحقق من المستندات المؤيدة لعمليات البيع، لضمان دقة وصحة إثبات الإيرادات.</p>

معلومات أخرى

تتمثل هذه المعلومات في تقرير مجلس الإدارة ولا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا حولها، ويتوقع توفيرها بعد تاريخ تقريرنا هذا، وأن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي هذه المعلومات، ولا نبدي أي نوع من أنواع التأكيد عليها، وتتحصر مسؤولياتنا في قراءتها، وإذا استنتجنا من قراءتنا لهذه المعلومات وجود تحريفات جوهريّة، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة عن هذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضًا عادلًا وواضحًا وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضًا عادلًا وواضحًا خالية من أية تحريفات مهمة ومؤثرة، سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف. وتعتبر الإدارة مسؤولة أيضًا عن تقييم مدى قدرة

الشركة على الاستمرار في أعمالها، والإفصاح -عند الضرورة- عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتصر مسؤولياتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات مهمة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم المفصح عنها في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني لمراقب الحسابات، ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها، وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة، وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة -من بين أمور أخرى- بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة، ونتائج المراجعة الجوهرية، كما نقدم لهم بياناً نوضح فيه التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلال، ونقوم بإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي يعتقد أنها قد تؤثر على استقلالنا.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

في ضوء المعلومات الواردة بالقوائم المالية لشركة MS، وتقرير المراجعة السابق، حدد ما يلي:

1- إلى أي مدى تثق في قرارك بالاستثمار في أسهم شركة MS؟

غير واثق في قرار الاستثمار بدرجة كبيرة	غير واثق في قرار الاستثمار	درجة الثقة في قرار الاستثمار متوسطة	غير واثق في قرار الاستثمار	واثق في قرار الاستثمار بدرجة كبيرة
--	----------------------------	-------------------------------------	----------------------------	------------------------------------

2- مدى جاذبية الاستثمار في أسهم شركة MS؟

الاستثمار غير جذاب بدرجة كبيرة	الاستثمار جذاب	جاذبية الاستثمار متوسطة	الاستثمار غير جذاب	الاستثمار جذاب بدرجة كبيرة
--------------------------------	----------------	-------------------------	--------------------	----------------------------

3- احتمالية الاستثمار في أسهم شركة MS (القرار الاستثماري)؟

الاستثمار غير محتمل بدرجة كبيرة	الاستثمار غير محتمل	الاحتفاظ بالاستثمار الحالي	الاستثمار غير محتمل	الاستثمار محتمل بدرجة كبيرة
---------------------------------	---------------------	----------------------------	---------------------	-----------------------------

4- مدى فهمك للرسائل الواردة بتقرير المراجعة لشركة MS؟

الرسائل الواردة يسهل فهمها بدرجة كبيرة	الرسائل الواردة يسهل فهمها	الرسائل الواردة متوسطة الفهم	الرسائل الواردة يسهل فهمها	الرسائل الواردة يصعب فهمها بدرجة كبيرة
--	----------------------------	------------------------------	----------------------------	--

5- مدى صعوبة اللغة التي يستخدمها مراقب الحسابات عند صياغة تقرير المراجعة لشركة

MS؟

اللغة المستخدمة سهلة بدرجة كبيرة	اللغة المستخدمة سهلة	اللغة المستخدمة متوسطة الصعوبة	اللغة المستخدمة معقدة بدرجة كبيرة	اللغة المستخدمة معقدة بدرجة كبيرة
----------------------------------	----------------------	--------------------------------	-----------------------------------	-----------------------------------

6- مدى طول أو قصر تقرير المراجعة لشركة MS؟

التقرير قصير بدرجة كبيرة	التقرير قصير	التقرير متوسط الطول	التقرير طويل	التقرير طويل بدرجة كبيرة
--------------------------	--------------	---------------------	--------------	--------------------------